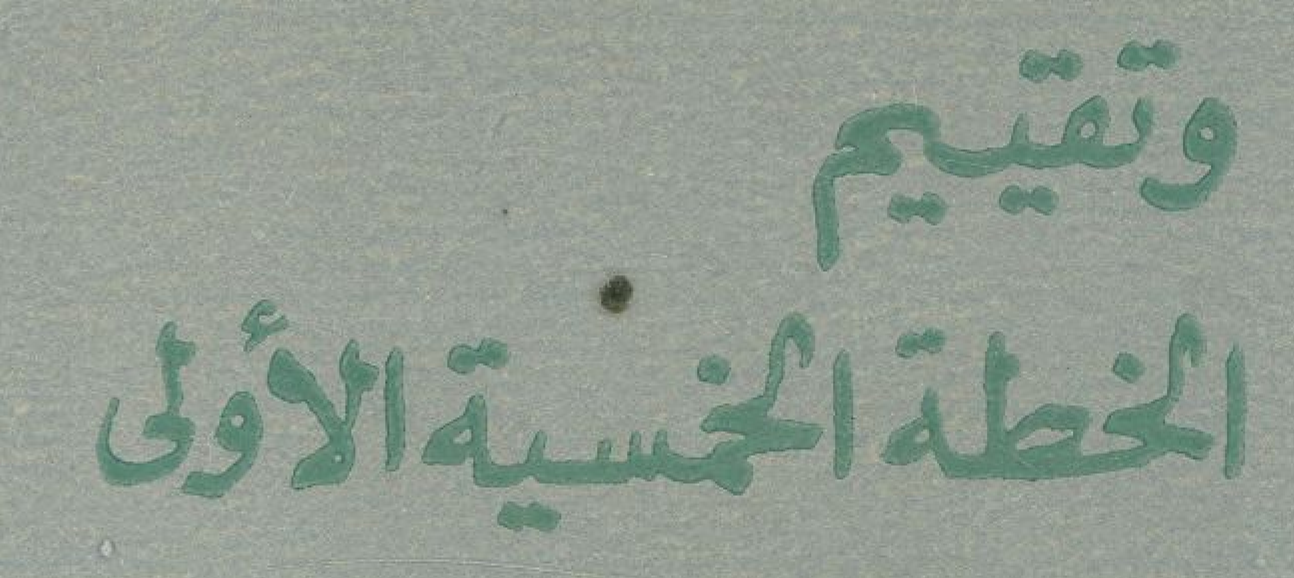
سنوات التحوّل الاشتراكى



وتقييم الخطة الخمسية الأولى



بقلم
على
صبرى

دار الهلال

علــــى
صـــبرى

سنوات التحول الاشتراكي

وتقييم الخطة الخمسية الأولى

دار الهـــــلال



مقدمة

ليس هذا الكتاب مجرد سرد احصائى ، لما حققته الخطة الخمسية الاولى بالارقام ، ولكنه الى جانب ذلك وأهم بكثير ، القاء المزيد من الضوء على جوانب الثورة الاجتماعية ، وصلتها المباشرة بالنجاح الاقتصادى ، مع تحليل لأهمية هذه الثورة الاجتماعية ، بل ضرورتها الحتمية ، لتنفيذ أول خطة شاملة وطموحة للتنمية فى بلادنا ، تتحقق فى ظل ثورة انسانية ، وتشكل فى الوقت نفسه قاعدة أساسية تنطلق بعدها خطط للتنمية والتطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ..

لقد شهدت بحق سنوات الخطة الاولى من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، مرحلة التحول العظيم ، التى تحتاج منا هنا الى شرح وتقييم للثورة الاجتماعية التى تحققت فيها ، والالمام بأبعادها الحقيقية وتأثيرها العميق المباشر فى نجاح أية خطة للتنمية والتطور المادى والمعنوى ..

ولست أريد فى هذا الكتاب ، أن أشير الى صورة المجتمع القديم ولا الى العوامل التى ظلت أزمانا بعد أزمان تسلبه كل مقومات الحياة ، ولا أن أشير الى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والاوضاع السياسية التى كانت تحكمه وتتحكم فيه ، فلعل اظهار الفرق بين مجتمع اليوم ومجتمع ما قبل التحول الاشتراكى العظيم ، يبرز

لنا ضخامة المنجزات التى تحققت .. فكلنا يعلم عن الماضى ومآسيه الشىء الكثير .. والذين عاشوا جزءا من أيام هذا الماضى يدركون دقائق صورته القاتمة ، التى كانت السبب الأساسى والمباشر فى قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو من أجل الشعب ، بهدف التغيير الأساسى والعميق ، الشامل والثورى فى جميع مجالات العمل الوطنى ، نحو الحياة الفضلى ، الحياة الطليقة من كل قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والفكرية والمعنوية ، تتقدم على طريق الآمال الواسعة لشعب مصر ...

ان الثورة مضت دون ابطاء ، منذ يومها الاول ، وعلى هدى من مبادئها الستة العظيمة ، تزيل قواعد الاستعمار وقلاع الظلم الاجتماعى ، وتخلق مجالات للعمل والحياة الكريمة ، عن طريق المنجزات والبرامج والاعمال التى حققتها ، وغيرت معها معالم صورة المجتمع القديم بصفة عامة ...

ثم إستطاعت الدولة بعد تأميم قناة السويس ، وتمصير المصالح الاجنبية المستغلة وشركات التأمين والبنوك ، أن تملك قاعدة اقتصادية تمكنها ــ برغم كل الصعوبات الطبيعية والمعوقات السياسية والاحداث العالمية والاوضاع التاريخية والتحديات ــ إن تطرق ميدان التخطيط العلمى الشامل بشجاعة ، بل تضع للتنفيذ خطة طموحة للتنمية والتطور ...

وحددت لنفسها هدفا ثوريا ، لمضاعفة الدخل القومى ، لتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى المطرد ، وتعويض التخلف الذى طال مداه ...

جاء توقيت البدء فى التخطيط الشامل ، حتمية ما كان يجب الاحجام عنها أو الابطاء فيها ، فان أى نمو يتم بدون هذا التخطيط العلمى ، يخلق عدم توازن بين القطاعات المختلفة ، أو يهدر الانتصارات التى تحققها الثورة بالعرق والجهد المضنى ، وقد تتحول حصيلة العمل الوطنى مكاسب ومغانم للمتربصين بمكاسب الشعب ...

كذلك فان الاقدام الشجاع على تنفيذ التخطيط العلمي الشامل ـ في جميع مجالات العمل الوطني وبرغم كل العوائق والصعاب والرواسب ـ كان مرده الاول ، بدون تحيز أو تعصب ، للثقة اللانهائية في قدرة هذا الشعب المصرى وطاقاته الكامنة وارادته الثورية ..

وليس أدل على هذه الثقة المطلقة من قرار اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر ، كمثال واحد لهذه الثقة ، يوم سحبت الدول الغربية عرضها بتمويل مشروع السد العالى ، فشكل سيادته لجنة برياسة المشير عبد الحكيم عامر ، لبناء السد العالى بالأيدى والفئوس المصرية وبارادة التصميم ... ولقد سبق لهذه الأيدى والفئوس ان أقامت المعجزات ، وسبق أن حفرت قناة السويس ، وشقت لنهر النيل الفروع والرياحات والترع الممتدة الطويلة ، مع أن هذه المشروعات لم تكن لمصلحته ولا لخيره

وتحددت الخطة الخمسية الاولى في صورتها البيانية ، واضحة وشاملة ، تبين بالتحديد حق كل قطاع ومقرراته ومقدرات الاستثمارات ضمن خطة عمل مفصلة ...

كانت الاستثمارات في الخدمات والأجور والعمالة بالنسبة لاستثمارات الانتاج مثلا ، تعد بحق مجزية بل مرتفعة ، بالقياس الاقتصادى ... بل ان ما حددته الخطة في أى سنة من سنواتها لمشروعات الخدمات ، كان يتعدى مالم تستطع عهود ما قبل الثورة أن تنجزه في عشرات السنين ...

وبدأ تنفيذ الخطة الاولى بعد سنة الاساس ، وكان طريق التنفيذ صعبا وعسيرا ، لكى يكفل المجتمع سير عمليات الانتاج والخدمات تحت اشرافه وسيطرته في طريقها العلمى الصحيح ، لتحقيق التنمية الشاملة في مصلحة قوى الشعب لا مصلحة أحد غيرها .. والوسيلة الوحيدة لهذه الغاية هي نقل ملكية هياكل الانتاج الاساسية الى أيدى الشعب ، والتمكين لسيطرته على أدوات الانتاج في المجالات كافة ...

وقد أكدت القوانين الاشتراكية العظيمة التى صدرت عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ ارادة التغيير الشامل ، ومكنت قوى الشعب أن تؤدى دورها الطليعى فى قيادة التقدم على طريق واضح المعالم ، رسمه وأملاه الدافع الوطنى والدراسة الدقيقة لظروف مجتمعنا وامكانياته وأهدافه ..

وكان تأجيل هذه القوانين الاشتراكية معناه : أننا سنبنى خطة للتنمية فى فراغ ، وأن الجهود التى ستبذل فى البناء والتقدم ، سيذهب عائدها الاعظم والأهم لمن يملكون السيطرة على وسائل الانتاج من أصحاب رؤوس الاموال المستغلة ...

ولقد ارتطم الواقع الفعلى بعد تأميم أدوات الانتاج الاساسية ، بالحقيقة المادية التى تكشفت عند تقييم قدرة الكثير من هذه المؤسسات والشركات ... وتبين أنها عبء وميراث بائر خرب ، اعتصرته الاحتكارات المستغلة ، ونزحت كل خيره الى الخارج ، وتركت على المصانع والمؤسسات والشركات لافتات تخفى أطلالا هالكة لم تمتد اليها يد الاصلاح أو التجديد لسنوات كثيرة .

ولم تكن خرافات أسعار أسهم الشركات فى بورصة التعامل بها الا خداعا وتزويرا من محترفى ابتزاز أموال الناس والتغرير بهم ، حتى يندفعوا فى شراء المزيد من الأسهم والسندات فى سوق المزايدات والغش والتلاعب ، ورصيدها الحقيقى تلك الخرائب المنهوبة والمهملة ، قصدا وعمدا ...

ان شركة واحدة مثل الشركة الاهلية للغزل والنسيج بالاسكندرية، كان السهم فيها يباع فى السوق بأكثر من خمسة عشر جنيها للمواطنين ، والشركة بمبانيها المتداعية لا تجمع الا بقايا آلات ومغازل مستهلكة ، ومتوقفة لقصورها عن الحركة والحياة ، وانتاج الشركة لا يمكن أن يفى بعشر الالتزامات التى تعاقدت عليها وقبض أصحابها الثمن مقدما ... وديون فى الداخل والخارج تزيد على ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات ، انتقلت بالطبع الى الخارج ... وعمال يطردون بالعشرات يوميا ، لعدم وجود عمل لهم وانتاج .. وأقسام كاملة متوقفة عن العمل ...

ومع ذلك فان هذه الصورة القاتمة ، لم تؤثر فى عزمنا على المضى بالخطة ، وتدعيم المؤسسات والشركات ، ايمانا بأن القوى العاملة للشعب ، وهى تحس أنها صاحبة أجهزة الانتاج وصاحبة السيطرة عليها ، سوف تبذل من جهدها وابداعها ما يزيل بقايا الاستغلال ورواسب المستغلين ...

ولا يتسع مجال هذا الكتاب لسرد أمثلة مما واجهته الخطة من معوقات ومصاعب ، لعلها تتوقف أو تعجز ... لكن خطوات التنفيذ أكدت من جديد ، كيف كان أعداء الشعب يتحكمون فى مصائره ويتلاعبون بمقدراته ، ثم هى عمقت ايماننا بالطريق الذى بدأناه على درب التخطيط العلمى الشامل سبيلا للتطور والتنمية

وحين أعلن ميثاق العمل الوطنى ، برنامج حياة وعمل ، وأسلوبا واضحا ومتكاملا فى التطبيق والنظرية للجهد الوطنى وحركة المجتمع ... زاد ايماننا بالخطوات التى اتخذت وبالقوانين التى صدرت عن ارادة الشعب النابعة من ضميره وآماله ...

الا أن الميثاق وهو الترجمة الأصيلة للارادة الشعبية ، أظهر لنا بعض جوانب فى مبادئه الاساسية ، كان لزاما علينا أن نوفرها لقوى الشعب العامل حقا أساسيا وعادلا من أجل مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع قوى الشعب العاملة ، مجتمع القرية والمدينة على حد سواء ...

والميثاق فى الوقت نفسه ـ وهو التعبير الأصيل عن هذه الارادة الشعبية ـ أضاء جوانب العمل الوطنى وأظهر كل دقائقه ، بحيث كان علينا أن نلتزم بتوفير الحقوق الاساسية التى يقررها عدلا وحقا لجماهير الشعب أولا حتى تستعيض بهذه الحقوق الاساسية عن حرمانها الطويل ، وتملك امكانيات الوفاء بالتزاماتها فى العمل والانتاج ...

كان من الممكن أن نمضى فى الخطة لتحقيق مقدراتها فى كل قطاع ، بل يستطيع الجهد الشعبى أن يتعدى معدلاتها المقررة ، وسوف يكون ذلك على حساب تأجيل اقرار هذه الحقوق الأساسية التى

نادى بها الميثاق وطالبنا بتنفيذها حتى نتمكن من الالتزام بتحقيق أرقام الخطة ، ولو أدى ذلك الى الشعور باللامبالاة فترة يستمر فيها التحمل والتقشف الى أن تصل معدلات الانتاج الى القدر الذى يسمح بزيادة الانفاق عند مستوى محدد مهما كان ذلك قاسيا بعض الشىء ... الا أن جانبا انسانيا كان دائما يغلب على ضمير الثوار وطريق التغيير الثورى ...

ان الثورة المصرية – وهى التى لم تظلم حتى أعداءها ، ولم تؤذ حتى من طال ايذاؤهم للشعب ، واتصفت دون غيرها من الثورات المعاصرة والسابقة بالروح الانسانية – لم تكن تقبل أن تترك ظلا وبقايا أذى ما يزال عالقا بحياة القوى الشعبية ، ولا يمكن أن تقبل تجاهل حقوق أساسية نادت بها الارادة الشعبية فى ميثاقها الوطنى ، دون أن تؤديها القيادة الثورية بالرضى والحماس ... فان القيادة الثورية ، ما قامت بالثورة ولا اندفعت تحقق هذه المنجزات الا لاعادة الحقوق المسلوبة الى أصحابها الشرعيين ، ولتحقيق الحياة الفضلى للملايين الذين طالت معاناتهم من الظلم الاقتصادى والتخلف الاجتماعى السحيق ...

ولما كشف الواقع الملموس على طريق تحقيق منجزات الخطة الاولى ، عن جروح غائرة فى جسد المجتمع ، كانت الارادة الانسانية تفرض الدراسة والحل مهما زاد ذلك من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة ...

وحتى بالقواعد الاقتصادية المجردة من أحاسيس التعاطف الانسانى ، وحتى بالموازين الحسابية والمادية وحدها ، فان ناتج العمل وطاقة القادرين الأكفاء ، الآمنين على يومهم وغدهم ، حين ينفذون خطط التنمية والانتاج، يفوق كما وكيفا ناتج عمل الضعفاء والخائفين من الغد ، الذين لا يقدرون على حمل أعباء الخلق والابداع أو الاندفاع فى مجالات جديدة ، يرتادها العمل الوطنى المصرى لأول مرة فى كل ميادين الحياة الحديثة ...

فاذا كنا لا نبخل على أجهزة الصناعة وأدوات الانتاج بشىء ،

حرصا على الانتاج ووفرته ومستواه ... نظل نرعاها بالصيانة والاهتمام ، فان القدرة البشرية والعنصر البشرى ، وهو أمل الانتاج وأساسه وصاحبه ، أولى بالاهتمام والرعاية والبذل ، اذا تكشف لنا على الطريق ما قد يعوق حريتـــه الاجتماعيـــة وسيادته على مجتمعه وقدرته على العمل الثورى ...

ان حياة البطالة والفاقة لا تحتاج من الانسان الى جهد أكثر من جهد السؤال والتسول ... أما حياة العمل والخلق والاندفاع فى الانتاج فهى تحتاج من الانسان الى طاقة وجهـــد ، الى بنيـــان اجتماعى سليم ، الى حافز ثورى ملموس يصل بالمواطن الفـــرد الذى يعمل فى مجالات الجهد الوطنى كله ، الى المستوى الكريم فى حياته وعمله اليومى ...

هكذا مع بداية التخطيط الشامل ، تشابكت جوانب عديدة ، وفرضت ظروف طبيعية وغير طبيعية نفسها على النواحى المختلفة للعمل الوطنى ، يجب أن نتناولها بالتحديد والتحليل ..

أولا :

ما كان يمكن أن يحدث النمو الاقتصادى القوى الذى تحقق خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى ، دون تفاعل قوى الشعب العاملة وحركتها الإيجابية لصالحه واندفاعها وحماسها لأهدافه التي حددتها خطط الانتاج الطموحة وخطط الخدمات المتنوعة ..

وما كان يمكن لهذه الحركة الايجابية ، والاندفاع والحماس أن تتضافر ، وتتجمع مالـــم تكن قوى الشعب العـــاملة ، قد احست احساسا ملموسا وأكيدا ، ان النظام الاجتماعى قد تغير بالفعـــل لمصلحتها ، وبأنها أصبحت بالحقيقة والواقع ، هى صاحبة المصلحة فى الانتاج والخدمات ، من نمو هذا المجتمع وتطوره ومضاعفة دخله القومى ...

واذن فان اجراءات اعادة توزيع الدخل فى صالح قوى الشعب العاملة ، والقوانين التى صدرت بتقدير الحد الادنى للأجور ،

وتحديد ساعات العمل وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية ومنع الفصل التعسفى واقرار حق العاملين فى ادارة مؤسساتهم ونصيبهم فى الأرباح ... لم تكن اجراءات عاطفية ، بقدر ما هى حتمية أساسية وشرط يلزم أن يسبق ويقترن بصفة مستمرة ومتزايدة بعملية تنفيذ خطط التنمية ...

وما من شك أن الحقوق التى حددتها القوانين التى تعيد الى الشعب سيطرته على وسائل الانتاج ، كانت بمثابة حافز دفعت القوى العاملة أن تثبت قدرتها على الملكية والادارة ، بل استطاعت برغم العوائق ، أن تحافظ على الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ، وتدعيمها ، برغم ما سبق ذكره من حالات الخراب والافلاس والتداعى التى أوصلتها اليها الرأسمالية المستغلة .

واذا كانت تكاليف الانتاج قد ازدادت كثيرا ، بعد تحديد الأجور وتوزيع الارباح وتحديد ساعات العمل وفرض التأمينات الاجتماعية حقا للعاملين ، فان هذه التكاليف كانت قوة ثورية دافعة للانتاج ، الى جانب انها حق ونصيب عادل للعاملين من ثروتهم الوطنية ...

ومن ناحية أخرى ، فان مسارعة الدولة بتعويض الفلاحين عما أصابهم من عجز فى محصول القطن عام ١٩٦١ والغاء أرباح بنك التسليف عما يحصل عليه الفلاح من لوازم الزراعة والانتاج ، وغير ذلك مما تم خلال الخطة الخمسية الأولى زيادة عن مقرراتها المحسوبة ، لم تكن الا تعبيرا عن ارادة العمل الانسانى التى تؤمن بحقيقة اقتصادية وحسابية هى التكامل والترابط بين الجانب الاجتماعى والجانب الاقتصادى فى أى مجتمع وأى عمل .

ولقد تكشفت الدراسات العميقة لأحوال العاملين فى الدولة مثلا عن مفارقات لا تقل فى ظلمها عن صور الظلم الاجتماعى الذى ساد طبقة العمال والفلاحين ، وكان لزاما على القيادة الثورية للعمل الوطنى ، أن تضع قانونا جديدا يضمن زيادة سنوية فى أجور العاملين ويحدد فئاتهم ويعيد تقييم العمل الذى يؤديه الفرد حتى

بأخذ نصيبه العادل ... بل لقد قررت الدولة مكافأة انتاج للعاملين في الدولة ارتفعت من عشرة ايام الى نصف شهر ، حتى يكون لهم حافز جديد على مضاعفة الجهد والانتاج في العمل اليومي الذي يؤدونه مهما كانت طبيعة هذا العمل ، وفي أي مجال يتحقق .

ثانيا :

ومن ناحية ثانية ، لابد أن نحلل انعكاس التطور الاجتماعي والاقتصادي على الجانب السياسي في المجتمع .

لقد قرر الميثاق أن السلطة السياسية تكون دائما حيث تكون السلطة الاقتصادية ، أي سلطة ملكية أدوات الانتاج والسيطرة على وسائله ...

ان الثورة الاشتراكية في أي بلد من البلاد قد احتاجت الى بعض الوقت ، طال عند بعضها الى أجيال ، لكي تنتقل السلطة السياسية بالفعل الى أيدي قوى الشعب العاملة بعد أن تنتقل السلطة الاقتصادية أولا الى أيديها ، ثم تصل بعد ذلك الى مواقع السلطة السياسية .

ولقد استطاعت سنوات الخطة الخمسية الاولى ، أن تكون هي الجسر الذي قطعت فيه ثورتنا هذا الشوط الطويل ، في طريق انتقال السلطة الاقتصادية بالفعل والواقع الى قوى الشعب العاملة ، وانتقلت تلقائيا السلطة السياسية الى يد تحالف قوى الشعب العاملة بعد أن تساقطت سيطرة تحالف الرجعية والاستعمار والاقطاع ...

وكانت نتيجة طبيعية أن يبدأ أول مجلس للأمة ، في السنوات الاخيرة للخطة الخمسية الاولى ، ممثلا لقوى الشعب العاملة والا تقل نسبة العمال والفلاحين فيه عن ٥٠٪ ..

وفوق ذلك ، فان قانون مجانية التعليم في كل مراحله ، وفتح ابواب العلم أمام الجيل الصاعد حقا أساسيا وليس سلعة تباع ليشتريها القادرون وحدهم — لم يحقق مبدأ تكافؤ الفرص وحسب ، وانما قصد به كذلك ، التمكين بدون حواجز للأجيال

القادمة بالآمال ، والنابعة من صفوف الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية غير المستغلة ، أن يصلوا الى أعلى درجات العلم والمعرفة والفن والثقافة ، حتى يؤهلوا لحمل مسئولية القيادة فى كل مواقع العمل فى المجتمع ... اذ أن الابقاء على مراحل من التعليم بالأجر ، لن يمنح الفرصة الا لأولاد القادرين وحدهم ، أن يتبوءوا هذه المراكز القيادية .

وفى القياس الاقتصادى ، فان مجانية التعليم بكافة مراحله ، برغم ما كلفت الدولة من أعباء اضافية ضخمة زيادة على مقررات الخطة ، كانت استثمارات توضع فى أفضل البرامج وأسمى المشروعات وأكثرها ربحا وأغناها حصيلة ... وقد تتحمل الخطة الخمسية الاولى كل عبء الانفاق دون عائد مادي يتحقق لها ، الا أن العائد محتم والربح مجز ، اذا ما علمنا أن العامل الفنى المثقف ، المتعلم والمدرب مهنيا ، الذى يلم بدقائق الآلة والانتاج ، هو أكثر انتاجا وأكثر وعيا وأحرص على وسائل الانتاج وأحسن كفاية من عامل جاهل يضر بالانتاج كما ونوعا.. ثم.. هو الضمان الأكيد لاستمرار الثورة الاشتراكية جيلا بعد جيل وبقائها فى أيدى التحالف القادر الكفء والواعى لقوى الشعب العاملة .

وحين تحددت قوى الشعب العاملة ثم أخذت طريقها الى مواقع القيادة الاقتصادية والسياسية ، وضمها تحالف الاحرار أصحاب المصلحة المشتركة والمصير المشترك ، كان من الطبيعى أن ينبثق أول تنظيم سياسى يعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة فى الاتحاد الاشتراكى العربى ...

وقتئذ برز الاتحاد الاشتراكى بتشكيلاته يجمع هذا التحالف ويقود العمل السياسى بجدارة عن طريق قياداته النابعة من هذا التحالف العظيم ، بعد أن تأكد انتقال السلطة الاقتصادية الى قوى الشعب الاصيلة حقا وعدلا .

واذا كانت السلطة السياسية ليست هدفا لذاتها ، واذا كان من له شرف الانتماء الى هذه السلطة السياسية والخدمة فى

منظماتها وتشكيلاتها ، لا يمثل وظيفة أو يقف على درجة فى سلم الوظائف ، فان العمل الشعبى داخل الاتحاد الاشتراكى يجب أن يتعمق فى الاذهان ، لكى يتمكن من التطوير الثورى للمجتمع بعد أن بلغت قوى الشعب العاملة فى تحالفها وفى ظل اتحادها الاشتراكى الى مواقع القيادة فى السلطة السياسية ... ان خدمة الجماهير والالتحام بها وتلمس الحلول لمشكلاتها دون تعال أو انعزال ، هى أهم الواجبات التى تتحملها قيادات القوى الشعبية حتى تفتح آفاقا رحبة للانطلاق الثورى ...

ولهذا فان واجبات جديدة وأعباء متصلة تقع على عاتق القوى العاملة للشعب وقياداتها خلال السنوات المقبلة ، من أجل تدعيم الاشتراكية وتثبيت أركانها عن طريق تعبئة الجماهير وتوعيتها وخلق الوحدة الفكرية لديها ، والاحساس بالمسئولية والواجب تجاه التنمية ، والتغلب على كل العقبات التى تقف أمام خطاها

ثالثا :

ان التحول الاشتراكى العظيم الذى تم فى سنوات الخطة الاولى ، ما كان يمكن أن يتحقق دون صعوبات وتحديات وبغير مشكلات عارضة أو رواسب متبقية ...

ان مجتمعنا حين بدأ خطة التنمية لم يكن قد أزال كل الرواسب المادية والفكرية والاجتماعية التى حفرتها عهود سيطرة الاقطاع ورأس المال المستغل . فالخريجون من المعاهد والجامعات مثلا ، كانوا يقضون سنوات قد تطول فى بطالة كاملة ، وهم يلهثون وراء العمل ... أى عمل بعد أن يراق ماء وجوههم من طرق الأبواب العديدة ...

كان ذلك نتيجة للسياسة التعليمية الارتجالية الموروثة والتى كانت تهدف لتخريج فئة الموظفين الذين يعملون فى خدمة المجتمع الرأسمالى وحسب ...

ولكن القيادة الثورية فى مواجهتها لهذه الاوضاع ، التزمت بالحاق جميع الخريجين بأعمال تتوافق مع مؤهلاتهم ، ايمانا

منها بأن العمل حق ، وتحقيقا لما عبرت عنه ارادة الحيـاة لدى المجتمع فى ميثاق العمل الوطنى ...

وحقيقة تكلفت الدولة أعباء اضافية فوق طاقة الخطة الخمسية الاولى ، لكنها لم تكن تستطيع أن تنظر الى هذه المشكلة المتخلفة عن سياسة العهود الماضية نظرة اللامبالاة ..

ومثال آخر من أمثلة الرواسب المتخلفة عن مجتمع تحـالف الاقطاع والرأسمالية المستغلة ... أن ملايين الفلاحين والعمـال الزراعيين قد طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة ، وفرضت عليهم الحياة تحت ظروف أقرب الى السخرة ، وتحت مستوى من الاجور لا تغنى من جوع ... ولم يكن فى طاقة هؤلاء الملايين الا أن يقضوا سنوات حياتهم خلال البؤس والضياع والبطالة المقنعة المنتشرة فى كل القطاع الريفى ..

وكانت الخطة الخمسية الاولى - بدافع التنمية الزراعية مثلا - تستطيع أن تدخل الميكنة الزراعية وتعممها ، حتى تضـاعف الدخل القومى من الزراعة .

لكن وقفة أمام النتيجة الحتمية لتعميم الميكنة الزراعية ، أظهرت أن البطالة الموجودة فى الريف سوف تزداد سوءا ، وتنعكس فى شكل حرمان وضياع للغالبية العظمى من سكان الريف ...

وكانت ارادة التغيير أمام أمرين كلاهما مر وصعب ... انها تريد أن تزيد الانتاج الزراعى ولكنها ستكون سببا فى تفاقم مشكلة متخلفة من عهود الحرمان والاستبداد والاهمال .. فاختـارت الدولة أن تؤجل هذه الخطوة ، ايمانا منها أن اتساع مجالات العمل فى القطاعات الانشائية والصناعية سوف يمتص جزءا كبيرا من الذين يعيشون فى شبه بطالة دائمة بالقطـاع الزراعى ، والذين يقاسون من استغلال ملاك الارض ومقاولى الأنفار ... وتحقق ذلك بالفعل وبدأ العامل الزراعى اليوم ، يأخذ أجره العادل الى حد ما ، نتيجة لقلة أعداد العمال الزراعيين ، الذين لم يلتحقوا بالعمل فى مجالات الانتاج والخدمات العديدة ... عندئذ أدخلت

الخطة فى سنتها الرابعة الميكنــة الزراعية ضمن نظام التجميـع الزراعى فى محافظتين من محافظات الجمهورية ، ويعمم هــذا النظام تدريجيا حفاظا على رزق العامل الزراعى والفلاح وأجره..

ومثال آخر أنه ـ برغم نصيب الادارة المحلية من الاستثمارات المجزية للخدمات فى الريف ـ قد تأكدت الحاجة الماسة والفـائدة الملحة فى اثناء تنفيذ الخطة لمشروع الوحدات الصحية بالاضـافة الى الخدمات الصحية فى القرى ...

ولم تتردد الثورة فى تنفيذ هذا المشروع ، لا ضرورة غـلل أو شعورا بالواقع وحسب ، بل كان ضرورة للتنمية الاقتصادية أملاها تدعيم تحالف قوى الشعب العاملة ...

وكان فى الوقت نفسه احساسا بالواجب وبالهدف ازاء المجتمع الريفى من الدولة سعيا الى ايصال القرية الى المستوى الحضارى الكريم ...

رابعـا :

ان جزءا هاما من تحليل ثورتنا الاجتماعية وتقييم العمل الوطنى خلال الخطة الخمسية الاولى ، يجب ألا يغفل ما واجهنـا من الصعوبات والمشاكل وأوجه القصور أو الضعف ...

ويقتضى مبدأ النقـد الذاتى أن نقول فى شجاعة وصراحة : ان اعادة توزيع الدخل ... والاقدام على المشروعات الضخمة الانتاجية وبرامج الخدمات .. ان توفير العمل والاجور وكفالة التأمينـات الاجتماعية والحقوق الاساسية ... كل هذا الذى تم ، كان يجب ان تسبقه وتلازمه باستمرار عملية توعية كاملة ودراسات عميقة ومصارحة شجاعة ، والتحام بالجماهير العاملة فى كل ميدان ، وكان على القيادات جميعها حكومية أو شعبية ، نقابية أو سياسية ، أن تجعل هدفها ودورها الاعظم فى مرحلة التحول مع سنوات الخطة ، توعية القواعد الشعبية ، وايضـاح الرؤية امامهـا حتى تدرك مسئولياتها ودورها الكبير فى معركة الآمال العريضة وفى ثورة التحول العظيم ، التى تتم لمصلحتها وليست لمصلحة أحد سواها ...

ان الاتصال المستمر والسريع بين القيادات والقواعد الشعبية ، وتعميق الوعي الكامل لدى شعبنا بأبعاد الثورة التي لا تتم الا لمصلحته وفوق أرضه خلال سنوات هذا الجيل ، سيدفع كل مواطن دون شك الى أن يعمل باليقين وأن ينطلق أكثر سرعة وأكثر كفاية وقدرة ، وسيضاعف من حرصه على كل منجزات الثورة وعلى اندفاعها

ولا أنكر ان الفضل الاول فى كشف جحور الرجعية والاقطاع مثلا كان على يد أفراد مخلصين ومؤمنين بالتحول الاشتراكى وبالقيم التى صنعها الشعب المصرى بثورته ... والذين أبلغوا عن مؤامرة الاخوان الارهابية مثلا هم أعضاء فى تحالف قوى الشعب العاملة

والذين أثاروا حوادث تهريب الارض واستمرار أدوات الاستغلال والسيطرة والتربص بانتصارات الشعب ، هم أيضا من أبناء قوى الشعب العاملة ...

ولكن الشباب الذى ضلله دعاة التخريب والقتل من عصابة اخوان الفساد الارهابية مثلا قد ناله الكثير من خير هذا التحول الاشتراكى وشب وعيه على انتصارات لم تتحقق لشعب آخر ..

فهل يكون كشف الانحرافات وبقايا الاقطاع والاستغلال والسيطرة والفساد – بعد ظهورها وممارسة انحرافها واجرامها – فى اى قطاع أو جهاز ، هو وحده هدفنا ؟... هل نترك تيارات التضليل وتحركات الانتهازية والخروج على القانون والمجتمع حتى تتفشى ، وليس علينا الا أن نكشف عن هذه الجحور والمؤامرات وحسب ؟ !

ذلك ولا شك عمل كبير وهام ... ولا يقل عنه أهمية الاستمرار فى الالتحام بالجماهير ، وتعبئتها ، وتقوية ايمانها ، ووضع هذا الواجب المقدس عقيدة ورسالة واجبة الاداء على كل قيادة فى أى مستوى وبأى موقع ، حتى نؤكد ونعمق هذا التحالف بين قوى الشعب ، ونوحد بين فكرها عن طريق المناقشات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصريحة الواضحة ، ولا سيما أننا نملك فلسفة تطبيقية ، وبرنامج عمل ونظرية متكاملة أوضحها الميثاق

الوطنى بجلاء ، ويشرحها لنا دائماً الرئيس جمال عبد الناصر فى خطبه بالوضوح والمنطق ... بذلك وحده لا يجد المضللون سوقا يبيعون فيه بضائعهم البائرة وتضليلهم الفاسد بسبب الفراغ والضياع الذى قد يجده البعض نتيجة لعدم الحركة والتفاعل والتحام القيادات بالقواعد الشعبية ...

خامسا :

أخيرا ، فان التحول العظيم الذى تحقق فى مصر ، لم يحدث فى فراغ دولى أو عزلة عن العالم وأحداثه وتياراته ...

لقد كانت وما تزال قوى معادية كثيرة فى الخارج تتربص بهذا التطور وبالانتصارات التى تحققت ، لعلها تستطيع بالتآمر أو الضغط أو القتال أن تقضى عليها ... لم يكن ذلك فقط لرغبتها فى هدم ما حققته مصر خلال سنوات قليلة من تاريخ التطور ... ان قوى الاستعمار وأذنابه أعداء الحرية والتقدم من الوجعية العربية والصهيونية ، تدرك ان انتصارات مصر هى نموذج رائد لكل الشعوب المتطلعة للحرية والتقدم ... وأن الجمهورية العربية المتحدة هى القاعدة والمنطلق لهذه الحرية ، وهذا التقدم ...

ان الاستعمار لا يقبل فى حسابه ان بلدا ظل سنوات طويلة تحت سلطانه وتحكمه ونفوذه، يخرج على هذا التحكم ، ويسترد حريته ، ويساعد غيره على الحرية ، ايمانا بأن الحرية لا تتجزأ وان الرخاء لا يتجزأ ... ان القوى المعادية لحرية الشعوب وحقوقها ، لاتطيق بالحقد أن تحتذى الدول الاخرى حذو مصر ، وهى تتطلع الى مصر دائما بالامل والثقة والحنين ...

هكذا كان التحول الاشتراكى العظيم ، فى سنوات الخطة الاولى ، يأخذ طريقه ، فى ظل ظروف دولية تتلخص فى الآتى :

● تربص من جانب قوى الاستعمار ومحاولات للضغط الاقتصادى ، ونسج للاكاذيب والاشاعات المختلفة فى حرب نفسية محمومة ، لاتعكس الا ما فى قلب الاستعمار من كراهية ... لان قيام « المثال » المتحرر ، والقدوة الثورية فوق أرض مصر ، يهدد

بالانهيار البقايا المتخلفة من مراكز السيطرة الاستعمارية ، فى المنطقة العربية ، وفى افريقيا ، وفى آسيا .

● تربص من جانب اسرائيل ، ربيبة الاستعمار وركيزته فى المنطقة ... فتحقيق القوة الذاتية ، وبناء الاستقرار فى الجمهورية العربية المتحدة ، هو ولا شك قضاء على أمل اسرائيل للتوسع فى العالم العربى ، ثم على أملها فى استمرار الوجود الاسرائيلى نفسه

● تربص من جانب القوى الرجعية فى المنطقة العربية نفسها ، لان نجاح تجربة التحرر ، وتجربة الاشتراكية ، فى جمهوريتنا ، سوف يحرك تلقائيا الشعوب العربية فى المنطقة كلها ، لكى تحطم هياكل القوى الرجعية وأصنامها المستندة فى تحكمها ووجودها الى التضليل والى الوجود الاستعمارى ... ان حركة الجماهير العربية تحطم ، بالثورة الاشتراكية ، الاستغلال الطبقى الذى تستنزف به هذه القوى الرجعية ثروات هذه الشعوب، تاركة اياها تعيش دون حد الكفاف ، وفى حياة تهدر فيها الكرامة الانسانية وتسلب فيها الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ...

وكان هذا التربص المثلث الحلقات ، على استعداد دائما لان يتحرك على جبهة واسعة ، تمتد من المؤامرات وتمويل الاغتيالات — بعد أن أخفق فى الاعتداء المسلح السافر على جمهوريتنا — الى اقامة أحلاف عسكرية تحمل الاسماء البراقة والشعارات الزائفة لعلها توقف المد العربى نحو الحرية والاشتراكية والوحدة .

وأمام هذا التربص لم يكن من المعقول أن تترك ثورتنا مكاسب الشعب عرضة للاغتيال أمام احتمال عدوان مسلح جديد علينا او على المناطق العربية المتحررة ، لانه لا يوجد فرد من قوى هذا الشعب العاملة ، يقبل عودة جمهوريتنا الى الخضوع الاستعمارى ، الذى يتمنى لو استطاع ان ينقض ويصفى الاشتراكية، ويحلم باعادة صور الاستغلال الطبقى والتحكم والسيطرة من جديد

والنتيجة أنه لم يكن من الممكن أن نتخلى عما تمليه علينا ارادة الحرية لدى قوى الشعب العاملة من حماية مكاسبها ، وعما يحتمه ذلك من خلق قوة دفاعية مسلحة قادرة وقوية ،

وان نتحمل أعباء دفاعيـــة ، كان من الممكن ان يوجه جـــزء من تكاليفها للتنمية ، لو ان قوى الشر الاستعمارى ، والصهيونى ، والرجعى غير موجودة ولا تتربص بنا كما هى اليوم .. ولو ان شعبنا كان يبنى حياته فى سلام ...

ومن هنا فان أعباءنا الدفاعية ، وهى جزء من تكاليف التقدم والتنمية الاقتصادية فى بلدنا ، تلزم لزوم أى عنصر آخر من عناصر التكاليف الاخرى المعروفة فى علم المحاسبة ، لانه بدون هذه الاعباء الدفاعية ، لن يمكن تحقيق أى نمو فى الانتاج ... وبدونها تنهار — لا قدر الله — كل الثورة التى تحقق هذا الانتاج والنمو ، فلا يكون انتاج ولا يكون نمو .

ومن ناحية أخرى فان ارادة الحرية العربية لا تتجزأ ، ولذلك فان أى تهديد أو عدوان على شعب عربى فى أى مـكان من الوطن العربى ، هو عدوان مباشر على شعب مصرالعربى ومحاولةلعزلهوخنقه

ولقد استطاعت القوات المصرية فى الاحداث المتعاقبة أن تقف مدافعة مع القوة العربية المتحررة فى الدول الشقيقة المختلفـــة ضد أى عدوان استعمارى أو رجعى وضد كل تهديد بالعدوان ..

ان العمل الثورى فى مصر يعتبر أن القوات المسلحة المصرية مستعدة باستمرار للدفاع عن حرية الوطن العربى ، ويؤمن بدعم السلام بالقوة ، اذا تهدد السلام العربى الذى هو ســـلام مصر العربية كذلك ...

هذه النواحي جميعا تعددت وتشابكت ، وتفاعلت ، خــلال الخطة الخمسية الاولى .. فكان ما حققته تلك الخطة من تقدم ، وكان ايضاً ما صادفناه خلالها من صعاب ، ومن مشاكل ، ومن قصور فى بعض النواحى .

والهدف من هذا الكتاب هو تحليل الثورة الاجتماعية العميقة التى تحققت خلالها على ضوء هذا التعدد والتشابك والتفاعل .

ولعل هذا التقديم يبين المنهج الذى سنسير عليه فى تقييمنا للخطة الخمسية الاولى فى هذا الكتاب .

ففى الفصل الاول سنتناول بالتحليل ما تحقق خلال سنوات

الخطة من تحول اجتماعي ثوري ، قوامه زيادة درجة عـــدالة التوزيع ، وزيادة الكفاية بزيادة الانتاج ، وتحسن مستوى الشعب بزيادة الاستهلاك .

وفى فصل ثان سنتناول الصعاب والمشكلات والقصـــور التى صادفت تنفيذ الخطة .

وفى فصل ثالث وأخير نحاول ان نلقى الضــــوء على طريق السنوات المقبلة ، ونبين دور التنظيم السياسي المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، لتعبيد هذه المسالك ، ولجعلها الطريق الذى تنتظم فيه قوى الشعب العاملة ، لتستكمل ثورتها الاشتراكية ، ولتصنع ، بجهدها الباسل المشرف ، حياتها المضيئة المشرقة ، وقد فتح أبوابها ، وقاد طريقها الثورى ، قائدها ، ومحطم أغلالها ، ومعلمها القدير : الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد عبر الرئيس القائد ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عن ارادة قوى الشعب العاملة وهو يقود الطليعة الثورية من أجل تحطيم قوى الاستغلال والتبعية ، ويسقط الملكية الفاسدة ويزيح الاحتلال عن بلادنا ...

وعبر الرئيس القائد خلال سنوات الثورة ، بما اتخذ من قرارات اشتراكية وثورية ، عن تصـــميم هذا الشعب على بنـاء حياته الجديدة ، بالعدل والكفاية ...

فكانت قيادة حكيمة لشعب عظيم وقادر ...

وعلى قدر عظمة الشعب ، وايمان القائد ، كانت عظمــــة الانتصارات الرائعة التى تحققت فى سنوات قليلة لا تعتبر شيئا فى عمر الشعوب ...

وكان لقيادته الحكيمة ، مع ارادة شعبه وعظمته ، الفضل فيما حققناه ، قبل الخطة الاولى ، وخلالها ، وما سنحققه بعــدها ، بارادة الله وبعونه ، من تقدم حر ، ومن بناء لحياة متحررة من كل صور استغلال الانسان للانسان ، متحررة من أى قيد ، تتحقق فيها حرية الوطن ، وحرية المواطن ، وتسعى مصر بقوة عزمها الى صنع الحياة بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

الفصل الأول

التحول الاجتماعي
في سنوات الخطة الأولى
-- ضرورته وأبعاده

ليست الأرقام والاحصائيات وحدها هى التى تحدد ابعاد التحول الاجتماعى بالذات ، ولا تستطيع بمفردها أن تحسب أثر هذا التحول الاجتماعى فى حياة الشعوب ، وأهميتها فى تطوره ونموه ...

ولكن قبل سرد الارقام والاحصائيات وبيان أحجامها ، يلزم أن نصل الى فهم صحيح ، وتحليل سليم واع ، لطبيعة الثورة الاشتراكية ، اية ثورة اشتراكية ، تتحقق فى مجتمع معين ، له طبيعة معينة ، وتتم فى ظروف عالمية معينة ...

ولهذا التحليل والفهم الصحيح أهمية وضرورة أساسية ، لان البعض فى نظرته التلقائية والعاجلة الى الثورة الاشتراكية فى مجتمعنا ، يحسب ان نقل التجارب والاساليب التى سبق ان اخذت بها بعض الدول ، هو الطريق الوحيد أمام كل من يريد تحقيق المجتمع الاشتراكى ، وذلك حسبان لا يعتمد على أساس منطقى أو واقعى سليم ...

والبعض فى مقارنته لمنجزات اى ثورة اشتراكية ، قد يقع فى خطأ بالغ الخطر ، حينما يتجاهل طبيعة كل شعب ويغمض عينيه عن التغييرات الضخمة المتشابكة التى حدثت فى عالمنا المعاصر ، واختلافها كلية عن تلك الظروف التى كانت قائمة فى بلاد غيرنا ...

ان التحليل والفهم الصحيح ـ من ناحية أخرى ـ يحدد لنا الصعوبات والمشكلات التى يمكن بالضرورة أن تواجه فترة النمو والتحول من مجتمع رأسمالى اقطاعى متخلف ومستغل ، الى مجتمع اشتراكى متقدم ، له مكانته وظروفه ، له قيمه الروحية والقومية ، وله صلاته بالمنطقة التى يعيش فيها وبالعالم كله .. ولا يمكن لمجتمع

أيا كان موقعه ، وأيا كانت التطورات الجارية على أرضه ان ينعزل عن الاحداث الدولية وتياراتها ، ولا ان ينسلخ عن شخصيته وعن قيمه وطبيعته وظروفه ...

ان ما نريد ان نوضحه ونحدده هنا ان ثورتنا الاشتراكية ، بكل مقوماتها وسماتها ، قد التزمت ووضعت فى حساب منجزاتها الاساسية والضرورية عامل « الحافز الثورى » لدى العنصر البشرى ، الذى يؤلف الطاقة الحية والخلاقة ، وقوة الدفع لانجاح هذه الثورة والحفاظ عليها بالايمان والعمل ، بالجهد المخلص والتفاعل الثورى ، بالحماية والرعاية ...

ان الانسان لا يمكن أن يكون آلة صماء ، تزودها بالوقود وتضغط على أزرارها فتنطلق بالطاقة والحركة والعمل ، ثم تقطع عنها الوقود فتقف جامدة فى مكانها . واذا جاز للنظام الرأسمالى المستغل ، أن يعد الانسان أقل قيمة عنده من تروس المصنع ، فان ثورتنا الاشتراكية التى تستلهم كل القيم الانسانية والروحية الحقة ، ما قامت الا لترتفع بقيمة الانسان وكرامته وتوفر له أسمى مراتب الحياة ...

واذا جاز لمجتمع فى العصور السابقة أن يفرض على نفسه العزلة طوال فترة التحول ويغلق كل ابواب الاتصال منه واليه ، حتى تنتهى آلام الوضع ، ويتحقق مولد القاعدة الاقتصادية والتطور الثورى ، فان دنيا اليوم ، أصبحت تطوى المسافات فى لحظة خاطفة ، وتقتحم الابواب لتنقل أنباء مجتمعات العالم وصور الحياة الناهضة والبائسة ، المتقدمة والمتخلفة الى كل بقعة فى هذا الكون .

الحافز الثورى لمرحلة التحول

فى الثورات الاشتراكية المعاصرة

ان الثورة الاشتراكية لابد لها أن تقطع مرحلتين رئيسيتين ومتتاليتين من الناحية الزمنية .

الاولى :

مرحلة اسقاط النظام السياسى القديم المعبر عن مصالح الاستغلال سواء كان اقطاعا أم رجعية أم رأسمالية أم تحكما أجنبيا ... وسيطرة طليعة ثورية معبرة عن مصالح قوى الشعب العاملة وارادته وآماله .

الثانية :

مرحلة اقامة بناء المجتمع الاشتراكى الذى يتحقق بعد هدم قلاع الطبقية القديمة وازالة صور الاستغلال ، حتى تنتقل ملكية أدوات الانتاج الى الشعب وتتم سيطرته عليها .. ومن هذا المنطلق تندفع قوى الشعب العاملة فى تنمية أدوات الانتاج وهياكله ومضاعفة هذا الانتاج وتزايده ، لكى يقدم عائدا يوفر للقوى العاملة مستوى من الرفاهية المتزايدة وبذلك تجنى هذه القوى ثمرة انتاجها وعملها وجهدها المبذول .

وتختلف طبيعة كل مرحلة عن الاخرى اختلافا كبيرا ...

فالمرحلة الاولى :

يستغرق التحضير والاعداد لها وقتا طويلا ... لكن تنفيذها وتحقيق الانتصار قد لا يأخذ أياما أو ساعات قليلة ، بعدها يتم بالفعل سقوط النظام السياسى القديم ، وتصل طلائع الثورة المعبرة عن أمل مجموع الشعب ، الى مراكز السلطة السياسية .

اما المرحلة الثانية :

فتحتاج الى وقت طويل ، من أجل استكمالها ، قد يمتد جيلا أو أجيالا كثيرة ، وتحتاج كذلك الى الجهد والنضال الفكرى والفنى والعلمى من قوى الشعب جميعا بعد أن تصبح صاحبة السلطة والسيطرة على وسائل الانتاج لفتح آفاق التنمية وتطوير أدوات الاقتصاد ، سواء فى تنمية الخدمات العامة أم فى تطوير أجهزة الدولة والارتفاع بمستوى الانتاج ، أو مضاعفة التصدير ... وغير

ذلك من مئات النواحى التى تحتاج الى دأب وعمل وتفاعل ووقت واخلاص ... وكلها تنطوى تحت حركة المجتمع فى انتاجه وحياته وعمله ، ماديا ومعنويا ...

واختلاف آخر بين طبيعة المرحلتين هو ان المرحلة الاولى تتم بواسطة قيادة ثورية وطليعة محدودة العدد ... انصهرت مع الاحداث ، وأحست بمشكلات الجماهير ورفضت أن تترك وطنها نهبا للسيطرة الطبقية والاستغلال ، فتقدمت بالعزم والايمان والتضحية تفرض ارادة القوى الشعبية وآمالها .. وقد لاتشترك قوى الشعب معها فى التنفيذ ... وعملية التنفيذ تعد فترة حاسمة وسريعة يبدأ بعدها دور القوى الشعبية ، حينما تقف جموعها مؤيدة وحامية للثورة ، تعبيرا منها عن الترابط بين اراداتها وارادة العمل الثورى الذى قامت به طليعة من قوى الشعب وأسقطت معه النظام السياسى القديم ...

أما المرحلة الثانية ، فلا يمكن انجازها بجهد وتضحية عدد قليل مهما أوتى من قدرة ... بل انها تحتاج الى الجهد الكبير ، والنضال المتواصل ، والعمل المخلص المنتظم من كل فرد من ابناء قوى الشعب العاملة ... انها ارادة التغيير التى لابد أن تتصل وان تتحقق فى كل مرفق وكل وحدة ... انها عمل شاق وجهد متواصل فى الارض وفى المصانع وفى الاجهزة التى تعمل فى كل قطاع ... انها تغيير شامل فى حركة الحياة نفسها وفى أسلوب التفكير والتعامل ...

ويضاعف من أهمية هذا العمل وضخامة هذا الجهد ــ الذى يلزم ان يكون مسئولية حياة ومصير عند كل فرد ــ أن النظم المستغلة التى تسبق قيام الثورات الاشتراكية ، تتحاشى أن تحمل نفسها أعباء تكوين الاعداد الضخمة من القيادات الفنية والكفايات الادارية ، لان ذلك عبء مادي يقلل من أرباح الرأسمالية المستغلة ... ولان خلق أعداد من القيادات الواعية والفنية ، قد ينتج عنه ظهور معارضة للاسلوب الراسمالى فى استنزاف جهد العاملين وثروات الشعوب والتحكم فى ارزاقها ومصيرها .

واذن فان الثورة الاشتراكية فى مهدها ، تعتمد أولا وأخيرا ــ فى

عملها الفني وفى جهدها المتزايد فى كل القطاعات ــ على الاعــداد الفنية القليلة المتوفرة منذ البداية . وعليها اذن أن تحمل وحدها الاعباء التى تحتاج فى الظروف الطبيعية الى اضعاف اضعاف هذا العدد من الفنيين والقياديين فى المجالات المتعددة .

كذلك الحال بالنسبة للعمل اليومى ، فى أى موقع من مواقع حركة المجتمع ... لابد من جهد مضاعف يؤديه كل فرد بالرضى والاخلاص ، لأن الثورة الاشتراكية لا تقوم الا من أجل قوى الشعب العاملة ، ولا تهدف الا الى تحقيق التقدم واسعاد كل فرد من الجموع الشعبية الغفيرة ، التى عانت من الظلم الاجتماعى فى ظل التحكم الطبقى ...

هكذا بدون الجهد المضاعف ، وبدون العمل المتواصل ، والبذل من جميع فئات الشعب وأفراده ، لايمكن للمرحلة الثانية من مراحل الثورة الاشتراكية ، ان تتحقق أو يكتب لها النجاح .

وهنا يبرز السؤال الهام :

هل يمكن أن يتم هذا الجهد اللازم لاقامة النظام الاشتراكى ؟ هل يمكن ان تبذل الجموع التى طال ظلمها وحرمانها فى العهود السابقة ، دون ان يكون هناك حافز ثورى يدفع القوى العاملة وهى المنهكة المتعبة من المعاناة ، وأن تضاعف جهدها فى اى موقع من مواقع العمل الوطنى ؟! ... ثم ... ماهى طبيعة هذا الحافز واهميته ؟

لقد أجاب الميثاق بوضوح وعمق على هذا السؤال الهام حين قال : « أن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه ، لمجرد التغيير نفسه خلاصاً من الملل ، وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقاً لحياة أفضل ، تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى أمانيها » .

ولا يكفى الجيل الذى يحمل عبء تفجير الثورة الاشتراكية ثم يحمل عبء التحول وخطواته ، ان يرى النظام السياسى القديم قد تغير ، وحل محله نظام سياسى جديد .. ويكون هذا هو نهاية

مطافه أو منتهى امله .. بل لابد أن تلمس الجماهير تحسناً في مستوى حياتها المتخلف حتى يكون ذلك حافزاً لها للاندفاع ...

ولا يكفي الجيل الذى يتولى تنفيذ الخطوات الاولى فى اقامة الاشتراكية ، ويعبر بالثورة جسر التحول العظيم ، أن يستمع الى شعارات تقول له ان الحافز لمضاعفة البذل والعطاء يكمن فى ان السلطة السياسية أصبحت فى أيد وطنية ، تصدر قراراتها لمصلحته فاذا لم يلمسها ويعشها هو ، فسوف يراها ويحسها جيل قادم فى الغيب ... لا يكفى هذا الجيل ان يستمع الى هذا الشعار لمجرد الاستمتاع المعنوى ثم نطالبه بمضاعفة البذل وحسب ..

لا يكفي الشعب أن نقول له ــ مجرد قول ــ أن السلطة السياسية كانت فى أيد اجنبية او أيد خائنة وعميلة ومستغلة وتغيرت ، ثم لا يلمس أى تغير فى حياته يتحقق ، بل نطالبه بدافع من القول والشعارات أن يبذل جهدا مضاعفا ، فى حين ، لا يقوى جهده على البذل ، ولم يمسسه ما يعينه على الجهد أو يمنحه الطاقة للعطاء والابداع ...

ان انتقال السلطة السياسية الى الايدى الوطنية ، صورة جميلة ورائعة فى أنظار أبناء الشعب ، وأمل عزيز وغال ، لكنه لا يشكل حافزا اجتماعيا وماديا ، يدفعه الى الانطلاق والعمل المضاعف ، مالم يترجم الامل وتتجسد الصورة فى نطاق من الواقع المادى الملموس ، عن طريق تحسن فعلى فى معيشة هذا الجيل الذى ورث صور الظلم الاجتماعى وطحنه الاستغلال ، وعليه أن يقوم بعد التفجير الثورى والتأييد والحماية بعملية اخرى تحتاج الى جهود ضخمة ، وهى التنمية الاشتراكية الشاملة .

ومن ناحية اخرى لا يكفى ، لخلق هذا الحافز ، ان يقال للجيل الذى يتحمل جهد التحول الاشتراكى ، والخطوات الأولى الاساسية والعسيرة للتنمية : ان الاشتراكية سوف تحقق الرخاء والرفاهية للاجيال المقبلة ، واذن فعلى هذا الجيل ان يتنازل عن

ثمار عمله ، من أجل الغد البعيد الذي لن يستطيع ان يراه او يعيشه ... اذ ليس من منطق العدل أن يتحمل جيل واحد كل الاعباء ، وأن يرث كل المشكلات وان يقوم بكل العنـاء دون أن يلمس واقعيا التحسن المأمول ... ولئن حدث ذلك فى مجتمعات اخرى سابقة ، فانه حدث بالضغط والقهر . وطبيعـة عصرنا الحاضر ، وظروف عالمنا المعاصر ، الى جانب طبيعة شعب مصر الاصيل وقيادته النابعة منه ، تؤمن بأن العمل الانسـانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

قد يقبل جيل عن رضى وبدون انانية ، أن يتنازل جزئيا ، عن قدر من الزيادة التى تمناها لنفسه ، ولتحسين مستوى حياته ، من أجل أن يؤمن الحياة الكريمة لاجيال أبنائه وأحفاده ... لكنه فى ظروف العالم الحاضر وترابطه ـ والتى سنتعرض لها فيما بعد ـ لا يمكن عمليا أن يتنازل كلية عن حقوقه وثمار جهده جميعـا ونضاله بالرضى والحماس .

ولو أمعنا النظر فى الشرائع السماوية نفسها التى أنزلها الله هديا للناس ، وهى فى ذاتها ثورات انسانية ، وخلاص من الظلم الاجتماعى ، لوجدنا أنها حققت هذا الحافز الثورى الى جانب ما فى الشرائع السمـاوية كلهـا من حـوافز روحيـة وانسانيـة وعقائدية . ونستطيع أن ندرك مثلا أهمية الحافز من وراء فرض الزكاة واجبا أساسيا ، وتوزيعها على المسلمين المحتاجين حقـا وعدلا لرفع مستوى معيشتهم .. لم يجمعها محمد صلى الله عليه وسلم لنفسه وأهله . حاشا له أن يستنزف أموال المسلمين ... ولم يطلب محمد رسول الله أن يحرم منها جيل الرواد الأوائل من الذين جاهدوا معه وتحملوا العبء والدعوة ...

كذلك كان الرسول الامين يوزع الغنائم بالعدل على المسـلمين ممن يشتركون معه فى الحرب ضد الكفار ، وعلى أفراد الشعب المحتاجين ، ليحسوا بارتفاع مستوى معيشتهم وتغـير مادى وملموس فى حياتهم . ولم يأخذ محمد صلى الله عليه وسـلم هذه الغنائم لنفسه ، حاشا له ان يسلب حقوق المسلمين وثرواتهم

ولم يطلب أن يحرم الذين عاشوا معه وتحملوا جهد التغيير من المجتمع الجاهلي الظالم الى المجتمع الانساني العربي العـــادل ، انتظارا لاسعاد جيل قادم من بعده ... كانت هذه الامثلة من الحوافز الاجتماعية والمادية التي لمسها أبناء جيل محمد رسول الله دافعا لزيادة حماسهم وايمانهم واندفاعهم في العمل والدعوة من أجل تدعيم هذا المجتمع العادل الذي خلصهم من ظـــلم الجاهلية واستنزاف أموال الناس .. بالباطل على يد الحكام الجاهليين والمستغلين ...

وليس هناك شك ان الحوافز الوطنية والعاطفيـــة والوجدانية والروحية والعقائدية لها كل الاهميـــة في الاندفاع والاخلاص ، لكنها لا تكفي وحدها ، لخلق حافز اجتماعي واقتصادي ، ثوري وقوي ، يدفع جموع الشعب التي عاشت في البؤس عصورا متعاقبـــة أن تبذل جهـــدا مضاعفا ومتواصلا لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل دون أن يكون لها نصيب من العدل وهو الجناح المكمل واللازم للكفاية ...

ان هذه الحوافز تعد عناصر لازمة ومكملة للحـــافز الثوري ... لكنها لا تكفي وحدها لتـــكون قوة الدفع الوحيدة ، لاستمرار البذل والجهد المطلوب للتنميـــة والبناء الاشتراكي ... وهي لا تغني عن الحافز الانساني ، وهو تحسين مستوى معيشة قوى الشعب العاملة للجيل الذي يقوم بعملية التحول العظيمة ، ويحقق الخطـــوات الاولى والصعبة في بناء الاشتراكية .

ولقد فرضت التطورات الدولية الحديثـــة والظروف العالمية الحالية ، ضرورة الالتزام بخلق هذا الحافز في أي مجتمع يقوم بثورة اشتراكية ويهدف الى تحقيق التحول والبناء الاشتراكي .. ويرجع ذلك للاسباب الآتية :

أولا :

أصبح الاتصال بين دول العالم المختلفة اليوم ، سهلا وسريعا بشتى الطرق ... بالاذاعات الصوتية والمرئية ، بالصحف والمجلات ، بالطائرات النفاثة ، والاكتشافات العلمية الحديثة ، وكلها تنقل الى شعوب الدنيا والبلاد النامية منها ، صورا عن حياة الشعوب الاخرى المتقدمة ، والتى لا تبذل الجهد المضنى فى هذه الايام ، بعد أن حققت النمو والتطور ... وبالطبع فان أجهزة الاتصال تحاول دائما أن تنقل أفضل ما لديها لتشهد العالم على مدى تقدمها وارتفاع مستوى حياة شعوبها .

واذن فليس من المقبول أن تبقى الشعوب النامية ــ وهى تحفر للتحول الاشتراكى فى مجتمعها طريقه بالعرق والجهد ــ على نفس المستوى الذى كانت تعيشه تحت السيطرة الاستغلالية ، ولم تكن حينئذ مطالبة وملتزمة بمضاعفة البذل والجهدوالاخلاص والتضحية ، للبناء والتنمية ...

بالضمير الانسانى ، وعلى هدى من اسلوب الحياة العادل ، والمنطق الواقعى يجب أن تحس الشعوب النامية ، التى تبنى الاشتراكية وتتحمل اعباء التحول ، ان من حقها الارتفاع بمستوى معيشتها فى جيلها الحاضر ، على نحو يؤكد لها الامل فى تضييق الفجوة الضخمة بين مستوى حياتها ، وحياة الشعوب المتقدمة ، التى ترى صورها ونماذجها وتقرأ عنها أو تستمع اليها كل ساعة وكل يوم ...

بدون ذلك لا نستطيع ان نطالب جيلا ــ عانى من الحرمان وقاسى من الاستغلال وتحمل عبء قيام الثورة الاشتراكية ورعاها وحماها ــ أن يبذل ويضحى لكى يحقق التنمية ثم لا يكون نصيبه منها الا استمرار الحرمان والاكتفاء فى حياته وعمره بالحديث عن أجيال بعده سوف تحيا حياة الرفاهية ...

ثانيا :

ان القوى الاستعمارية والرجعية لا تطيق أن ترى شعوبا تكسر

من حولها قيود السيطرة ، وتملك ارادة الثورة العنيدة ، وتحاول أن تغير حياتها تغييرا أساسيا فى اتجاه آمالها الواسعة ، متحررة من كل قيود التبعية والاستغلال ، مصممة على تحقيق التقـدم الاشتراكى .

ولذلك فان القوى المعادية لأى ثورة اشتراكية ، تشن حربا نفسية لعلها تزعزع ايمان الشعوب واستمساكها بثوراتها وطريقها الاشتراكى .. وكثيرا ما تتعمد تقديم المقارنات غير المتكافئة لاظهار الاختلاف بين مستويات الحياة عندها وفى الدول النامية الآخذة فى بناء مجتمعنا من جديد على أساس الكفاية والعدل وعدم الاستغلال ...

أن القوى الاستعمارية والرجعية ، تدرك أثر هذه الدعايات المسمومة والملتوية فى الشعوب المتخلفة ، خاصة وان القوى المعادية نفسها هى التى فرضت على هذه الشعوب الضعف والجهل والحرمان ... ومهما كانت درجة وعى الشعوب ، فان مثل هذه الحملات الدعائية تحدث على الاقل تساؤلات وتترك علامات استفسار ، قد تصل الى حد البلبلة الفكرية التى تؤثر على الجهد والاخلاص والعزم ، فى حصيلة عمل الجيل الذى يتولى مهمة التحول والبناء الاشتراكى ، اذا لم يلمس تحسنا ملموسا ومطردا فى مستوى معيشته .. ان احساس القوى العاملة للشعب بالتغيير الثورى يصيب مستوى حياتها ماديا هو أبلغ رد وأقوى وسائل التحصين ضد الدعايات المحمومة ...

وقد اوضح الميثاق هذه الحقيقة حين قال : « ان ارادة الثورة لدى الشعب المصرى ، والصدق الذى سلحت نفسها به ، قد حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى ، واكدت انه لا يمكن ان تقوم عوائق او قيود على امكانية التغيير الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة » .

وبديهى أن كل مواطن لابد أن يعرف الرد على مثل هذه الحملات النفسية والدعايات المسمومة ويؤمن به عن يقين لان

الدول الاستعمارية لم تبن رخاءها ومستوى معيشة سكانها الا عن طريق عملية استنزاف مستمرة لجهد الامم ، ونهب موارد الشعوب وثرواتها طوال قرن ونصف قرن من الزمان .. فى حين أن التنمية الاشتراكية فى الدول النامية ، تتحقق بعرق أبنائها وبجهدهم وثروتهم الوطنية ... كما أن تجارب التطور الاشتراكى، لم تبدأ فى الدول الصاعدة الا منذ سنوات قليلة ، وتبدؤها هذه الدول من درجة الصفر ، بعد أن نزحت القوى الاستعمارية والسيطرة الاحتكارية كل امكانياتها وتركتها فى حالة جمود وتخلف سحيق ...

ثالثا :

تحاول القوى المعادية للتطور الاشتراكى أن تثير الشكوك فى قدرة الدول الصغيرة على تحقيق واقامة المشروعات الكبيرة ... لان هذا النمو الاقتصادى يكسر احتكارها فى الانتاج الصناعى ، ويقفل أمامها أسواقا كانت مفتوحة للاستغلال والتحكم والاحتكار ...

وتختلق الابواق المعادية استنتاجات لا تكشف الا عن مغالطات حاقدة ، منها — على سبيل المثال لا الحصر — ما تختاره الدعايات المغرضة التى تعمل فى خدمة الاستعمار والاحتكار ، من مشروعات فى الصناعة مثل النسج والغزل مما تقيمه الدول النامية بأموالها وجهودها ، وتقارن الابواق المعادية اجور العمال فى هذه الصناعة مثلا بأجور عمال آخرين فى بلاد ارتضت أن تحتكر القوى الرأسمالية الاجنبية ثرواتها فى صناعة البترول مثلا ، تريد للشعوب ان تصل الى استنتاج خاطىء يرمى الى اظهار الدول التى تختار الاشتراكية طريقا ، بأنها لا تعطى الجزاء المساوى لما تعطى الدول الرأسمالية المستغلة من اجور ... وتغفل هذه الابواق حقيقة هامة بشأن العاملين فى صناعة البترول مثلا وهى أنهم فى كل أنحاء الدنيا يتميزون بأجورهم العالية ... ولذلك لا تعقد المقارنة المتكافئة والمتشابهة ، انما هى تتعمد اخفاء الحقيقة ، لتثير التساؤل

والبلبلة فى الافكار لعلها تستطيع ان توهن عزائم العـــاملين ، أو تعرقل تيار التحرر الاشتراكى الذى هو امل الشعوب النامية .

واذا كان الرد العلمى هو أن اجور عمال الصـــناعة فى الدول الرأسمالية تختلف من البترول الى النسيج ، واذا كان التحليل المنطقى لهذه الدعايات ، ان ماتربحه المشروعات الوطنية فى الدول الاشتراكية وما تنتجه ، هو عائد على المجتمع ، فى حين ان أرباح المشروعات الاحتكارية وعائداتها تعود كلهـــا الى أصـحاب رأس المال المستغل فى الخارج ، فان الرد العملى الذى يزيد من حصانة أفكار الشعوب النامية ويدعم ايمانها بالطريق الاشـــتراكى الذى تســـلكه ، هو الارتفاع التدريجى والمستمر فى مستوى معيشــة هذه الشعوب وهى تبنى ، وتتحمل أعباء التحول والبناء ، وتصارع التحديات ، وتواجه الحرب النفسية وتضليل القوى المعـــادية لحرية الشعوب وتقدمها ...

نتيجة لهذا كله ، وخلاصته اذن ، أنه فى ظل التطــور الدولى الحديث ومع الظروف العالمية المعاصرة ، ولاسباب سياسية بصفة خاصة ، لا يمكن خلق حافز ثورى لزيادة الانتاج لدى شعوب البلاد التى تبنى اشتراكيتها ، الا بخلق المناخ المناسب للعنصر البشرى الذى يتحمل أعبــاء هذه التنمية دون تجاهل لمطالبه واحتياجاته وشعوره بارتفاع ملموس فى مستوى معيشته .. وذلك يتأتى بأن يلمس جيل التحول والبناء الحاضر ، هذا التغيير الى الافضل .. وذلك هو الذى يشعر قوى الشعب العــاملة عمليا وماديا وواقعيا بأن النظام السياسى قد تغير لمصلحتها، بعد أن كان لمصلحة طبقة تمثل قـــلة من الاقطاعيين والاحتكاريين والرأسماليين ... وهذا الاحساس الواقعى عند القوى العاملة للشعب يزيدها استمساكا وايمـــانا بالطريق الذى عبدته ثم أخذت تبنيه ، ويحصنها ضـــد محاولات البلبلة والتشكيك التى تثيرها وتختلقها الابواق الاستعمارية والدعايات الرجعية ...

على أننا اذا عرضنا لهذه القضية من الجانب الاقتصادى النظرى المجرد ، فان رجال الاقتصاد يرون أنه يجب عدم احداث اى ارتفاع مبدئى فى المستوى المعيشي للجموع العاملة ، للاسراع فى عملية التنمية الاشتراكية على نطاق واسع ، لكى يتوافر أكبر قدر من المدخرات اللازمة لهذه التنمية السريعة ... ويرون أن اى رفع فى مستوى معيشة الملايين ، فيه انقاص لهذه المدخرات عن حدها الاقصى ... وبالتالى وفى رأيهم أيضا ، فان ذلك اضعاف لسرعة التنمية ...

وهكذا نجد تعارضا او تناقضا بين نوعين من الاعتبارات والآراء :

● الاعتبارات السياسية والظروف النفسية للشعوب ، والاحساس بحاجتها ، والشعور بحقها فى نصيب عادل من التغيير الاجتماعى حتى لا تحرم من كل ناتج جهدها ونضالها وعملها الشجاع الصعب .

● واعتبارات الاقتصاد وما تقدمه من تحليل للتنمية قائم على حساب الارقام ونظريات الاقتصاديين ...

الاعتبارات السياسية تحتم رفع المستوى المعيشى للشعوب الآخذة بالاشتراكية فى بداية بنائها ، ولو بدرجة محدودة .

والاعتبارات الاقتصادية تحتم تأجيل رفع هذا المستوى ، ولفترة قد تطول ...

ولقد غلبت بعض التجارب فى التنمية الشاملة اعتبارات الاقتصاد ... على أنه من الواجب ان نبين ان ذلك كان ممكنا فى ظل ظروف العالم خلال تلك الفترة ... فلم تكن امكانيات الاتصال بالشعوب فى الخارج — خاصة بالاذاعة المرئية والصوتية والصحف والطائرات — بنفس القدر المفتوح والمتوفر الآن ... وبالتالى لم يكن من السهل نقل صورة الحياة الدنيا بكل ما فيها من تقدم الى الذين يبذلون ثم لا يجدون تغيرا فى حياتهم ومستواهم ... ونقل هذه الحملات النفسية والاساليب الدعائية الاستعمارية قد

تحدث البلبلة التى أشرنا اليها .

اما فى ظروف العالم المعاصر فلا يمكن اهمال الاعتبارات التى عرضنا لها ، والتى تحتم احداث قدر من الارتفاع فى المستوى المعيشى للجيل الذى يبدأ فى بناء الاشتراكية ...

والواقع ان هذا هو الحل الذى اختاره الميثاق ، حيث قرر بوضوح أننا لا يمكن ان نضحى كلية بالجيل الحاضر ونتجاهل حقه فى رفع مستوى معيشته ، فى سبيل معيشة الاجيال المقبلة .

على اننا اذا ذهبنا فى التحليل الى ابعد من ذلك ، نجد أن هذا التعارض بين اعتبارات السياسة واعتبارات الاقتصاد ، بين الاعتبارات المعنوية والانسانية ، والاعتبارات المادية والحسابية ، يمكن ان يحل بطريقة تعتمد على الاسلوب التالى :

(ا) حصر هذا التعارض فى فترة محدودة ومبدئية ... مع دوام توضيح الرؤية امام الجماهير والتوعية الاشتراكية ، حتى تدرك القوى الشعبية العاملة ، ان الإشتراكية — الى جانب أنها انتاج وكفاية وجهد مضن — هى أيضا اسلوب عدل ، وأن الاشتراكية ، وهى فى حاجتها الضرورية الملحة للتنمية والبذل ، هى فى الوقت نفسه عمل انسانى أولا وأخيرا ...

(ب) التوفيق والتلاقى تدريجيا — بعد هذه الفترة الحرجة — بين الاعتبارين المتعارضين : الانسانى والمادى ، أى بين الاعتبارات السياسية والقواعد الاقتصادية ...

وهكذا يتبين لنا واجب ارتفاع مستوى معيشة الجيل الذى يبدأ البناء ، وتفرض عليه ارادة التغيير مسئولية اقامة الاساس والقاعدة الاقتصادية للانطلاق الثورى فى بناء الاشتراكية ...

وتلك هى أصعب الفترات فى مرحلة بناء الاشتراكية ... تفرضها أسباب جوهرية لا يمكن اغفالها ، تعويضا للجماهير عن تخلفها السحيق ومعاناتها المريرة طوال عهود سبقت ، وتأكيدا

ماديا ملموسا بأن النظـام الاشـتراكى فى مصلحتهـا منـذ بداية وجوده ، وتحصيننا للشـعوب التى تبنى وتبـذل وتعمـل ، من النكسات التى تهدف اليها دعاوى البلبلة والحرب النفسـية ومحاولات التشكيك مما تثيره القوى الاستعمارية والرجعية بكل السبل ، املا فى العودة الى مواقعها القديمة حيث السـيطرة والتحكم ، وعداء منها ضد كل ارادة للتغيير الاشتراكى ، الذى هو أمل الشعوب المتطلعة الى حياة أفضل ...

وبعد هذه الفترة الاولى والحرجة من البناء بعد تحقيق التحول الاشتراكى ، وعندما تندفع الجماهير بالحماس ، والايمان بتوقف درجة سعادتها على مستوى انتاجها وجهدها ، يتم تنظيم تزايد مستوى معيشة الجماهير على نحو يربطها بتزايد الانتاج ... وهنا تلتقى الاعتبارات الانسانية والسـياسية والمعنوية مع القواعد الاقتصادية والمادية .

وهذا يحدد لنا فترتين متباينتين ومختلفتين فى مرحلة بناء الاشتراكية فى الدول النامية خلال العصر الحالى .. ويلزم أن تضعهما هذه الدول النامية فى اعتبارها حتى تستطيع أن تقطع مرحلة البناء الاشتراكى فى مناخ صحى، وتتحقق الاشتراكية على أرضها بالكفاية والعدل ، وتصل الى الناتج الحسابى والانسانى ، المادى والمعنوى المطلوب فى وقت واحد ...

الفترة الاولى :

تفرضها ظروف التطور والتصارع فى عالمنا المعاصر ، وتفرضهـا كذلك الدوافع الانسانية وطبيعة الدول النامية وأحوالها القاسية التى فرضتها عليها عهود ما قبل الثورة الاشتراكية ، الى جانب ما تتطلبه مسئوليات بذل الجهد المخلص والمضاعف ، اللازم لتحقيق أصعب مراحل البناء الاشتراكى .

فى هذه الفترة ، يجب أن يرتفـع مستوى معيشـة الجماهير العاملة ، التى هى الخلايا الاساسية للبناء الاشتراكى والعناصر

المرجوة من وراء الثورة الاشتراكية .

وفي هذه الفترة لا تلقى بل تتعارض القواعد الانسانية والاعتبارات السياسية والمعنوية مع القوانين الاقتصادية وقواعد الحسابات المادية المجردة ...

وهذه الفترة هي دون شك أحرج فترات البناء الاشتراكي .

الفترة الثانية :

تلي الفترة الاولى ، ويتم فيهـا التلاقي والتوافق بين القواعد والاعتبارات السابقة كلها ، حينما يرتبط ارتفاع مستوى المعيشة للجماهير ـ التي تعمل وتبني ، وتبذل الجهد وتقيم البناء الاشتراكي على أرضها ـ بارتفاع الانتاج قيمة وقدرا ...

ومما لا شك فيه أن التوفيق والتلاقي بين هـذه الاعتبارات والقواعد ، خلال الفترة الثانية من عملية البناء الاشتراكي ، أمر ميسور وممكن ، للأسباب التالية :

(ا) ان رفع المستوى المعيشي للجماهير العاملة في الفتـرة الاولى والحرجة من شأنه أن يرفع مستوى الانتاج وكميته ، في الفترة الثانية وما يليها بالطبع ... ومن هنا فان الارتفاع بمستوى الانتاج كماً وكيفا ، سيكون في مفهوم القوى العاملة ، هو المنبع والمصدر الاول والاساسي الذي يتيح رفع مستوى المعيشة ، وفتح فرص العمل ، وزيادة دخل الفرد تلقائيا فيما بعد ، دون أن يؤدي ذلك الى الضغوط والظواهر التي تبدو مع الفترة الاولى .

(ب) أن نقطة البداية للعمل والبناء في الفتـرة الاولى للبنـاء الاشتراكي لا تستند عادة الى دعامات كافية من الخبرة العاليـة والمستوى العلمي ، الذي يدفع ويقود عجلة الانتاج .. أما الفترة الثانية فهي تنطلق من قاعدة أقوى رسوخا ، ومستندة الى رعيل كاف ذي خبرة ودراية ، استطاعت الفترة الاولى أن تمنحـه اياها ، وأن يصل خلالها الى مستوى مشرف وأعداد كافية لسد كل الثغرات والمطالب .

كذلك فان الفترة الاولى تكون ميدانا أمام القوى العاملة ، لتتزود بالدراية المهنية والعملية التى تستند اليها الفترة الثانية فى قوة الدفع والانطلاق وفى الارتفاع بمستوى الانتاج ...

(ح) أن المشروعات التى تقام عادة فى الفترة الاولى لا تعطى انتاجا بكل طاقتها لأسباب فنية أو اقتصادية أو لأى قصور يلازم عادة الذين يقتحمون آفاقا جديدة عليهم .. لكن هذه المشروعات تعطى انتاجها بكل طاقتها مع المرحلة الثانية ، بعد التغلب على أوجه القصور والالمام بدروب ومسالك هذه الآفاق الجديدة .... وهذا العطاء الكامل من انتاج المشروعات ، ييسر على الفترة الثانية أن تحمل عبء الارتفاع السابق فى مستوى المعيشة ، وتتمكن هذه الفترة من أن توازن دون عناء الارتفاع التدريجى فى المستوى المعيشى وتربطه تلقائيا بالتزايد المستمر فى الانتاج ومستواه . .. والكفاية الانتاجية تتوقف الى درجة كبيرة على اتقان العامل لعمله ودرايته ... وكلما زادت هذه الكفاية أمكن زيادة أجر العامل ، دون أن يرفع ذلك من تكاليف الانتاج .

(د) أن الارتقاء بمستوى المعيشة للجماهير وانتشالها من المستوى غير الانسانى الذى فرضته عليها قوى الاستغلال الظالمة ، فى عهود ما قبل الثورة ، هو بمثابة تجميع للقوى البشرية ودفع لحماسها للنمو الاقتصادى فى المجتمع الذى انتشلهم من الهوة السحيقة ... ولا شك أن ذلك سيكون نقطة انطلاق تندفع منها الجماهير بالممارسة والحماس والوعى ، وتقبل سياسيا أن تربط الارتفاع التدريجى فى مستوى معيشتها بتزايد الكفاية الانتاجية ، أى تربط الانتاج بالتكاليف ربطا سليما .

(هـ) أن زمن الفترة الاولى وتجربتها كفيلة بأن تكشف الرؤية أمام الجماهير وتبدد ما قد يكون هناك من غموض فكرى أمامها ، ويستطيع وعى الجماهير المتزايد ، وتعميق الفكرة الاشتراكية فى أذهانها ، أن يزيل البلبلة التى يحاول دعاة الاستعمار اثارتها واختلاقها .

الخطة الخمسية الأولى هى الفترة الحرجة

فى مرحلة البناء الاشتراكى

على ضوء هذا التحليل يمكن القول بأن فترة الخطة الخمسية الاولى فى مصر كانت الفترة الحرجة فى بناء اشتراكيتنا .

لقد جاءت الخطة الخمسية الاولى بعد أن تم تحرير الوطن من الاحتلال الاجنبى ... وبعد الكفاح المسلح لدحر قوى العدوان الثلاثى على مصر ... وبعد تصفية قواعد السيطرة الاجنبية على الاقتصاد المصرى وتمصير البنوك وشركات التأمين ووكالات التجارة الخارجية ، وبعد استرداد قناة السويس ، لتكون ملكا للشعب ، صاحب الحق الطبيعى فيها ، حتى تكون ايراداتها مصدر تمويل لمشروعات الانتاج وفتحا لآفاق العمل والحياة أمام أبناء مصر ، بعد أن كانت مصدر تآمر وتهديد لهم ..

جاءت الخطة بعد هذه المعارك الضارية وغيرها ، واستطاع شعب مصر بقيادته السديدة أن يجمع قواه لكى يبدأ المسئولية الكبرى فى البناء الاشتراكى ، وقد شاء القدر لهذا الجيل أن يحملها كذلك بعد أن حمل عبء معارك التحرير والمعارك النفسية والضغط الاقتصادى والتهديد حتى حقق الاستقلال الوطنى كاملا ... وكان لابد من خلق الحافز الثورى للانتاج حقا وعدلا للجيل الذى أعطى كل اخلاصه لقضية الثورة ، وظل يصارع جميع أنواع التحديات ، حتى أمكنه أن يحقق نموذجا رائعا للثورة الوطنية من أجل حياة افضل ... ان طاقة الاحتمال التى أعطاها شعب مصر تتجلى بكل القوى الكامنة فيها ، اذا عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تجثم على صدره ، ثم تتربص ، بعد التفجير الثورى ، بكل عود أخضر للأمل ينبت على وادى النيل ...

ولم تشأ القيادة الثورية التى تؤمن بالمقاييس الاجتماعية والانسانية أن تحمل هذا الجيل أعباء جديدة دون جزاء عادل وحافز انسانى من الحقوق الأساسية للشعب العامل ...

ومن هنا كانت مجانية التعليم بكل مراحله مثلا ، ونشر الخدمات الصحية المجانية ، واضافة مشروع الوحدات الريفية للخدمات الصحية فى الريف ... ومن هنا كان تخفيض ايجارات المساكن ، ووضع حد أدنى للأجور ، وتحديد ساعات العمل ، واشراك العاملين فى الارباح وفى الادارة ...

ومن هنا تقررت مكافأة الانتاج السنوية للعاملين بالدولة ، ووضع قانون العاملين ، واقرار العلاوات السنوية المنتظمة للعاملين ...

ومن هنا تحملت الدولة تعويض الزراع عن اصابة محصول القطن عام ١٩٦١ وألغت أرباح بنك التسليف التى كانت له فى عملياته ومعاملاته مع الفلاحين ...

ومن هنا أيضا تحملت الدولة راضية فروق أسعار المواد الاساسية والتموينية اللازمة لحياة الشعب وقررت التأمينات الاجتماعية ...

ومن هنا خفضت أسعار الدواء ... الى آخر هذه الخطوات الثورية التى كانت بحق عوامل ساهمت فى الارتقاء بمستوى المعيشة ، وانتشال قوى الشعب من المستوى المتخلف الى المستوى الانسانى اللائق بشعب عريق يبنى بارادته وبايمانه المجتمع الاشتراكى ...

ويجب أن نضيف هنا أن فترة الخطة الخمسية الاولى ،واجهت كذلك ظروف التربص الخارجى الخطيرة ... والتى تتمثل فى مواجهة نكسة الانفصال والتجمع الرجعى فى المنطقة فى محاولة مرسومة للضغط على جمهوريتنا وعلى مكاسب الثورة ... وتتمثل فى زيادة حدة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التى أدت بالضرورة الى زيادة واجباتنا والتزاماتنا الدفاعية وتعزيز قواتنا المسلحة التى استطاعت أن تؤدى دورها فى اليمن ، وتمنع الاستعمار والرجعية من السيطرة على شبه الجزيرة العربية فى محاولاتها اليائسة لفرض العزلة وخنق قاعدة التحرر ، التى تهب منها التيارات العاصفة بقلاع الرجعية وحصون الاستعمار ... وتعزيز

قواتنا المسلحة لتكون دائما على أهبة الاستعداد وردع كل عدوان أو تهديد هو تعزيز للدرع الواقى الذى يحمى اطار البناء الاشتراكى، الذى يقام فوق أرضنا ولمصلحة الشعب .

ولقد شكلت هذه الاجراءات الانسانية والاجتماعية والسياسية التى اتخذت خلال الخطة الخمسية الاولى حافزا ثوريا للانتاج ، وظهرت كذلك آثار هذا الحافز الثورى القوى فى مواجهة الشعب لكل هذه الصور من التربص والتحديات والتآمر ، وساعدت على انتصار الشعب على أعدائه ... وهنا نصل الى :

تقييم الخطة الخمسية الأولى فى اطار هذا التحليل

التحسن فى مستوى معيشة الشعب وتوزيع الدخل

ان المعيار الحقيقى لمعرفة أى تقدم اقتصادى ، هو المقدار الذى يحققه الاقتصاد القومى للانسان من رفاهية وحياة كريمة .

فالاقتصاد انما يوجد ويعمل فى خدمة الانسان .

والاشتراكية فى حقيقتها وجوهرها وأهدافها هى نظام انسانى أولا ، يهدف الى تحقيق الرفاهية الانسانية ، بديلا للبؤس الانسانى الذى يصيب المجتمعات البشرية على أيدى النظم المستغلة .

والرفاهية الانسانية ، ومدى التقدم الذى يتحقق فى طريقها ، انما تقاس موضوعيــا بمدى التحسن الذى يطرأ على المستوى المعيشى .

واذن يجب البدء أولا بمعرفة ما حققته الخطة الخمسية الاولى من ارتفاع فى المستوى المعيشى للانسان الفرد ...

ان مستوى معيشة أى انسان يقاس موضوعيا بمستوى دخله ، ولذلك نستطيع أن نبدأ بتحديد ما حدث فى متوسط الدخل من تحسن خلال الخطة .

ويجب أن ننظر لمتوسط الدخل كمعيار مبدئى ، لان متوسط الدخل هو : حاصل قسمة حسابية للدخل على الأفراد ... وذلك

المتوسط الحسابى ، يبين نصيب الفرد لو أن الدخـــول موزعة بالتساوى بين الناس .

والحقيقة أننا بدأنا ثورتنا من مجتمع كانت الدخول فيـــه موزعة توزيعا غاية فى التناقض وفى البعد عن كل ما يمت الى المساواة والعدالة بصلة ..

ومع أن تحقيق عدالة التوزيع التى ننشدها ونسعى اليها أمر يستغرق زمنا ليس قصيرا ، الا انه يجب علينا أن نعود الى ما حدث عندنا من خطوات فى طريق تحقيق عدالة التوزيع فى الدخول والتى تستغرق زمنا طويلا ، ولم تصل الى توزيع الدخل فيها توزيعا حسابيا متساويا ...

متوسط دخل الفرد ومتوسط دخل الاسرة

الفرد هو وحدة الحياة الانسانية ، والاسرة هى وحدة الحياة الاجتماعية ، التى يباشر معها الفرد استهلاكه ومعيشته عامة .

ومن هنا يمكن قياس التقدم فى مستوى المعيشة ، اما بمعرفة متوسط دخل الفرد وما حدث فيه من تغـير ... واما بمعـرفة متوسط دخل الاسرة وما حدث فيه من تغير .

التطور السكانى

كان عدد السكان « الافراد » فى سنة ١٩٦٠/٥٩ « قبل بداية الخطة » حوالى ٢٥ر٦ مليون نسمة ، ارتفع سنة ١٩٦٥/٦٤ « عند نهاية الخطة » الى حوالى ٢٩ر٥ مليون نسمة .

وكان عدد الأسر سنة ٥٩ /١٩٦٠ حوالى ٥ر١ ملايين أسرة ، ارتفع فى سنة ١٩٦٥/٦٤ الى حوالى ٥ر٨ ملايين أسرة .

هذا عن تطور السكان ...

كيف تطور الدخل ؟

يلزم أن نشير أولا الى أن الدخل يقاس هنا بالاسعار الثابتة ، أى بالاسعار التى كانت سائدة فى سنة ٦٠/٥٩ قبل الخطة ، حتى نعرف التحسن الحقيقى والفعلى الذى حدث فى مستوى المعيشة .

اما بالاسعار الجارية التى تحدث فيها ارتفاعات من سنة لأخرى ، فان رقم الدخل سيكون متضخما بسبب ارتفاع الاسعار ، ولا يمكن أن تستخلص منه عندئذ درجة ارتفاع مستوى معيشة الناس بالاسعار الثابتة « ٥٩/٦٠ » :

كان الدخل سنة ١٩٥٩/٦٠ حوالى ١٢٨٥ مليون جنيه
ارتفع الدخل سنة ١٩٦٤/٦٥ الى حوالى ١٧٦٢ مليون جنيه
وبعملية قسمة بسيطة نجد أن :

● متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، قد ارتفع من حوالى ٥٠ جنيها سنة ١٩٥٩/٦٠ الى حوالى ٦٠ جنيها فى سنة ١٩٦٤/٦٥ أى بنسبة تزيد على ١٩ ٪

● متوسط نصيب الاسرة « باعتبارها وحدة معيشة يستهلك أفرادها معا » — ارتفع من حوالى ٢٥٠ جنيها سنة ١٩٥٩/٦٠ الى حوالى ٣٠٣ جنيهات فى سنة ١٩٦٤/٦٥ ، أى بنسبة ٢١ ٪

البيانات	٥٩/٦٠ السنة السابقة للخطة	٦٤/٦٥ السنة الأخيرة فى الخطة	نسبة الزيادة عن سنة ٥٩/٦٠
الدخل بالمليون جنيه	١٢٨٥	١٧٦٢	٪ ٣٧,١
السكان "عدد الأفراد بالمليون فردا"	٢٥,٦	٢٩,٥	٪ ١٥
عدد الأسر "بالمليون"	٥,٢	٥,٨	٪ ١٢,٣
متوسط نصيب الفرد من الدخل "بالجنيه"	٥٠,٢	٥٩,٨	٪ ١٩,١
متوسط نصيب الأسرة من الدخل "بالجنيه"	٢٥٠,٤	٣٠٣,١	٪ ٢١

ما هى الدلالة الواقعية لهذه الأرقام ؟ ..

الدلالة تظهر فى حقيقتين هامتين :

الحقيقة الاولى :

ان الخطة الاولى قد نجحت فى وضع الاسس التي تجعل نمـو الاقتصاد القومى ، يكفل تزايد الدخل بنسبة تفوق كثيرا نسبة تزايد السكان . فبينما زاد عدد السكان بنسبة ١٥ ٪ فى سنوات الخطة ، زاد الدخل فى الاسعار الثابتة بنسبة ١ر٣٧ ٪

تتضح أهمية هذا الوضع بمقارنته بما كانت عليه الحال قبل سنة ١٩٥٢ حيث كان السكان يتزايدون بمعدل حوالى ٧ر٢٪ سنويا ، وكان الدخل فى السنوات السابقة للثورة مباشرة يزيد بنسبة لا تتجاوز فى المتوسط ٥ر١ ٪ وكان من أثر ذلك تدهـور مستمر فى متوسط دخل الفرد .

فى ذلك رد على دعايات الصهيونية والاستعمار وقد ملأهما الغيظ والحقد حين تقول ابواقهما ان الخطة الاولى فى الجمهورية العربية المتحدة قد حققت تزايدا فى الدخل ، ولكنه لم يقابل الزيادة فى السكان . ان نسبة الزيادة فى السكان كانت بعد الثورة أكثر منها قبل الثورة بالفعل ... ولكن هذه الزيادة كان مردها الاول والاخير هو الزيادة فى الخدمات الصحيـــة والعلاجية والارتفاع بمستوى المعيشة لابناء الشعب وأطفاله ... وكانوا من قبل نهبا للفاقة وللمرض والموت .. وبرغم هذه الزيادة المرتفعة فى السكان فان الزيادة فى الدخل قد فاقتها كثيرا ...

ان متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات قد زاد فى نهاية الخطة عن بدايتها بحوالى ١٩ ٪ ومتــوسط نصيب الأسرة من السلع والخدمات قد زاد بنسبة ٢١ ٪ ومعنى ذلك أن مستوى معيشة الافراد والاسر على حد سواء قد زاد بتنفيذ الخطة ، فى خمس سنوات ، بحوالى خمس ما كان عليه المستوى قبل الخطة.

هذه النسبة المرتفعة لا يمكن أن يتمـكن من تحقيق مثلهـا الا النادر القليل من البلاد النامية ، واذا كانت هذه النسبة لا توحى بشىء للقارىء العادى ، فلنحاول ترجمة معناها الى نسب فى زيادة الاستهلاك فى بعض السلع الهامة ، مقارنة بكميات استهلاكها (وليس بسعرها) خلال السنوات الخمس للخطة .

واذا بدأنا مرة أخرى من نقطة زيادة السكان ، وقلنا ان السكان قد زادوا خلال هذه الفترة بنسبة ١٥ ٪ ، فان الاستهلاك من السلع الآتية خلال سنوات الخطة قد زاد بالنسب المبينة :

نسبة زيادة استهلاك بعض السلع الهامة

من سنة ٥٩/٦٠ حتى سنة ٦٤/١٩٦٥

القمح	٢٩ر٤٪	المسلى الصناعى	١٦٨ر٨٪
الذرة الشامية	٤٠ر٩٪	الزيوت النباتية	٣٢ر٤٪
الذرة الرفيعة	١٦ر٢٪	الصابون	٧٠ر٦٪
الفول	٣٥٪	المنظفات الصناعية	٤٥٣ر٨٪
الدقيق	٦٠ر٤٪	المكرونة	٥٩ر٤٪
أقمشة صوفية وقطنية	٢٣ر٢٪	البيض	٣٤ر٣٪
مصنوعات جلدية	٤٥ر٧٪	اللحوم والدواجن	١٧١ر٨٪
الأسماك	٢١٦٪	الأحذية	٦٠ر٦٪
العدس	١٤٪	الأدوية	١٢١ر٤٪
ماكينات خياطة	٧٢ر٤٪	راديوهات	٦٥٢ر٢٪
ثلاجات	٢١٥ر٥٪	مواقد كيروسين	١٧ر٣٪
دراجات	١٨١ر٢ ٪	ومواقد بوتاجاز	١١٧٪

واذا كانت هذه الزيادة فى الاستهلاك الكلى تبين أن استهلاك الشعب فى مجموعه قد تحسن ، فاننا لو نظرنا الى متوسط استهلاك الفرد من بعض السلع لوجدنا أيضا مدى التحسن الذى طرأ على دخل الفرد وقدرته على الاستهلاك ، كما يتضح من الجدول الآتى :

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكمى لبعض السلع

السلعة	الوحدة	سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥
القمح	كجم	١٠٧ر٦	١٢١ر١
الذرة الشامية	«	٦٢ر٦	٧٦ر٨
الفول	«	٨ر٦	١٠ر١
السكر	«	١٢ر٩	١٥ر٦
الشاى	«	٠ر٨	١ر١
السمن الصناعى	«	٠ر٦	١ر٥
البيض	عدد	٢٦ر٨	٣١ر٤
أقمشة وملابس قطنية	متر	١٦ر١٤	١٦ر٤٩
صابون مطبخ وغسيل	كجم	٢ر٤	٣ر٤
صابون تواليت	«	٠ر٣٣٧	٠ر٥٢٤
أدوية	جنيه	٠ر٥٤٧	١ر٠٥٢
بوتاجاز	كجم	٠ر٧	١ر٨
ثلاجات كهربائية	لكل ١٠٠٠ من السكان	٠ر٣٨	١ر٠٥
مواقد بوتاجاز	« « « «	١ر٤٤	١ر٧٢
تليفزيون	« « « «		١ر٦٩

- عدد السكان فى سنة الأساس ٢٥ر٦١٥ر٠٠٠ نسمة
- وفى السنة الخامسة ٢٩ر٤٥٦ر٠٠٠ نسمة

ان سردنا لهذه الارقام لا يعنى أننا ننظر الى هذه الزيادة فى استهلاك هذه السلع على أنها لم تخلق بعض المشاكل والصعوبات ، بل على العكس من ذلك . وسنرى خلال هذا التقييم أن هذه الزيادة فى الاستهلاك قد خلقت صعوبات للخطة

كل ما نريد بيانه هنا هو أنه قد حدث بالقطع تحسن حقيقى وضخم فى متوسط مستوى معيشة الافراد والاسر ، مما يبين كيف استجابت الثورة انسانيا وثوريا للآمال المشروعة لجماهير الشعب التى طال حرمانها ، وكيف أعطت بذلك حافزا ثوريا للانتاج قد لا نجد له مثيلا فى الدول النامية التى تمر فى مثل ظروفنا ، ولا نجد له مثيلا فى الدول التى سبقت الى التنمية الشاملة فى عصور سابقة ...

تساؤل عن قضيتين رئيسيتين :

وهنا نطرح سؤالين هامين عن قضيتين رئيسيتين للبحث والاجابة :

أولا :

هل اقترن هذا التحسن الظاهر فى متوسط نصيب الفرد من الدخل بتحسن فى عدالة التوزيع ؟

وتظهر أهمية هذا السؤال فى أن تحسن حالة التوزيع يتبين من مدى استفادة الطبقات الضئيلة الدخل من ناتج عملية التنمية .. فمن المتصور ان يحدث نمو فى بلد رأسمالى ، بمعدل قوى ، ويزداد فيه الدخل الكلى ، ويزداد نصيب الفرد (حسابيا وبعملية القسمة المعروفة) من هذا الدخل ، دون أن يزيد نصيب الفرد الفعلى والحقيقى من هذا الدخل ، لان كل الزيادة أو معظمها تذهب وتؤول الى الفئات ذات الدخل المرتفع ...

فهل يحدث مثل هذا عندنا ؟ أو أن ما حدث فى مصر هو تحسن حقيقى فى عدالة التوزيع زاد معه نصيب الطبقات ضئيلة الدخل ؟

هذا هو السؤال حول القضية الاولى ...

ثانيا :

ما هى جوانب النمو الذى حدث فى الدخل الكلى والذى سمح بحدوث هذا التحسن فى متوسط نصيب الفرد من الدخل ، والذى اقترن ـ كما سنبين ـ بزيادة عدالة التوزيع ، والذى كان من أثره تحسن مستوى معيشة الافراد أو الاسر ؟

هذا هو السؤال حول القضية الثانية .

ولئن كان السؤال الاول يأتى ، طبيعيا ، بعد ما بينا ـ من تحسن فى متوسط نصيب الفرد من الدخل ، اننى سأبدأ بالاجابة عن السؤال الثانى لأوضح الاسس التى ارتكز عليها تحقيق عدالة التوزيع .

فالتحسن فى عدالة التوزيع لم ينصب فقط ، على الدخل الذى كان موجودا قبل الثورة ، وقبل الخطة الخمسية الاولى ؛ بل انصب على دخل زاد بنسبة كبيرة .

النمو الذى تحقق فى الدخل والانتاج خلال سنوات الخطة

ولنبدأ أولاً بالقاء نظرة على ماحدث من نمو الدخل الكلى ... ثم لنقف امام القطاعات الاساسية بعد ذلك :

النمو فى الدخل الكلى

وهنا حقيقة لابد من ذكرها بوضوح ... وهى أن الخطة الخمسية الاولى ـ برغم كل ما سنعرض له موضوعيا من صعوباتها ومشكلاتها وقصورها ـ قد حققت معدل نمو فى الدخل ، لم يستطع الكثير من دول العالم تحقيقه ، بما فى ذلك الدول التى تفوق مواردها الطبيعية وثرواتها أضعاف أضعاف موارد وثروات جمهوريتنا .

كذلك يجب أن ننبه الى أن القياس والمقارنة يجب أن يكونا على

أساس حساب الدخل بالاسعار التى كانت سائدة سنة ٦٠/٥٩ (أى الاسعار الثابتة للخطة) لاننا لو حسبنا الدخل بأسعار السنين اللاحقة ، وهى سنوات حدث فيها ارتفاع فى الاسعار ، فاننا سنكون قد ضخمنا الدخل وضاعفناه فى السنة الاخيرة للخطة عن حقيقته، وتكون مقارنتنا غير صحيحة .

على أساس الاسعار الثابتة

كان الدخل سنة ١٩٦٠/٥٩ حوالى ١٢٨٥ مليون جنيه .

وصل سنة ١٩٦٥/٦٤ الى حوالى ١٧٦٢ مليون جنيه .

أى أن نسبة الزيادة الكلية فى السنوات الخمس وصلت الى ٣٧٫١ ٪ .

ومعنى ذلك أن الزيادة السنوية قد بلغت خلال سنوات الخطة فى المتوسط حوالى ٧٫٥٪ سنويا

وهنا يجب أن نذكر أن هذا المعدل الذى تحقق يعد من أعلى معدلات نمو الدخل فى العالم كله ، وأن الخطة الخمسية الاولى قد حققته فى مصر ــ برغم كل الصعوبات والتحديات الداخليــة والخارجية التى واجهت تنفيذها .

ويتضح مدى ارتفاع متوسط معدل النمو السنوى فى الدخل عندنا ، فى سنوات الخطة ، من المقارنة بمتوسط النمو فى الدول الاخرى الواردة فى الجدول التالى ، والتى جاءت أرقامها فى بيانات الامم المتحدة :

معدل النمو السنوي
في إجمالي الدخل المحلي في بعض الدول

الدولة	الفترة	المعدل (٪)
الجمهورية العربية المتحدة	٦٠ ـ ١٩٦٥	٦,٩
قبرص	٥٣ ـ ١٩٦١	٢,٧
انجلترا	٥٤ ـ ١٩٦٢	٢,٧
الباكستان	٥٣ ـ ١٩٦١	٢,٧
الولايات المتحدة	٥٤ ـ ١٩٦٢	٢,٩
بلجيكا	٥٤ ـ ١٩٦٢	٣,٠
الأرجنتين	٥٤ ـ ١٩٦٢	٣,٢
برجواي	٥٤ ـ ١٩٦١	٣,٢
الهند	٥٣ ـ ١٩٦٠	٣,٥
شيلي	٥٤ ـ ١٩٦٢	٣,٦
سيلان	٥٤ ـ ١٩٦٢	٣,٧
كندا	٥٤ ـ ١٩٦٢	٣,٧
النرويج	٥٤ ـ ١٩٦٢	٣,٧
كمبوديا	٥٤ ـ ١٩٦٢	٣,٨
اندونيسيا	٥٣ ـ ١٩٥٨	٣,٩
إكوادور	٥٤ ـ ١٩٦٢	٤,١
ماليزيا	٥٦ ـ ١٩٦٠	٤,١
نيوزيلاند	٥٣ ـ ١٩٦١	٤,١
الدانمرك	٥٤ ـ ١٩٦٢	٤,٢
كولومبيا	٥٤ ـ ١٩٦١	٤,٢
هولندا	٥٤ ـ ١٩٦٢	٤,٣
سويسرا	٥٤ ـ ١٩٦٢	٤,٧
فنلندا	٥٤ ـ ١٩٦٢	٤,٩

تابع جدول معدل النمو السنوى

الدولة	الفترة	المعدل (٪)
فرنسا	٥٤ — ١٩٦٢	٤ر٩
ألمانيا الاتحادية	٥٤ — ١٩٦٢	٤ر٩
الفلبين	٥٤ — ١٩٦٢	٤ر٩
بورما	٥٤ — ١٩٦٢	٥ر٠
تركيا	٥٤ — ١٩٦٢	٥ر٠
البرتغال	٥٤ — ١٩٦٢	٥ر١
النمسا	٥٤ — ١٩٦٢	٥ر٤
بيرو	٥٤ — ١٩٥٩	٥ر٩

معدل النمو فى الدخل المتولد فى القطاعات المختلفة

اذا انتقلنا الى بيان معدل النمو فى القطاعات المختلفة فاننا نجد ما يأتى :

١ — الدخل المتولد فى الصناعة

حجر الزاوية فى تطوير اقتصادنا القومى .

ارتفع من حوالى ٢٥٦ مليون جنيه سنة ٥٩/١٩٦٠ الى ٣٨٥ مليون جنيه ، أى بزيادة تبلغ حوالى ١٢٩ مليون جنيه ، وهذا الرقم يمثل نسبة زيادة تفوق ٥٠٪ فى السنوات الخمس للخطة .

وهنا أيضا يجب ان نذكر ان هذه النسبة (وهى ١٠٪ فى المتوسط سنويا) تعتبر من أعلى نسب نمو الدخل الصناعى فى العالم كله

٢ — فى الزراعة

ارتفع الدخل من ٤٠٥ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩ الى ٤٧٧

مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها ٧٢ مليون جنيه ... وبنسبة زيادة كلية حوالى ١٨٪ فى سنوات الخطة كلها .

٣ ـ الكهرباء

ارتفع الدخل فيها من حوالى ١٠ ملايين جنيه الى حوالى ٥ر٢٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نسبتها ١٢٩ ٪ .

٤ ـ التشييد

زاد الدخل فيه من حوالى ٤٧ مليون جنيه الى حوالى ٩٣ مليون جنيه ، بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٩٧ ٪ .

٥ ـ فى النقل والمواصلات

زاد الدخل من حوالى ٩٣ مليون جنيه ، الى حوالى ١٥٨مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٧٠ ٪ .

٦ ـ فى التجارة والمال

زاد الدخل فيها من حوالى ١٢٩ مليون جنيه الى ١٥٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نسبتها ٦ر١٧ ٪ .

٧ ـ فى المبانى السكنية

من ٧٣ مليون جنيه الى حوالى ٨٠ مليون جنيه بنسبة حوالى ١٠ ٪ .

٨ ـ المرافق العامة

من حوالى ٥ر٦ ملايين جنيه الى حوالى ٨ ملايين جنيه بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٢٠ ٪ .

٩ ـ الخدمات الاخرى

(من صحة وتعليم وخدمات ثقافية واجتماعية .. الخ) زاد الدخل من ٥ر٢٦٥ مليون جنيه الى ٣٨٨ مليون جنيه ، أى بنسبة زيادة حوالى ٤٦ ٪ .

النمو فى الانتاج المتولد عنه هذا الدخل

اذا كنا قد بدأنا بالدخل فلأنه مقياس مستوى رفاهية الأفراد والسكان ... هذه الحقيقة يجب الا تنسينا الانتاج .

فالانتاج هو الذى يتولد منه الدخل الذى يحصل عليه الافراد الذين ساهموا فى عمليات الانتاج ، سواء فى شكل اجور ومرتبات ، أم فى شكل ارباح وعوائد ملكية يحصل عليها الملاك .

وهنا يظهر بشكل أكثر وضوحا مدى ما حققته الخطة الخمسية الاولى من تقدم :

فعلى المستوى الكلى ، وبالاسعار الثابتة دائما ..

كانت قيمة الانتاج الكلى فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ٢٥٤٨ مليون جنيه وارتفعت قيمته فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ الى حوالى ٣٤٧٤ مليون جنيه .

ومعنى ذلك أن الانتاج الكلى قد حقق خلال سنوات الخطة الاولى زيادة بلغت نسبتها ٣٦ر٤ ٪ .

اما على مستوى القطاعات ..

(١) ففى الصناعة

زاد الانتاج بالاسعار الثابتة كما يلى :

من حوالى ١٠٨٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ .

الى ١٤٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

بنسبة زيادة كلية تبلغ ٥٣ر٣ ٪ .

ويكفى ان نذكر هنا تطور كميات الانتاج ، من بعض السلع الهامة لاعطاء بعض ملامح النمو الصناعى :

بعض المنتجات	الوحدة	سنة ٥٩/٦٠	سنة ٦٤/٦٥	نسبة الزيادة (٪)
البترول الخام	مليون طن	٣,١	٦,٣	٩٩,٤
خام الحديد	طن	٢٤٣٠٧٣	٥١٠٨٨٨	١١٠,٢
سكر مكرر	ألف طن	٣٣٦	٤٠٤	٢٠,٢
سلى صناعى	ألف طن	١٦	٤٤	١٧٥
زيت بذرة القطن	ألف طن	١٠٣,٦	١٢٧,٨	٢٣,٤
المكرونة	ألف طن	٣٢,٥	٥٤,٣	٦٧,١
غزل القطن	طن	٩٨٠٥٥	١٣٦٠٧٦	٣٨,٨
منسوجات قطنية	طن	٦٨٧٦٥	٨٤٢٤١	٢٢,٧
بنزين	ألف طن	٣٤١,٠	٧٥٨	١٢٢,٣
كيروسين	ألف طن	٣٠٢	٩٢٤	٢٠٦
سولار	ألف طن	٣٠٢	٩٨٢	٢٢٥,٢
صودا كاوية	طن	٤٠٠٠	١٦٩٥٤	٣٢٣,٩
أسمدة نتراتية	"	٢٧٧٠١٧	٩٤٥٠٠٠	٢٤١,١
سوبر فوسفات	"	١٧٨٣٠٠	٢٦٥٦٥٠	٤٩
سيارات لورى	عدد	٣٠٧	٩٤٨	٢٠٨,٨
سيارات ركوب	"	١٢٠	٤٣٨٦	٣٥٥٥
سيارات أوتوبيس	"	١٢٦	٤٠٠	٢١٧,٥

(ب) فى الزراعة

زاد الانتاج بالاسعار الثابتة ، من حوالى ٥٨٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، الى ٦٧٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بنسبة زيادة كلية تبلغ ١٦,٨ ٪ .

ويجب أن نقرر هنا ، أن هذه الزيادة قد حدثت أساسا من الاراضى القديمة حيث أن الاراضى المستصلحة خلال الخطة الخمسية الاولى ، والتى بلغت ٥٣٦ الف فدان لم

لن تعطى انتاجها الكامل الا خلال الخطة الثانية ... ومن هنا فان الزيادة التى حدثت فى الانتاج الزراعى والتى بلغت قيمتها ما يزيد عن ٩٧ مليون جنيه ، قد تحققت أساسا من زيادة انتاجية الفدان من المحصولات الزراعية فى الاراضى القديمة .

التطور الكمى لاهم المنتجات الزراعية فى الخطــة الخمسيـــة الاولـى

(١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤)

أهم المنتجات	الوحدة	متوسط محصول الفدان بالوحدة ١٩٦٠/٥٩	متوسط محصول الفدان بالوحدة ١٩٦٥/٦٤	زيادة السنة الخامسة على سنة الأساس	نسبة الزيادة (٪)
غلال					
ذرة شامية	إردب	٥٫٧٦	٨٫٣٢	٢٫٥٦	٤٤٫٤
ذرة رفيعة	"	٩٫٦٤	١٠٫٦٨	١٫٠٤	١٠٫٨
قمح	"	٦٫٨٦	٧٫٤١	٠٫٥٥	٨٫٠
أرز	ضريبة	٢٫٢٣	٢٫٢٤	٠٫٠١	٠٫٤
شعير	إردب	٨٫٧٤	٨٫٦٥	٠٫٠٩ –	١٫٠ –
بقوليات					
عدس	إردب	٣٫٦٨	٤٫٣٠	٠٫٦٢	١٦٫٨
ترمس	"	٤٫٣١	٤٫٨٣	٠٫٥٢	١٢٫١
حلبة	"	٤٫٤٢	٤٫٧٤	٠٫٣٢	٧٫٢
فول	"	٥٫١٧	٥٫٥٢	٠٫٣٥	٦٫٨
حمص	"	٤٫٦٢	٤٫٦٥	٠٫٠٣	٠٫٦
الحبوب الزيتية					
سمسم	إردب	٣٫١٥	٣٫٥٣	٠٫٣٨	١٢٫١
فول سودانى	"	١١٫٣٥	١٢٫٢٤	٠٫٨٩	٧٫٨
بذرة كتان	"	٣٫٣٦	٣٫٢٦	٠٫١٠ –	٣٫٠ –

أهم المنتجات	الوحدة	متوسط محصول الفدان بالوحدة ٥٩/١٩٦٠	٦٤ / ١٩٦٥	زيادة السنة الخامسة على سنة الأساس	نسبة الزيادة ٪
الألياف :					
قطن زهر	قنطار مترى	٤,٧٧	٥,٦٦	٠,٨٩	١٨,٧
كتان ألياف	" "	٥٤,٠	٥٠,٠	—٤,٠	—٧,٤
قصب السكر	قنطار	٨٦١,٠	٨١٠,٠	—٥١	—٦
الخضر	طن	٦,٩٨	٧,١٦	١,٨	٢,٦
البصل					
بصل شتوى	قنطار	١٤٨	١٧٢	٢٤	١٦,٢
الفاكهة					
(بدون البلح)	طن	٤,٢	٥,٠	٠,٨	١٩,٠

(د) فى الكهرباء

بلغت قيمة الانتاج المحقق فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ نحو ١٨ر٤ مليون جنيه ، ارتفعت الى ٣٧ر٩ جنيه تحققت فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤/١٩٦٥ وذلك بالاسعار الثابتة ، بنسبة زيادة تبلغ ١٠٦ ٪ على سنة الاساس .

وقد ارتفعت القدرة المركبة من ٨١٦ ميجاوات فى سنة ٥٩/٦٠ الى ١٣٧١ ميجاوات فى السنة الخامسة ٦٤/١٩٦٥ بزيادة نحو ٥٥٥ ميجاوات نسبتها ٦٨ ٪ على سنة الاساس .

وارتفعت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون كيلو/وات فى سنة الاساس ٥٩/ ١٩٦٠ الى ٥٥٦٠ مليون كيلو/وات/ساعة فى السنة الخامسة ٦٤/١٩٦٥ ، بزيادة نحو ٣٣١٥ مليون كيلو/وات/ساعة نسبتها ١٤٧ر٧ ٪ .

وارتفعت الطاقة المستخدمة من ١٧٦٥ مليون ك . و . س فى سنة الاساس ٥٩/ ٦٠ الى ٥٢٠٠ مليون ك.و.س. فى السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة نحو ٣٤٣٥ مليون ك . و . س نسبتها ١٩٤٫٦ ٪ .

(د) فى النقل والمواصلات والتخزين

بلغت قيمة الانتاج المحققة فى سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩ نحو ١٣٥٫٥ مليون جنيه ارتفعت الى ٢٠٨٫٧ ملايين جنيه تحققت فى السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥/٦٤ وذلك بالاسعار الثابتة بنسبة زيادة تبلغ ٥٣٫٩ ٪ على سنة الاساس .

وفيما يختص بالتطور الكمى لأهم الانشطة فقد ارتفعت حمولة البضائع بالسكة الحديد من ٢٢٥٦ مليون طن كيلو متر فى ١٩٦٠/٥٩ الى ٣٤٣١ مليون طن كم فى ١٩٦٥/٦٤ بنسبة زيادة ٥٢٫١٪ .. كما ارتفع عدد الركاب من ٣٦٣٤ مليون راكب كم الى ٥٧٨٨ مليون راكب كم فى نفس الفترة أى بنسبة زيادة ٥٩٫٣ ٪ ... وارتفعت الحمولة بالنقل النهرى فى نفس الفترة بنسبة ٦٣٫٩ ٪ .. وفى النقل بالانابيب بنسبة ٦٩٫١ ٪ وفى النقل الجوى بنسبة ٢٠٠ ٪ فى الحمولة و ٣٢٦٫٧ ٪ فى عدد الركاب .

وفى قناة السويس كانت نسبة الزيادة فى عدد السفن العابرة خلال الفترة ٥٩/٦٠ ــ ٦٤/٦٥ نحو ٣١٫٧ ٪ حيث بلغت ١٧٣٫١ الف سفينة فى سنة الاساس ارتفعت الى ٢٢٨٫٠ الف سفينة فى السنة الخامسة ، كما بلغت نسبة الزيادة فى الحمولة ٨٫٧ ٪ حيث بلغت ١٨٫٣ مليون طن فى سنة الاساس ارتفعت الى ١٩٫٩ مليون طن فى السنة الخامسة .

(هـ) قطاع الخدمات

بلغت قيمة الانتاج المحقق فى هذا القطاع سنة الاساس ٥٩ ٪ ١٩٦٠ نحو ٣٧١٫٢ مليون جنيه ، ارتفعت الى ٥٩٠٫٤ مليون جنيه حققتها فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤/٦٥ ، وذلك بزيادة بلغت نسبتها نحو ٥٩٫١ ٪ عن سنة الاساس .

الخدمات التعليمية

بلغ الانتاج المحقق في سنة الاساس نحو ٦٤ر١ مليون جنيه ارتفع الى ٦ر١٥٠ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة بزيادة نسبتها نحو ٦٤ر٧ ٪ عن سنة الاساس .

التعليم الابتدائي

بلغت نسبة الزيادة فى الفترة ٥٩/٦٠ - ٦٤/٦٥ نحو ٢٧ر٥ ٪ فى عدد الفصول حيث كان عددها ٥٦٢٦٦ فصلا فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ . ارتفع الى ٧١٧٥٠ فصلا فى السنة الخامسة ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ١٥٤٨٤ فصلا .

كذلك بلغت نسبة الزيادة فى الفترة المذكورة نحو ٩ر١ ٪ فى عدد المدارس حيث كان عددها ٦٦٥٢ مدرسة فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ ارتفع الى ٧٢٥٩ مدرسة فى السنة الخامسة ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٦٠٧ مدارس .

التعليم الاعدادى العام

زادت الفصول من ٦٩٣٤ فصلا فى سنة الاساس الى ٩٦٩٤ فصلا فى السنة الخامسة بزيادة ٢٧٦٠ فصلا نسبتها ٣٩ر٨٪ كما زادت المدارس من ٦٤٢ مدرسة فى سنة الاساس الى ٧٨٠ مدرسة فى السنة الخامسة أى بزيادة ١٣٨ مدرسة نسبتها ٢١ر٥ ٪ .

التعليم الثانوى العام

زادت الفصول من ٣٦٢٨ فصلا فى سنة الاساس الى ٤٠٥٣ بزيادة ٤٢٥ فصلا نسبتها ١١ر٧ ٪ ، كما زادت المدارس من ١٩٦ مدرسة فى سنة الاساس الى ٢١٠ مدرسة فى السنة الخامسة بزيادة ١٤ مدرسة نسبتها ٧ر١ ٪ .

التعليم الجامعى

زاد عدد الطلبة المقيدين من ٨٢٥١٠ طلاب فى سنة الاســاس الى ١١٩٠٤١ طالبا بزيادة ٣٦٥٣١ نسبتهــا ٤٤ر٣ ٪ كما زاد

عدد الطلبة المستجدين من ١٧٩٥٧ طالبا فى سنة الاســـاس الى ٢٥٨٤٧ طالبا بزيادة ٧٨٩٠ نسبتها ٤٣٫٩٪ .

الخدمات الصحية

بلغ الانتاج المحقق فى سنة الاساس نحو ١٨٫٧ مليون جنيـــه ارتفع الى ٢٨٫٥ مليون جنيه تحققت فى السنة الخامســـة من الخطة أى بزيادة ٥٢٫٤٪ على سنة الاساس . وقد بلغت نسبة الزيادة فى عدد الوحدات فى الفترة ٥٩/٦٠ ــ ٦٤/٦٥ نحو ٥٨٫٥ ٪ فى الجمهورية ، حيث بلغ عدد الوحدات ٢٣٥٧ وحدة فى ســـنة الاساس ارتفع الى ٣٧٣٥ وحدة فى السنة الخامسة .

أما فى الريف فقد بلغت نسبة الزيادة ٨٩٫٥ ٪ حيث بـــلغ عدد الوحدات ٦٤٩ وحدة فى سنة الاساس ارتفع الى ١٢٣٠ وحدة فى السنة الخامسة .

وكذلك بلغت نسبة الزيادة فى عـــدد الاسرة فى الفتـــرة ٥٩/٦٠ ــ ٦٤/٦٥ نحو ٩٪ فى الجمهورية ، حيث بلغ عدد الاسرة ٥٦٦٧٦سريرا فى سنة الاساس ارتفع الى ٦١٧٥٥ سريرا فى السنة الخامسة .

أما فى الريف فقد بلغت نسبة الزيادة ٨٫٥٪ حيث بلغ عـــدد الاسرة ٦٩١٣ سريرا فى سنة الاســـاس ارتفع الى ٧٥٠٠ سرير فى السنة الخامسة .

ما هى دلالة كل هذا التطور فى الدخل والانتاج ؟

دلالات متعددة الجوانب ، أهمها :

١ ــ أن الخطة الخمسية الاولى أرست القاعدة الاقتصـــادية الصلبة ودفعت الاقتصاد القومى دفعة قوية فى طريق النمـــو .. هذه الدفعة هى مرحلة الانطلاق التى يتحدث عنها الاقتصاديون فى عملية التنمية ، اذ سوف يفتح النمو الذى حدث خلالهـــا امكانيات أقوى وأعم لمرحلة نمو جديدة فى الخطة التالية .. وعلى سبيل المثال لا الحصر :

● الارض المستصلحة فى الخطة الاولى والتى لم تعط انتاجا

فى سنوات الخطة سوف تعطى انتاجها فى الخطة الثانية ، وسوف يكون هذا الانتاج الجديد نفسه من عوامل النمو فى الخطة الثانية وما بعدها

● وكذلك الامر بالنسبة للمصانع التى أنشئت فى السنوات الاخيرة من الخطة الاولى والتى لم تعط انتاجا على الاطلاق خلال الخطة الاولى ، أو التى لم تعط الا بشائره ... أنها مهيأة للعمل بكامل طاقتها خلال الخطة الثانية ، وهذا بالطبع يغذى الانتاج والنمو فى الخطة الثانية .

● ولقد كانت المصانع والمؤسسات الحديثة التى أنشأتها الدولة ويسيطر عليها الشعب ، مجالا خصبا استطاع المجتمع بعد الخطة الاولى أن يجنى من ثماره الغالية الخبرات والمهارات التى تدربت وبلغت المستوى العالى المشرف فى الاعمال الفنية الحديثة أو المهارة الادارية .

● وهناك مشروعات كبرى لم تؤت ثمارها طوال الخطة الخمسية الاولى وقد تولت الدولة عملية الانفاق عليها .. ولكن سوف يبدأ عائدها وخيرها يظهر ويعم فى الخطة الخمسية الثانية مثل مشروع السد العالى ومشروعات التعدين ...

● وكذلك الامر بالنسبة للفنيين الذين قبلتهم الجامعات والمعاهد خلال الخطة الاولى وسوف يتخرجون خلال الخطة الثانية ليسدوا كل نقص فى الاعداد المطلوبة والخبرات اللازمة للتنمية ..

٢ ــ ان الخطة الاولى قد حققت تغييرا أساسيا وخطيرا فى صورة مجتمعنا، وأمكانياته ، له كل الاهمية التى تظهر فيما يأتى:

(ا) من حيث الطاقات الانتاجية ، وقد زادت تحت تأثير الاستثمارات الضخمة التى تحققت ، والتى بلغت ١٥١٣ مليون جنيه ..

(ب) من حيث تطوير الاقتصاد القومى تطويرا أساسيا عن طريق استيعابه للفن الانتاجى المتقدم ، وامكانية تحقيق هذا التطور والتنوع والتقدم فى الاقتصاد وقد ظهر أساسا فى الصناعة ، وفى الكهرباء ، وفى النقل والمواصلات . وكان الاقتصاد القومى

من قبل يعتمد على الزراعة ، بل على محصول واحد من الزراعة التى كانت تستخدم فيها الطرق البدائية وحسب ...

(جـ) من حيث بدء أول خطوات التنظيم العلمى فى الزراعة ، والربط بين الامكانيات الواسعة التى يفتحها هذا التنظيم المعتمد على العلم الحديث وبين النظام التعاونى ، الذى أصبح جزءا من صميم زراعتنا الحديثة .

ولئن كانت تجربة هذا التنظيم العلمى قد بدأت خلال الخطة الخمسية الاولى فى محافظتين فقط ـ بنى سويف وكفر الشيخ ، فان الآثار الناجحة التى نتجت عنها ، قد بررت تعميمها فى كل المحافظات فى سنوات الخطة الثانية ، ودفعت كل المحافظات أن تطالب بتنفيذه لديها ...

(د) من حيث اكتسابنا الثقة الكبرى فى أنفسنا وقدرتنا على تنفيذ المشروعات الكبرى (السد العالي ـ المشروعات الصناعية الضخمة ـ الصناعات العلمية الحديثة ـ استصلاح المساحات الكبيرة من الارض) ...

على ان كل هذه النواحى انما تتعلق بالطاقات الانتاجية وتنظيمها .. وهنا نصل الى السؤال الهام الذى أرجأنا الاجابة عنه ، وهو :

هل حدث تغير حقيقى فى صورة المجتمع من حيث عدالة التوزيع ؟ ..

عدالة التوزيع فى الخطة الخمسية الأولى

من الصعوبة بمكان ، قياس درجة عدالة التوزيع ، التى تكون قد تحققت فى مجتمع من المجتمعات خلال فترة معينة قصيرة .. والاقتصاديون يصلون الى ذلك بمعايير مختلفة :

(ا) من هذه المعايير نسبة توزيع الدخل الكلي بين الاجور من جانب، وبين عوائد حقوق التملك من أرباح ، وفوائد ، ودخل عقارات من جانب آخر ... فاذا حدث تغير فى النسبة ، لصالح الاجور ، كان ذلك دليلا على ازدياد درجة عدالة التوزيع .

واذا بدأنا بهذا المعيار ، وحاولنا تطبيقه على ما تحقق فى الخطة الخمسية الاولى فسنجد أن نسبة الاجور من الدخل الكلى قد زادت عما كانت عليه قبل الخطة ، مما يبين طبقا للمعيار السابق ذكره أن درجة عدالة التوزيع قد زادت قياسا على الحقائق التالية:

سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ كان الدخل الكلى المحقق هو ١٢٨٥٫٢ مليون جنيه وفى السنة نفسها كانت الاجور ٥٤٩٫٥ مليون جنيه أى بنسبة ٤٢٫٨ ٪ من الدخل وكانت عوائد التملك ٧٣٥٫٧ مليون جنيه بنسبة ٥٧٫٢ ٪ من الدخل .

وفى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ أصبح الدخل الكلى بالاسعار الجارية هو ١٨٨٤ مليون جنيه وأصبحت الاجور ٨٧٨٫٩ مليون جنيه .. أى بنسبة ٤٦٫٧ ٪ من الدخل وأصبحت عوائد التملك ١٠٠٥٫١ ملايين جنيه بنسبة ٥٣٫٣ ٪ من الدخل ... يدل ذلك بوضوح على درجة زيادة عدالة التوزيع فى هذه الفترة .. وتجب الاشارة هنا الى أن التغير الذى حدث بنسبة ٤ ٪ من الدخل ـ زيادة لصالح الاجور فى الخطة عندنا ـ هى نسبة لا يتم الوصول اليها الا بعد سنوات وسنوات ، لكى يتحقق مثلها فى البلاد الراسمالية التى تضطر الى اتخاذ بعض الاجراءات بدعوى تحسين حال العاملين

(ب) اذا كانت للمعيار الاول أهميته العلمية فاننا يجب الا تقنع به .. بل نستطيع ان نذهب الى ابعد منه فى قياس ماتحقق من تحسن فى عدالة التوزيع . ولتوضيح ذلك نحاول أن نتبين جانبين هامين

الجانب الاول :

حدثت تغييرات هامة ـ بالزيادة ـ فى متوسط أجر العامل ، بكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى خلال سنوات الخطة

وهذه الزيادة فى متوسط أجر العامل معناها أن نصيب العامل من قيمة الدخل المتولد عن انتاج السلعة قد زاد ، وخاصة فى ظل اقتصادنا الذى تدخل ومنع لدرجة كبيرة ، حدوث زيادات مضاعفة فى أسعار السلع ... وتمسك بالمحافظة على أسعار السلع الضرورية والاساسية منها ..

وأمامنا مسألة حسابية ليست معقدة تتلخص فيما يلى : أن عدد المشتغلين قد زاد فى نواحى الاقتصاد القومى كله خلال الخطة الخمسية الاولى ...

وبالتالى فان حجم الاجور الكلية قد زاد بزيادة عدد المشتغلين

ماذا يكون حجم الاجور الكلية فى نهاية الخطة ، لو أن متوسط الاجور ظل على مستواه فى سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩ ؟

الزيادة المحققة فى حجم الاجور الكلية ، على حجم الاجور لعدد المشتغلين — لو حسبنا متوسط الاجر كما كان فى بداية الخطة — تؤكد دون شك وبحساب الارقام ، الارتفاع فى متوسط الاجر لمصلحة العاملين تحقيقا وتأكيدا لعدالة التوزيع .

الجانب الثانى :

ان عدالة التوزيع معناها النهائى زيادة نصيب الفئات التى كان دخلها محدودا

ان زيادة نسبة نصيب الفئات المحدودة الدخل ، من السلع والخدمات الكلية التى ينتجها الاقتصاد القومى ، وكل ما من شأنه زيادة هذا النصيب ، يؤدى بالطبع لزيادة درجة عدالة التوزيع .. سواء تحقق هذا :

عن طريق زيادة الدخل النقدى لهذه الفئات ..
أم تحقق عن طريق تقديم الدولة للسلع والخدمات الجديدة التى تؤدى لهم بالمجان .

ونظرا لان فترة الخطة الخمسية الاولى قد شهدت التوسع فى تقرير مجانية الخدمات التعليمية والصحية فاننا يجب أن نحسب أيضا تأثير هذا العامل لكى نصل لقياس تقريبى — ولكنه موضوعى — لدرجة عدالة التوزيع التى تحققت فى مجتمعنا خلال الخطة الخمسية الاولى .

ارتفاع متوسط الاجور وأثره على عدالة التوزيع :

حدثت زيادة كبيرة فى العمالة خلال الخطة الخمسية الاولى .

● ارتفعت العمالة من حوالى ٦ مليون مشتغل الى حوالى ٧ر٣ مليون مشتغل .

● وزادت الاجور فى الفترة نفسها من ٥ر٥٤٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٩ر٨٧٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥

اى أن الزيادة الكلية فى الاجور كانت ٤ر٣٢٩ مليون جنيه خلال سنوات الخطة .

ماذا تكون الزيادة الكلية فى الاجور لو أن عدد المشتغلين قد وصل الى ما وصل اليه وبقى متوسط الاجور على ما كان عليه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ ؟

وما هى الزيادة فى الاجور الكلية التى تحققت نتيجة حصول هؤلاء المشتغلين على متوسط اجر أعلى مما كانوا يحصلون عليه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ ؟

تدل الحسابات فى هذا الصدد أنه لو كان متوسط الاجور قد بقى على ما كان عليه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ فان عدد المشتغلين الذى بلغته الخطة (وهو حوالى ٣ر٧ ملايين مشتغل) كان سيحصل فقط على أجور تبلغ قيمتها ٧ر٧٤٥ مليون جنيه أى أن الزيادة الكلية فى متوسط الاجور تبلغ ٢ر١٩٦ مليون جنيه عن أجور ٥٩/٦٠

وبناء عليه تصبح الزيادة الكلية فى الاجور نتيجة تحسن متوسط الاجور ٢ر١٣٣ مليون جنيه .

وهكذا نستطيع أن نقرر هذه الحقيقة فى الارقام التالية وفى الجدول اللاحق

● زيادة الاجور فى ٦٤/١٩٦٥	٤ر٣٢٩ مليون جنيه
● منها بسبب زيادة المشتغلين وبفرض بقاء متوسط الاجور على ما كان عليه فى ٥٩/١٩٦٠	٢ر١٩٦ مليون جنيه
● ومنها بسبب ارتفاع متوسط الاجور عما كان عليه فى٥٩/١٩٦٠	٢ر١٣٣ مليون جنيه

تقدير الزيادة فى الأجور

الناتجة عن اعادة توزيع الدخول خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى

البيانات	القيمة	الأجور مليون جنيه	عدد المشتغلين (ألف مشتغل)
المحقق فى سنة ٥٩ / ١٩٦٠		٥٤٩٫٥	٦٠٠٦٫٠
المحقق فى سنة ٦٤ / ١٩٦٥		٨٧٨٫٩	٧٣٣٣٫٤
الزيادة المحققة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى		٣٢٩٫٤	١٣٣٣٫٤
أجور المشتغلين فى ٦٤ / ١٩٦٥ بافتراض ثبات متوسطات الأجور عند مستواها فى سنة ٥٩ / ١٩٦٠		٧٤٥٫٧	
الزيادة فى أجور المشتغلين الجدد خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى بافتراض ثبات متوسطات الأجور		١٩٦٫٢	
التحسن فى أجور المشتغلين خلال سنوات الخطة نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور فى الصناعة .	٤٫٨		
نتيجة زيادة حصة أصحاب الأعمال فى أقساط التأمين الإجتماعى	٩٫١		
نتيجة التحسن فى متوسط الأجور	١١٩٫٣	١٣٣٫٢	

تقدير أجور المشتغلين فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥
بافتراض ثبات متوسطات الاجور السنوية عند مستواها فى ١٩٦٠/٥٩

القطاعات	١٩٥٩ / ١٩٦٠			٦٤/١٩٦٥				
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	(ألف مشتغل)	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(ألف مشتغل)	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)
الزراعة	٣٢٤٥٫٠	٩٨٫٠	٣٠٫٢	٣٢٧٨٫٠	١٦٧٫٤	١١٦٫٩	١٨٫٩	٦٠٫٥
الصناعة	٦٠١٫٨	٨٨٫٨	١٤٧٫٦	٨٢٥٫٠	١٤٩٫٦	١٣٢٫٨	٣٣٫٠	١٧٫٨
الكهرباء	١١٫٩	٢٫٤	٢٠١٫٧	١٨٫٠	٤٫٧	٣٫٦	١٫٢	١٫١
التشييد	١٨٥٫٠	٢٩٫٩	١٦١٫٦	٣٤٥٫٢	٥٣٫٧	٥٥٫٨	٢٥٫٨	-٢٫١
مجموع قطاعات الإنتاج السلعى	٤٠٤٢٫٧	٢١٩٫١	—	٤٩١٨٫٢	٣٧٥٫٤	٢٩٨٫١	٧٩٫٠	٧٧٫٣
خدمات النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٢١٨٫٦	٣٩٫٣	١٧٩٫٨	٢٧٧٫٢	٦٠٫٧	٤٩٫٩	١٠٫٦	١٠٫٨
خدمات الإسكان	١٦٫٠	١٫٠	٦٢٫٥	٢١٫٠	١٫٨	١٫٣	٠٫٣	٠٫٥
خدمات المرافق العامة	٥٢٫٢	٥٫٤	٢١٤٫٣	٣٠٫٣	٧٫٧	٦٫٥	١٫١	١٫٢
خدمات التجارة والمال	٦٣٥٫٧	٧٠٫٢	١١٠٫٤	٧٢٩٫٧	١٠١٫٧	٨٠٫٦	١٠٫٤	٢١٫١
الخدمات التعليمية	١٩١٫٠	٥١٫١	٢٦٨٫١	٢٥٦٫٠	٨٥٫١	٦٨٫٦	١٧٫٥	١٦٫٥
الخدمات الصحية	٤٤٫٠	١١٫١	٢٥٢٫٢	٨٦٫٠	١٨٫٠	٢١٫٧	١٠٫٦	-٣٫٧
الخدمات الاجتماعية والدينية	٢٣٫٠	٣٫١	١٣٤٫٨	٣٣٫١	٥٫٧	٤٫٥	١٫٤	١٫٢
خدمات الأمن والعدالة	١٧٣٫٠	٦٢٫٢	٣٦٫١	١٨٤٫٢	٨٨٫٥	٦٦٫٣	٤٫١	٢٢٫٢
خدمات ثقافية وترويحية	١٦٫٣	٥٫٤	٣٣١٫٣	٢٦٫٥	١٠٫٧	٨٫٨	٣٫٤	١٫٩
خدمات تنظيمية ورياسية	٧١٫٠	٣٣٫٦	٤٧٢٫٢	١٨٠٫٥	٧٣٫٢	٨٥٫٤	٥١٫٨	-١٢٫٢
خدمات شخصية	٥٤٨٫٥	٤٨٫٠	٨٧٫٥	٥٤٠٫٢	٥٠٫٤	٥٤٫٠	٦٫٠	-٣٫٦
مجموع قطاعات الخدمات	١٩٦٢٫٣	٢٣٠٫٤		٢٣٦٥٫٢	٥٠٣٫٥	٤٤٧٫٦	١١٧٫٢	٥٥٫٩
المجموع الكلى	٦٠٠٦٫٠	٥٤٩٫٥		٧٢٣٣٫٤	٨٦٨٫٩	٧٤٥٫٧	١٩٦٫٢	١٣٣٫٢

● واذا حللنا هذه الزيادة الكلية فى الأجور ، والمرتبطة بتحسن متوسطها فسنجد أنها :

٤ر٨ مليون جنيه نتيجة رفع الحد الادنى للأجور فى الصناعة

٩ر١ مليون جنيه نتيجة زيادة حصة أصحاب الاعمال فى أقساط التأمين الاجتماعى .

٣ر١١٩ مليون جنيه نتيجة التحسن فى متوسط الأجر المباشر .

● واذا حللنا هذه الأرقام وجدنا أن متوسط أجر المشتغل قد زاد بصفة كلية خلال سنوات الخطة على النحو المبين فى الجدول التالى ، وهو يبين مدى تحسن دخل العاملين ويبين مدى الارتفاع فى مستوى دخلهم النقدى عما كان عليه عام ١٩٦٠/٥٩ :

القطاعات	متوسط أجر المشتغل سنة ٦٠/٥٩	متوسط أجر المشتغل سنة ٦٥/٦٤	الزيادة فى متوسط أجر المشتغل فى نهاية الخطة	نسبة هذه الزيادة على ٦٠/٥٩ %
الزراعة	٣٠,٢	٤٤,٣	١٤,١	٤٦,٦
الصناعة	١٤٧,٦	١٨١,٣	٣٣,٧	٢٢,٨
الكهرباء	٢٠١,٧	٢٦١,١	٥٩,٤	٢٩,٤
النقل	١٧٩,٨	٢١٨,٦	٣٨,٨	٢١,٦
التجارة والمال	١١٠,٤	١٣٩,٤	٢٩,٠	٢٦,٣
الإسكان	٦٢,٥	٨٥,٧	٢٣,٢	٣٧,١
المرافق العامة	٢١٤,٣	٢٥٤,١	٣٩,٨	١٨,٦
خدمات أخرى	١٦٧,١	٢١١,٤	٤٤,٣	٢٦,٥

الخدمات المجانية وأثرها على عدالة التوزيع

يتبين من الجدولين التاليين أن التحسن فى دخول الأفراد ، نتيجة حصولهم على خدمات بالمجان فى التعليم والصحة وحدهما قد بلغ ما يأتى :

١ ـ وفر فى دخول الافراد نتيجة مجانية التعليم فى كل مرحلة ٢٢ر٥ مليون جنيه ·

٢ ـ وفر فى دخول الافراد نتيجة التوسع فى الخدمات الصحية المجانية ٧ر٨ مليون جنيه ·

المجموع ٣٠ر٣ مليون جنيه

تقدير الزيادة فى دخول الأفراد

نتيجة تقرير مجانية التعليم

تعداد الطلبة لعام ١٩٦٥/٦٤ فى المدارس الرسمية والمعانة ·

المرحلة	عدد التلاميذ والطلبة	الرسوم الدراسية فى السنة بالجنيه	جملة الرسوم فى السنة بالجنيه	الحصيلة السنوية بالمليون جنيه
ابتدائى	٧٥٠،٤٣٩	١٠	٧،٥٠٤،٣٩٠	٧،٥
اعدادى وثانوى عام	٤٩٠،٦٩١	٢٠	٩،٨١٣،٨٢٠	٩،٨
ثانوى فنى	كانت أصلا بدون رسوم وكانت الدولة تتحملها قبل الخطة			
دور المعلمين والمعلمات	كانت أصلا بدون رسوم وكانت الدولة تتحملها قبل الخطة			
المعاهد العالية	٢٩،٠٥٢		٩٦١،٠٠٠	١،٠
كليات جامعية نظرية	٥٨،٢٥٥	٢٥	١،٤٥٦،٣٧٥	١،٥
كليات جامعية عملية	٦٠،٧٨٦	٤٥	٢،٧٣٥،٣٧٠	٢،٧
الجملة العامة	—	—	٢٢،٤٧٠،٩٥٥	٢٢،٥

تقدير زيادة دخول الأفراد

نتيجة التوسع فى الخدمات الصحية

البيانات	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	الزيادة
إجمالى الإنفاق على الخدمات الصحية بالمليون جنيه	١٨ر٧	٢٨ر٥	٩ر٨
متوسط نصيب الفرد بالجنيه	٠ر٧٠٤	٠ر٩٦٧	٠ر٢٦٣
عدد السكان بالمليون	٢٥ر٧	٢٩ر٥	ـ
الزيادة فى دخول الأفراد بالمليون جنيه	ـ	ـ	٧ر٨

فاذا جمعنا الآن التحسن الكلى فى توزيع الدخل نتيجة عدالة توزيع الأجور ونتيجة الخدمات المجانية فان الرقم يصل الى ١٣٣ر٢ + ٥٤ = ١٨٧ر٢ مليون جنيه .

وهنا يجب أن نقف لنتساءل :

لمن كانت ستذهب تلك الزيادة المترتبة على عدالة توزيع الأجور، لو لم يكن نظامنا اشتراكيا، ولو كانت التنمية التى حدثت ـ وان كان ذلك افتراضا نظريا بحتا ـ فى ظل نظام رأسمالى ؟

كانت تلك الزيادة ستذهب بالطبع لكبار الاقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يعملون ـ بكل قواهم وبكل وسائل القهر أيام أن كانت السلطات السياسية فى أيديهم ـ على استمرار اضعاف متوسط أجور العاملين .

نعود فنكرر أن فرض تحقيق التنمية فى ظل الرأسمالية لم يكن ممكنا ، وانه كنتيجة لذلك لم يكن من الممكن أن تتحقق هذه الزيادة فى الدخل .

ومعنى ما تقدم ان النظام الاشتراكى ـ الـذى ارتكز عندنا على انتقال السلطة السياسية للطليعة الممثـلة

لقوى الشعب وبالقيادة السديدة ، المؤمنة بالشعب والساهرة على مصلحته مهما كلفها ذلك — قد قطع شوطا هاما فى نقل السلطة الاقتصادية لقوى الشعب العاملة.

هذا الانتقال فى السلطة الاقتصادية تتمثل آثاره فى تزايد النصيب الذى يحصل عليه أفراد قوى الشعب العاملة من دخول الانتاج وهم اليوم يسيطرون على أدواته

ولنتساءل كذلك : من أين تمول الخدمات المجانية التى يحصل عليها أصحاب الدخول المحدودة .

والجواب أنها تمول من حصيلة الضرائب التى تأتى نسبة هامة منها من أصحاب الدخول المرتفعة نسبيا .

ومعنى ذلك أيضا أن هذا التمويل هو طريق آخر لاحداث تأكيد لسيطرة الفئات المحدودة الدخل — والتى يرتفع دخلها تدريجيا — على حساب سيطرة الفئات ذات الدخل الأعلى نسبيا من بين قوى الشعب العاملة نفسها

وهنا تبدو نتيجة واضحة وهى أن ثورتنا كما بينت الأرقام السابقة ومن تحليل هذه الأرقام قد أعطت قوى الشعب العاملة حافزا ثوريا قويا للانتاج .

لقد أصبح النظام فعلا وواقعا فى مصلحتها ، وظهر أثر ذلك فى عدالة التوزيع المتزايدة ، كما يظهر أثر عدالة التوزيع المتزايدة فى تزايد الاستهلاك الذى يترجم الارتفاع الحقيقى فى مستوى المعيشة ودخل الفرد .

الاستهلاك فى الخطة الخمسية الأولى

لا شك أن الاستهلاك خلال الخطة الخمسية الأولى ، قد زاد على المعدلات التى كانت مقررة بشكل يلفت النظر ويستدعى أن نبحثه بالتحليل من نواحيه المختلفة وأبعاده المتباينة ... لكن قبل أن نقدم الاحصائيات والأرقام الخاصة بارتفاع نسبة الاستهلاك عن المعدل يجدر بنا أن نعود لحظة الى الحافز الثورى وضرورة العمل على رفع مستوى المعيشة لأبناء قوى الشعب العاملة وانتشالهم من الهوة السحيقة والتخلف الذى فرض

عليهم زمنا بعد زمن ، حتى يتمكنوا من بذل طاقات العمل المضاعف واللازم لتحقيق البناء الاشتراكى .

واذا ترجمنا هذا الحافز الثورى الذى قررته الثورة بالروح الانسانية والسلوك العادل وجدنا حصيلته تركزت فى انجازات لرفع مستوى المعيشة للطبقات الشعبية العاملة .

ماذا تعنى هذه الاجراءات التى كان من شأنها أن غيرت النمط المعيشى للمواطن العادى من سواد الشعب وزاد دخله بطريق مباشر وبطرق كثيرة غير مباشرة وكان من قبل محروما لا يقوى ولا يقدر على الاستهلاك ؟

ماذا يعنى رفع الحد الأدنى للأجور ـ تحديد ساعات العمل ـ زيادة العمالة ـ مكافآت الانتاج ـ العلاوات الدورية ـ التأمين الصحى للعمال ـ التأمينات الاجتماعية ضد البطالة والشيخوخة ـ التسويق التعاوني ومنع استغلال الوسطاء فى مستلزمات الزراعة ـ التعليم المجانى ـ تخفيض ايجارات المساكن ـ تحديد العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر ... الى آخر هذه الاجراءات الثورية التى اتخذت من أجل رفع مستوى المعيشة لقوى الشعب العاملة خلال الفترة الحرجة من بناء الاشتراكية كضرورة أساسية ولازمة ؟

لقد استطاع المواطن العادى أن يدخل أبواب الاستهلاك وأن يمارس لأول مرة أسلوب المعيشة الكريمة بعد أن كان الاستهلاك قبل ذلك وقفا على القادرين والذين يملكون السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية فى النظم المستغلة .

ولو كان الفرد العادى من ابناء القوى العاملة للشعب فى غير حاجة شديدة الى الفوائد الاقتصادية والمادية والمعنوية والصحية التى قدمها له المجتمع الاشتراكي عن رضى ، فى صورة حافز ثورى للانتاج ، لما أقدم على طرق أبواب الاستهلاك ، ولكان قد اتجه الى استثمار وادخار كل ما وصل الى يديه ... لكن الحاجة الملحة والرغبة فى الحياة الكريمة هى التى دفعت القوى المحرومة أن تدخل بالثورة والاشتراكية والعدل الاجتماعى أبواب الاستهلاك .

لقد كانت الزيادة فى الاستهلاك مع زيادة الانتاج دلائل الصحة فى المجتمع الذى أصبح يموج بالأمل والعمل والطمأنينة .

ويمكن أن نرجع الزيادة فى الاستهلاك الى عوامل كثيرة ، منها:

١ ـ تزايد الدخل فى حد ذاته وما اقترن بذلك من تزايد فى عدد العاملين الذين دخلوا لأول مرة ميدان الاستهلاك من أبواب لم تكن مفتوحة أمامهم من قبل .

٢ ـ عدالة التوزيع التى تحققت بالقوانين الاشتراكية والقرارات الثورية والاجراءات التى اتخذت من أجل تقريب الفوارق بين فئات الشعب ... فمبلغ الـ ١٨٧ مليون جنيه الذى تولد عن عدالة التوزيع خلال سنوات الخطة لابد أن النسبة الكبرى منه ذهبت الى الاستهلاك .

٣ ـ تزايد السكان السنوى بمعدلات تعد من أعلى معدلات العالم ، وقد ضاعف من نسبة الزيادة هذه قلة عدد الوفيات ، نتيجة للرعاية الصحية التى وفرتها الدولة، والضمانات، وارتفاع مستوى معيشة العاملين وأسرهم ... وقد ارتفع عدد السكان من ٢٥ مليون و ٦١٥ ألف نسمة فى سنة الأساس ، الى ٢٩ مليونا و ٤٥٦ ألف نسمة سنة ١٩٦٥/٦٤ ، أى بمتوسط سنوى قدره ٧٦٨ الف نسمة ، يدخلون ميدان الاستهلاك كل سنة بالاضافة الى عدد السكان .

٤ ـ التوسع فى الانفاق على الخدمات الحكومية بكافة أنواعها توسعا كبيرا ، تعويضا عن التخلف والاهمال الطويل الذى لقيه الشعب على أيدى النظم السابقة للثورة ، وقد زاد هذا الانفاق على الخدمات الحكومية من ٢٢٨ر١ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/٥٩ الى ٤٣١ر٣ مليونا من الجنيهات سنة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ٢٠٣ر٢ ملايين من الجنيهات، وبنسبة فى الزيادة قدرها ٨٩ر١٪ على سنة الأساس

٥ ـ تزايد الأجور بمعدلات كبيرة خلال سنوات الخطة ... فقد زادت الأجور من ٥٤٩ر٥ مليونا من الجنيهات فى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ الى ٨٧٨ر٩ مليونا من الجنيهات ... واذا راجعنا جداول الاستهلاك وجدنا أن هذه الزيادة بلغت حدها الأقصى فى المواد التموينية والاساسية اللازمة لمعيشة كل فرد فى مجتمع ثورى اشتراكى عادل ، والتى تؤكد الارتفاع بمستوى هذه

المعيشة الى القدر العادل الكريم .

ولقد بلغ التطور فى الاستهلاك النهائى كما يلى :

● الاستهلاك النهائى عام ٥٩/٦٠ بالأسعار الجارية وبسعر السوق ١١٩٩٫٧ مليون جنيه .

● الاستهلاك النهائى عام ٦٤/٦٥ بالاسعار الجارية وبسعر السوق ١٧٦٢٫٢ مليون جنيه

● الزيادة فى الاستهلاك بلغت ٥٦٢٫٥ مليونا من الجنيهات على سنة الأساس أى بنسبة فى الزيادة تبلغ ٤٦٫٩٪ على سنة الأساس .

واذن يمكن القول بأن الحافز الثورى كان يهدف الى الارتقاء بمستوى معيشة أبناء القوى العاملة للشعب ، للاندفاع فى البناء والانتاج بكل طاقاتهم وابداعهم ، بعد أن لمسوا بالواقع أن المجتمع الاشتراكى وحده هو الذى حقق هذه الطفرة لهم ، ورفعهم من حياة لا تليق بالانسان الحر فى وطن حر الى مستوى الحياة العزيزة .. وأن مستوى الحياة هذا يستمر فى الزيادة مع الاستمرار فى زيادة الانتاج ورفع المستوى الانتاجى كما وكيفا ، وذلك تدعمه الحقيقة بأن « العبيد يقدرون على حمل الأحجار ولكن الأحرار وحدهم هم القادرون على الابداع والخلق والارتفاع الى آفاق التطور والرقى الانسانى فى كل مجالاته » .

ولقد أكد الاتجاه الانسانى والواقعى ، الذى فرضته الثورة المصرية على نفسها ، ولاء منها لقوى الشعب العاملة ، وايمانا بالقيم الأصيلة للمجتمع الذى نبعت منه ، وثقة بقدرة الشعب ووعيه فى بنائه للاشتراكية فوق أرضه بالحق والعدل والكفاية ـ أكد أن « الحافز الثورى » كان المنطلق السليم ، الذى يمكن معه أن نمر فوق جسر المرحلة الحرجة بقوة ، وأن نحقق بعد ذلك معدلات معتدلة فى تزايد الاستهلاك ومعدلات متزايدة فى الانتاج ، بحيث يبدأ اليوم التلاقى والتوافق بين القوانين الاقتصادية والاتجاهات الانسانية فى ظل التزايد المستمر للانتاج ، والارتفاع بمستواه ، وبانتاجية العاملين ، الذين أخذوا حقهم العادل كاملا .

الفصل الثاني

مشاكل الخطة الخمسية الأولى .. وصعوباتها

لم يكن الهدف من التحليل الذى قدمته فى الفصل الأول ، وما أوردت من بيانات وارقام ، محاولة للوصول الى القول بأن الخطة الخمسية الأولى ، كانت خطة متكاملة الجوانب لم يشـــبها أى قصور ـ تخطيطا واعدادا وتنفيذا ـ أو أنه لم يكـن فى الامكان ابدع مما تحقق خلالها ...

ذلك أمر ليس فى الحسبان ... ولن يكون ... والهـــدف الحقيقى من الفصل الاول هو بيان وتحليـل للتغيـير الذى تم فى صورة المجتمع خلال سنوات الخطة ... ولم يكن غير ذلك ...

وعلى العكس تماما فاننى أول من يقول ان الخطة الخمسيـة الأولى صادفت المشاكل وواجهت الصعوبات الكثيرة .

وتقتضى الأمانة أن القى مزيدا من الضوء على الجوانب السلبية فى الخطة الأولى ـ بغير مواربة وفى صراحة تامة ـ حتى نستبين خطانا ونستزيد خبرة وتجـربة ، ونحـن نمضى بعـون من الله وبفضل القيادة الرائدة ، وبقدرة هذا الشعب العظيم ، لتحقيق المزيد من الانتصارات وتنفيذ مزيد من خطط التنمية الشـاملة الطموحة ، حتى تصل بنا الى آفاق الأمانى التى نتطلع اليها ...

ويمكن تحديد أهم النواحى السلبية فى الخطة الأولى ، فيمـا يلى :

أولا : ضعف معدل النمو فى السنتين الاولى والثانية من الخطة .

ثانيا : التأخر فى تنفيذ بعض المشروعات الرئيسيـــة فى بداية الخطة .

ثالثـــا : عدم تحقيق التوازن الكامل والــدقيق بين مختلف القطاعات .

رابعــا : عدم استكمال أجهزة القطاع العام ، لتحقيق الكفاية والقدرة المطلوبة منها •

خامســا : القواهر الاستغلالية للقطاع الخاص فى عمليات التنمية

سادسا : العجز في ميزان المدفوعات

سابعــا : عدم الاستفادة بمزايا بعض السلع المصرية فى التصدير عند وضع الخطة

ثامنـــا : المركزية الموروثة من النظام المتخلف المســـتغل ، والنقص فى بعض نواحي التخصص الفنى والادارى.

تاسعــا : عدم التركيز على الكفاية الانتاجية ومنحها العنـاية اللازمة لرفع مستوى انتاجية الفرد •

أولا ــ ضعف معدل النمو فى السنة الثانية للخطة

كان من أهم الصعوبات التى تركت آثارها على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، ضعف معدل النمو الذى حدث فى الســنة الثانية للخطة (٦٠/٦١) على ما يتضح من الجدول التالى :

السنة	٥٩/٦٠	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥
الدخل	١٢٨٥,٢	١٣٦٣,٥	١٤١١,١	١٥٣٦,٧	١٦٦٩,٧	١٧٦٢,٢
معدل نمو الدخل بالنسبة للسنة السابقة	—	٦,١٪	٣,٥٪	٨,٩٪	٨,٧٪	٥,٥٪

ويتضح من هذا الجدول ان السنة الثانية من الخطة (٦١/١٩٦٢) حققت معدلا ضعيفا جدا من معدلات نمو الدخل • وبتحليل أسباب

هذا الضعف فى معدل النمو فى تلك السنة يتضح أنها نتيجة لما حدث من تدهور فى الانتاج الزراعى خلالها ، بل أن الانتاج الزراعى فى السنة الأولى من الخطة، كان قد انخفض بعض الشيء عنه فى سنة ٥٩/٦٠ على ما يتضح مما يلى :

قيمة الانتاج الزراعى

من ٥٩/٦٠ حتى ٦٤/١٩٦٥

السنة	قيمة الإنتاج الزراعى بالأسعار الثابتة وبالمليون جنيه	نسبة الزيادة عن العام السابق له
٥٩/١٩٦٠	٤٠٥	
٦٠/١٩٦١	٤٠٢,٧	– ٠و٦ % عجز
٦١/١٩٦٢	٣٧٣	– ٤و٧ % عجز
٦٢/١٩٦٣	٤٢٦,٤	١٤و٣ %
٦٣/١٩٦٤	٤٥٢,٩	٦و٢ %
٦٤/١٩٦٥	٤٧٧	٥و٣ %

كان من الطبيعى أن تأتى معدلات السنة الأولى من الخطة فى التنمية ، أقل من المستوى المقدر لها ، فتلك نتيجة واجهتها كل الدول التى مارست أو تمارس التخطيط الشامل لأول مرة .

لكن السنة الثانية فى تطبيق الخطة جاءت ، وجاءت معها تحديات قاسية لارادة التصميم .

ان انخفاض الانتاج الزراعى فى السنة الثانية من الخطة ، قد ترتبت عليه آثار خطيرة ، انعكس بعضها على السنة الثانية نفسها ، وامتد بعضها حتى نهاية الخطة ...

ومما زاد فى خطورة هذه الآثار أن الاقتصاد القومى حتى ذلك

الحين ، كان يعتمد اعتمادا أساسيـــا على الزراعة وبالذات على محصول القطن ، الذى أصيب عام ١٩٦١ بنقص بلغ ثلث قيمة المحصول .

وبالقياس الاقتصادى فان القطن لا يمثل محصولا رئيسيا فى القطاع الزراعى وحسب ، لكنه يمثل الى جانب ذلك ، عمـــادا اساسيا فى الاقتصاد القومى ... والعجز فى محصوله بهذا القدر ، معناه كارثة تصيب الفلاح المنتج ، وتسبب نقصا فى الانتـــاج الداخلى ، وكذلك فى الدخل القومى .. ومعناه أيضا قصــــور فى صادراتنا الى الخارج التى تمثل موردا رئيسيا للعمـــــلات الأجنبية مما أدى الى عجز فى المدفوعات .

هبطت صادرات القطن من ١٢١٫٨ مليون جنيه سنة ١٩٦١/٦٠ الى ٨٨٫٨ مليون جنيه فى ٦٢/٦١ ، وترتب على ذلك هبوط قيمة صادراتنا من ١٨٩ جنيه الى ١٥١ مليون جنيه ، الامر الذى اوجد قفزة ضخمة فى عجز الميزان التجارى فى تلك السنة .

ومن ناحية أخرى صدرت القوانين الاشتراكية العظيمة فى شهر يوليو من السنة نفسها مما أحدث أثرا كبيرا فى زيادة الاستهلاك لدى الفئات المستفيدة من الشعب وترتب على ذلك هبوط فى المدخرات المحلية فى السنة الثانية من الخطة عن مستواها حتى فى السنة الأولى ، بل عن مستواها فى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ .

كل هذا يحدث فى نفس السنة التى واجهت نقص الانتاج وما ترتب عليه من ضعف فى نمو الدخل .

وقياسا على القواعد الاقتصادية ، كان علينا فى هذه السنة أن نخفض من خطة التنمية فورا ، ونقلل من وارداتنا الى أن نستعيد التوازن فى مدفوعاتنا وموقفنا الاقتصادى .

وبالقياس الاقتصادى أيضا فان الانتاج الزراعى يعـد قطاعا خاصا ، مهمة الدولة ازاءه ، أن ترعاه وتوفر له ما يحتاج اليه من مستلزمات ، وقد فعلت الدولة ذلك . وحينما حلت كارثة القطن أمر الرئيس جمال عبد الناصر باستيراد المبيدات بالطائرات وأن تباع للفلاح بالسعر الرسمى دون أى زيادة .

وبرغم أن الدولة أدت دورها القومى والاجتماعى تجاه زراع القطن ، الا أن ارادة العمل الانسانى ، النابعة من طبيعة هــذا الشعب وقيادته ، حدت بالرئيس جمال عبد الناصر أن يصدر قرارا بتعويض الدولة للمواطنين من المنتجين للقطن الذين أصيب محصولهم ، يعطى لهم التعويض حقا وليس احسانا .

بذلك دفعت الدولة ضريبة مزدوجة واجبة الأداء ، ولا يقابلها عائد أو نمو فى الانتاج ، لكن مجتمعنا استلهم هــذا الاتجاه من ايمانه بالقيم الروحية وبالمشاركة الاجتماعية الكريمة وبالعلاقات الانسانية التى تسود كل أبناء القوى العاملة للشعب .

وهبوط المدخرات المحلية كان مرده للأسباب التى ذكرتهــا والتى تتضح فيما يلى :

المدخرات المحلية

٥٩/ ٦٠	١٧٥ر٩ مليون جنيه	٦٢/ ٦٣	١٩١ر٦ مليون جنيه
٦٠/ ٦١	٢١٠ر١ مليون جنيه	٦٣/ ٦٤	٢٣٦ر٨ مليون جنيه
٦١/ ٦٢	١٦٤ر٧ مليون جنيه	٦٤/ ٦٥	٢٨٨ر٤ مليون جنيه

اما عن الآثار التى استمرت الى ما بعد السنة الثانية نفسها فتتلخص فى الآتى :

١ ــ أن هبوط محصول القطن دائما يمتد أثره فترة بعد السنة التى يحدث فيها ، ولقد ظل تأثير هذا الهبوط فى عام ٦١/ ٦٢ ، من عوامل ضعف الادخار الى حد ما خلال السنة الثالثة ، رغم أن الدخل فى هذه السنة الثالثة قد زاد بنسبة كبــيرة ، الا أن الادخار المحلى فى السنة الثالثة ظل أقل من ادخار السنة الأولى للخطة والذى بلغ حوالى ٢١٠ ملايين جنيه ، وأن كان الادخار فى السنة الثالثة قد زاد عنه فى السنة الثانية بحوالى ٣٠ مليــون جنيه ، فانه لم يكن موازيا للمعدل المقدر له .

٢ ــ لو أن السنة الثانية فى الخطة حققت نموا فى الدخل بنفس معدل السنة السابقة لها ــ ولا نقول أكثر منه كما هو مفروض ــ لترتب على ذلك ، مع مضاعفة هذا النمو فى السنوات التالية،

وصول الدخل فى نهاية الخطة الى أعلى كثيرا من المستوى الذى حققه

٣ ــ وبافتراض ان النمو فى الدخل قد وصل الى النسبة المقدرة له من قبل أو بلغ ما حققته السنة السابقة له ، فان النتيجة الحتمية والتلقائية أن تزداد المدخرات نفسها عما وصلت اليه ... وكان الأثر الذى سيحدث بالطبع هو انخفاض اعتمادنا على العالم الخارجى، وبالتالى انخفاض العجز مع العالم الخارجى عما حدث بالفعل ..

ويكفى أن نشير هنا الى أنه لوكانت مدخرات السنتين الثانية والثالثة قد بلغت مستوى السنة الأولى ــ والمفروض منطقيا أن تتعداها كثيرا ــ لكانت المدخرات المحلية قد زادت ــ فى هاتين السنتين وحدهما ــ بحوالى ٦٠ مليون جنيه ولكان عجزنا فى المدفوعات مع العالم الخارجى خلال الخطة ينخفض بهذه القيمة.

٤ ــ ترتب على عجز صادراتنا فى السنة الثانية ، نقص النقد الأجنبى الذى عاد علينا ... وبالتالى نقص السيولة النقدية الأجنبية لدى البنوك . عندما اضطرت البنوك لمواجهة تمويل الاستيراد العادى من الخارج ، ولم تجد النقد الاجنبى الكافى لديها ، فاضطرت الى التوسع فى استخدام قروض مصرفية قصيرة الأجل من البنوك الأجنبية ... ومن المعروف أن هذه القروض المصرفية القصيرة الأجل تخلق ضغطا قويا على حصيلة النقد الأجنبى ، اذ أن المطالبة بها وبأرباحها العالية ، تحل بعد فترات قصيرة .

هذا كله ينبهنا الى أهمية الانتاج الزراعى فى تشكيل التطور، ويبين كذلك أن أى جهد لمنع تدهور الانتاج الزراعى فى أى سنة من السنين ، مهما كان الجهد كبيرا ، لا يقارن بالآثار الضارة على التنمية بسبب تدهور الانتاج الزراعى ؛ مما قد يمتد الى سنوات بعد السنة التى يقع فيها التدهور .

ثانيا ــ التأخر فى تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية فى بداية الخطة

ونقصد هنا بعض المشروعات الرئيسية الضخمة التى تعتبر فى

نظر شعب الجمهورية العربية المتحدة ركائز قوية للاقتصاد والتطور والنمو ، وهى فى الوقت نفسه حصيلة المعارك السياسية والاجتماعية والقومية والعسكرية والنفسية لشعبه مصر ، وقد تشابكت هذه المعارك معا وكأنها حلقات مسلسلة متتابعة ومترابطة، ولذلك كان لها أهمية بالغة فى حياة شعب مصر ..

وأهم هذه المشروعات التى هى أمل عزيز وارادة حتمية بالنسبة لمجتمع الثورة ، لكنها كانت مع بداية الخطة متخلفة فى التنفيذ :

● كانت معدلات التنفيذ فى مشروع السد العالى متخلفة بما يعادل سنة كاملة حتى خريف سنة ١٩٦٢ .

● كذلك الحال بالنسبة لمشروع تهجير أهالى النوبة الى وادى كوم أمبو وانشاء ٣٣ قرية لتضم ١٧ ألف مسكن مع كل ما يلزمها من المرافق والخدمات واستصلاح الاراضى اللازمة للسكان الجدد .

● ولحق التأخير مشروعات الرى الحوضى ، وتحويلها الى رى دائم الى جانب مشروعات استصلاح الأراضى .

ولا شك أن النتيجة الحتمية لأى تراخ أو تردد ازاء هذا التخلف ، سيتحول الى عجز وقصور فى أمكانية شعب مصر انجاز المشروعات الكبرى ، وكانت آثاره ستنعكس فى اتجاهات ثلاثة :

الاول : ان خطة التنمية الاولى لن تتحقق فى موعدها .. وبرغم أن هذه المشروعات الكبرى لن تؤتي ثمارها فى الخطة الخمسية الاولى ، التى تكفلت بأغلب تكاليفها ، الا أن استكمالها فى موعدها يعد تدفقا للخير من مصدر رئيسي جديد من مصادر الثروة القومية .. وتأخير انجاز مثل هذه المشروعات الكبرى شهرا واحدا عن الموعد المحدد يعنى خسارة محسوبة تصيبه الدخل القومى ، وتبلغ قيمتها ملايين الجنيهات .

الثانى : تعدهذه المشروعات الكبرى ـ مثل: السد العالى، والتهجير ، ومشروعات الرى ، ومشروعات الاستصلاح ـ وحدات عمل متكامل ... اذ لا يمكن التركيز على تعويض التخلف فى تنفيذ مشروع السد مثلا ، واهمال العجز فى التهجير أو التأخير فى

استصلاح الأراضى أو مشروع التحويل ...

وهذه الاعمال الضخمة كانت تحتاج الى مضاعفة الأعباء ، ومضاعفة الأيدى العاملة ومضاعفة الأجور ومضاعفة فترات العمل حتى يمكن تعويض التخلف الذى كان موجودا ... وزيادة على ذلك يتم تحقيق الكفاية لنصيب كل سنة آتية من خطة العمل فى هذه المشروعات الضخمة الطويلة الأمد ، والتى لا تعطى عائدا فى سنوات التنفيذ ، وقد وقعت أغلبها فى الخطة الخمسية الأولى .

الثالث : ان الدول الاستعمارية التى حاولت بكل السبل أن تحول دون تنفيذ هذه المشروعات الكبرى ، كانت تشن حملات التشكيك فى قدرتنا ونجاحنا ... بل كانت تنفث سمومها ضد معنويات الشعب ، مدعية اخفاقنا فى اقامة هذه المشروعات ، حتى يفقد الشعب ثقته بنفسه وامكانياته ، وحتى يفقد العالم ثقته بقدرة شعبنا على ارتياد أصعب المجالات ... وكان لابد أن نحفظ للشعب ثقته بنفسه وبقدرته مهما كلفنا ذلك من الانفاق على مشروعات تعد فى ذاتها حجر الزاوية فى طريق التطور ومجالات الانطلاق الاقتصادى .

ان تحويل أراضى الحياض الى رى مستديم - على سبيل المثال - استلزم انشاء شبكة من الترع الرئيسية والفرعية تبلغ أطوالها ٢١ ألف كيلو متر ، الى جانب القناطر والكبارى والطلمبات وغير ذلك ... وكان هذا يقتضى منا تشغيل ٣٠٠ ألف عامل يوميا ، لكى يتم تعويض التخلف السابق ويتحقق المشروع فى مواعيده المقررة . كذلك فان الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع السد العالى فى موعدها ، بل قبل موعدها ، استدعى تركيز كل الجهود ، وتوجيه الأعداد الضخمة من العمال والفنيين نحو العمل فى السد . وواصل العاملون ليلهم بنهارهم حتى يستمر العمل فى المواقع العديدة بالسد ٢٤ ساعة كل يوم ، واستخدمت كميات هائلة من مواد البناء ، ووجهت كل امكانيات النقل اللازمة لذلك . وكان لابد من توفير المواد الغذائية الكافية للعاملين هناك ونقلها الى أسوان ... الى آخر مستلزمات العمل

الشجاع القادر ... حتى انتصرت ارادة العمل والحياة ...وقد استمر التركيز فى هذه المشروعات الضـــخمة المتكاملة ــ والتى لا تعطى عائدا فى الخطة الخمسية الأولى ــ مدة سنتين كاملتين .

ومن ناحية أخرى كان هناك تأخير فى السنتين الأولى والثانية من الخطة فى استصلاح مساحات الأراضى المقررة ... فوجهت جهود أخرى للعمل والاستصلاح بكل ما أوتينا من قدرة على قهر الصعاب الى أن تحقق النجاح بعون من الله ... والجدول التالى يبين ما تم استصلاحه على مدار سنوات الخطة :

مساحات الأراضى المستصلحة

فى سنوات الخطة الخمسية الأولى بالفدان

١٩٦١/١٩٦٠	٢٨٢٧٣
١٩٦٢/١٩٦١	٨٩٣٣٠
١٩٦٣/١٩٦٢	١٢٢٣١٣
١٩٦٤/١٩٦٣	١٥٩٤٣٥
١٩٦٥/١٩٦٤	١٣٧٠٠٠
المجموع	٥٣٦٣٥١

ويتبين من هذا الجدول أنه فى السنة الأولى لم يستصـــلح الا حوالى ٢٨ر٣ ألف فدان وفى السنة الثانية حوالى ٨٩ر٤ ألف فدان ، بمتوسط سنوى حوالى ٥٩ ألف فدان .

● من الواضح أننا لو كنا سرنا بهذا المعدل فى السنوات التالية، لمـا أمكن الاستفادة من مياه السد العالى بالصورة المرجوة .

● من هنا ركزت الجهود أيضا فى السنتين الثالثة والرابعة من الخطة للارتفاع بهذا المعدل حتى استطعنا فى الخطـــــة الأولى استكمال استصلاح أكثر من ٥٣٦ ألف فدان وكان المقدر أن تصل الى نصف مليون فدان فقط .

وهنا ايضا ـ بجانب اعمال السد وبجانب أعمال التهجير وغيرها ـ وجهت نسبة كبيرة من قدرة جهاز التشييد والبناء نحـو الأراضي المقرر استصلاحها مع ما استتبع ذلك من استخدام مواد التشييد ، وطاقة النقل والايدى العاملة والاجهزة والآلات .. ودفعت أجور ونفقات لم يكن لها عائد في الخطة الخمسية الأولى .

نتائج التركيز لتعويض التأخير في تنفيذ المشروعات الكبرى

ترتب على هذا التركيز ما يأتى :

١ ـ ندرة مواد البناء والتشييد بالنسبة للقطاعات الأخرى وخاصة قطاع الاسكان ... ولم يكن مقبولا أن نترك استكمال بناء السد العالى وألا نحققه في موعده بل في أقل من المدة المقررة له ... ولا كان مقبولا أن نغفل استصلاح الأراضي ، لنهتم باقامة أعداد ضخمة من المساكن العادية . ولم يكن مستساغا من الناحية الانسانية والوطنية الا نقيم لأبناء النوبة قراهم ومساكنهم ومستلزمات حياتهم الجديدة التى نقلتهم الخطة الأولى اليها في وادى كوم أمبو ... ومن هنا كان تأخير قطاع الاسكان في تنفيذ مشروعاته ، وخاصة في المساكن الحضرية .

٢ ـ ظهور بعض اختناقات في النقل والتشييد ؛ استغلها أصحاب القطاع الخاص الذين يملكون وسائل نقل ويقومون بأعمال البناء ، فرفعوا أسعاره ، مما ظل واضحا خلال السنوات التالية في الخطة .

٣ ـ كانت أجور العاملين ـ الذين عملوا في هذه المشروعات ، لانجازها ولتعويض التخلف والقصور السابق ـ تنفق في الاستهلاك غالبا مما أوجد ضغطا استهلاكيا ، لم تكن تقابله زيادة في انتاج السلع المادية ، لان السد العالى ، واستصلاح الاراضى ، ومشروعات التحويل من الرى الحوضى الى الرى المستديم لا تؤتى انتاجها الا بعد انجازها تماما ، والارض المستصلحة لا تؤتى ثمارها المرجوة الا بعد سنوات من الاستزراع ...

ومن المهم الاشارة هنا الى ثلاث حقائق ، لو أن معدل التنفيذ

فى هذه المشروعات الكبرى كان يسير بالسرعة المطلوبة فى السنتين الاولى والثـــانية :

١ ـ كان يترتب على ذلك توزيع ما استخدم من مواد ، وطاقة نقل ، وما وزع من أجور فى السنتين الثالثة والرابعـة من الخطة بصورة أخف .

٢ ـ كنا نتلافى حدوث الاثار التى ذكرناها بالتفصيل وانعكست على السنوات الثلاث الاخيرة ، أو على الاقل كانت تقع بصـورة طبيعية خلال هذه السنوات .

٣ ـ لو سارت الخطة فى سنواتها الاولى بدون قصور فى تنفيذ هذه المشروعات الكبرى لاستطاعت الخطة الاولى ولا شك أن تجنى من هذه المشروعات عائدا مجزيا بعض الشىء فى السنوات الاخيرة منها ، يسد جزءا كبيرا من الثغرة المتسعة بين نسبة الاستهلاك ونسبة الانتاج ... ولامكن تحقيق التحسـن الواضح فى ميزان المدفوعات .

هكذا تحملت الخطة الخمسية الاولى وسنواتها الثلاث الآخـيرة على وجه خاص العبء الكبير فى هذه المشروعات ـ اعدادا وتنفيذا، تمويلا وعمـلا ، تأهيلا وبناء ... وقد بلغت قيمـة الاستثمـارات فى هذه المشروعات الكبرى وحدها خـلال السنوات الاخـيرة من الخطة ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه حتى نتمكن من دفـع الخطى بسرعة مضاعفة لانجازها فى مواعيدها المقررة معا .

ان الخطة الاولى وهى تضاعف الجهد ، وتحقق هذه الاستثمارات الضخمة ، كانت على يقين ان انتاج هذه المشروعات الكبيرة سوف يبدأ فيضه وعائده فى السنوات التالية للخطة باذن الله ، ولن يكون لها نصيب من عائد ما تحملت .. وكأن المعادلة التى فرضـــــها العمل الوطنى وفرضتها التنمية وتحقيق هذه المشروعات الكبرى فى مواعيدها ... أن تتولى الخطة الاولى التمويل والتنفيذ والبناء بدون عائد وأن تبدأ الخطة الثـــانية من جنى العـائد والطـاقة والانتاج .

ثالثا ــ عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات

(ا) لقد ورث مجتمعنا من رواسب الماضي ظاهرة خطيرة ، هي انفصال كل جهاز من الاجهزة القائمة على تنفيذ المشروعات بعقلية القطاع الذى تتبعه ولمصلحته فقط ولو أدى ذلك الى الاضرار أو اللامبالاة بغيره من القطاعات ... وذلك ينتج عنه أن كل جهاز يهمل النظر بالقدر الكافى لما يرتبط بهذا القطاع من مشروعات اخرى وقطاعات غيره فى المجتمع ، وكلها تنتظم فى اطار حى واحد ومتكامل هو اطار الاقتصاد القومى .

ويجب الاعتراف بأننا لم ننجح بعد النجاح الكامل فى علاج هذه المشكلة المترسبة من النظام القديم البالى ... واذا كانت قد بذلت فى هذا السبيل جهود لا بأس بها فمن الواجب أن نواصل بذل الجهد الكبير حتى تقضى على هذه الظاهرة قضاء جذريا

وكان من آثار ذلك أن اندفع كل قطاع فى تنفيذ بعض مشروعاته دون أن يتم الربط والتنسيق الزمنى أو البشرى أو المادى بين ما ينفذه هو ، وبين ما يلزم تنفيذه من القطاعات الاخرى استكمالا لهذا المشروع أو ذاك ...

وظهر ذلك بصورة مجسمة فى بعض مشروعات الادارة المحلية ، التى كانت متعطشة لتنفيذ المشروعات الكثيرة والمختلفة ، فكان المستشفى يقام مثلا ويتأخر وصول الاجهزة اللازمة ، أو لا يحصل على كل ما يلزمه من اخصائيين وأطباء فور الانتهاء من التشييد ..

كان المصنع يقام ويتم تركيب الاجهزة ، قبل توصيل القوى الكهربائية .. أو كانت آلات المصنع تصل قبل أن تستكمل مبانيه أو قبل أن ينتهى تمهيد الطرق الموصلة اليه ، أو كان المصنع يقام وتتم كل المنشآت اللازمة ويكون هناك قصور فى توفير المواد الخام اللازمة ونقلها اليه بالسرعة الكافية ...

وقد ظهر خلال المتابعة السنوية لتنفيذ الخطة وتقييم خطوات العمل الوطنى أن بعض المشروعات نفذت ، دون أن تتأكد الجهة المنفذة من سير التنفيذ بواسطة الجهات الاخرى المرتبطة بها أو

المعتمدة عليها والمشتركة معها فى عمليات التنفيذ بنفس المعدلات.

وعلى الفور تمت مواجهة هذا الموقف عن طريق تعديل أسلوب الميزانية السنوية فى السنتين الاخيرتين من الخطة بما يحقق تكامل المشروعات وتناسقها ، مهما اختلفت قطاعات التنفيذ أو جهات الاعداد ..

(ب) أما الوجه الاخر من عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات ، فكان أيضا من ميراث المجتمع القديم ، حين كانت هناك أجهزة ومؤسسات متشابهة فى الانتاج ، لكن كلا منها كانت تعمل بطريقتها واسلوبها وأهدافها الخاصة ...

ولقد ظلت الى فترة طويلة فى الخطة الخمسية الاولى ، هذه الظاهرة برغم اختلاف مفهوم التطور الاقتصادى الشامل فى المجتمع الاشتراكى عن سياسة التنافس غير المشروع والتصارع والانفصال الذى يوجد فى أجهزة متشابهة فى المجتمع الراسمالى ...

ومن ناحية أخرى فان انتاج الوحدات الصغيرة سواء كانت شركات أم مؤسسات أم أجهزة ، يتحمل نفقات كثيرة ، تضعف ولا شك من القدرة الاقتصادية والانتاجية ومن الكفاية الفنية ..

وبدأ تجميع وحدات الانتاج الصغيرة ذات العمل المتشابه والانتاج الواحد فى وحدة اقتصادية كبيرة ، أصبحت لها امكانيات فعالة وكفاية اقتصادية عالية الى جانب ما أمكن توفيره من النفقات الكثيرة التى تتحملها كل منها سواء فى أجهزة الادارة والرقابة أم فى ادارات الحسابات والمتابعة وغير ذلك . وفوق هذا فان تجميع هذه الوحدات الصغيرة ، ذات النوع الواحد ، يؤلف قاعدة اقتصادية وانتاجية كبيرة ، مما يؤدى الى سهولة الاشراف الادارى والفنى ، والرقابة الحسابية لعمليات الانتاج .

رابعا ــ عدم استكمال أجهزة القطاع العام

وضعت الثورة المصرية منذ بدايتها النواة الاولى للقطاع العام فى المجتمع الاشتركى وهى تهدف من وراء ذلك الى ضمان حسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من أجل الكفاية وفى سبيل

توفير العدل باعتبار أن هذا القطاع ملك للشعب بمجموعه . ولقد وضع النضال الوطنى لجماهير الشعب الاساس للقطاع العام حينما استرد المصالح الاحتكارية وأعادها الى الملكية العامة للشعب. واستمر تزايد القطاع العام تدريجيا من عام ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦١ ... الا أن قوانين يوليو ١٩٦١ وثوريتها العميقة، خطت

خطوات كبرى فى هذا السبيل . ومكنت القطاع العام من موقعه الطليعى وامكانياته ودوره بعد أن أضافت اليه المشروعات الكثيرة الهامة الى جانب ما أنشىء من مشروعات جديدة خلال سنوات الخطة ..

ولقد واجهت القطاع العام مشكلتان رئيسيتان حينما امتدت آفاقه الى أبعاد ما بعد قوانين ٦١ و ١٩٦٣ وهما :

أولا: عدم استكمال الاعداد اللازمة من الكفايات القادرة والقيادات والاجهزة الفنية الكافية التى يمكن أن تحمل مسئولية القطاع العام بعد أن أصبح مداه واسعا وأبعاده ضخمة ليؤدى دوره الطليعى فى خطة التنمية .

ان عدم كفاية الخبرات الفنية مشكلة تواجه كل الدول النامية ... وان كنا أسعد حظا من غيرنا ، حيث قد بدأنا نحمل مسئولية القطاع العام بأعداد من الفنيين تفوق ما بدأت به دول كثيرة غيرنا ..

لكن المشكلة ظهرت بوضوح عندما أسند الى القطاع العام تنفيذ المشروعات الكبيرة التى استهدفتها خطة التنمية ، فى وقت لم يكن القطاع العام يملك أجهزته الفنية الكافية والقادرة بعد .

ولقد أثر هذا الوضع بالضرورة على كفاية التنفيذ فى بعض النواحى وخاصة فى بداية الخطة .

الا أنه مع مرور سنوات الخطة اكتسب القطاع العام خبرات جديدة ، لم يكن من المستطاع أن تتحقق بغير الممارسة العملية ، التى باشرها القطاع العام واقعيا فى تنفيذ مشروعات الخطة ومواجهتها

ثانيا : كانت مشكلة ايجاد قيادات متخصصة وعلى درجة عالية من الكفاية والخبرة العلميــة والفنية للقطاع العــام ، من أصعب المشاكل التى واجهتنا كما واجهت غيرنا من البلاد التى تبدأ تجربة التنمية على نطاق واسع .

وكان أمامنا أحد أمرين :

١ ــ اما تأجيل قيام القطاع العــام نفسه فترة من الزمن حتى نتمكن من اعداد وتوفير القيادات الفنية الكاملة اللازمة له .. وذلك أمر خطير لا يمكن قبوله ، فمعنــاه أننــا كنا نترك ثروة المجتمــع ومشروعات التنمية وغيرها نهبا لاستغلال القطاع الخاص المستغل سنوات قد تطول ، وكان المجتمع وهو يبنى انما يعطى الفرصــة للاستغلال أن ينمو ويضــاعف من حصيلة الاستغــلال التى كان يتطلع اليها الطامعون والمتربصون من المستغلين .

هذا فضلا عن حاجةالقطاع العام دائما الى سنوات من الممارسة والتجربة لا تقل عن السنوات التى كان قد قضــاها فى الخطــة الخمسية الاولى وهو تحت سيطرة الشعب وملك له ...

٢ ــ والحل الأخر هو خلق القطاع العام ، بالقيادات التى يمكن اختيارها فى فترة البدء به ، والعمل باستمرار على تحسين هــذه القيادات كفاية وعددا ، شيئا فشيئا ... وهذا هو الحل الذى تم الاخذ به ...

ولقد اختير الجزء الاكبر من هذه القيادات ، من بين الادارات الحكومية فى كثير من الحالات .. وقد نقلت هذه القيــادات ــ للاسف الشديد ــ روتين الادارة الحكومية والاسلوب البيروقراطى الى القطاع العام . وكان ذلك من عوامل ظهور التعقيدات المكتبية والروتينية التى أصابت بعض جهات القطاع العام وعانت منها ، مما أثر فى كفاية وسرعة تنفيذ بعض مشروعات الخطة ، بل أثر فى بعض الحالات على تكاليفها .

واذن فلابد أن تبذل الجهود المستمرة خلال الخطط المقبــلة ، لازالة هذا الوضع والقضاء عليه ...

وفى رأينا ـ ودون استباق للتحليل الوارد فى الفصل الثالث ـ اننا لن نستطيع مواجهة هـذه المشكلة ، الا عن طريق التكوين السياسى القوى لقيادات القطاع العام ، بحيث تكتسب هذه القيادات ثورية سياسية ، وتنظر الى الامور بالمفهوم والادراك السياسى ، وتحس بالمسئولية السياسية بالاضافة الى خبرتها الفنية والعلمية .. وذلك يجعلها تحطم قيود الروتين والتعقيدات المكتبية ، وتكون قوة انطلاق للقطاع العام دون شك ...

واذا كان عدم استكمال أجهزة القطاع العام قد أثر على الخطة فى كفاية التنفيذ ـ وفى سرعة التنفيذ ـ وبالنسبة لبعض الحالات فى تكاليف التنفيذ ، فانه بالاضافة الى هذا كله ، قد فتح الابواب أمام القطاع الخاص ، وأتاح الفرصة له لكى يقوم بعمليات استغلال فى بعض الميادين .

خامسا ـ الظواهر الاستغلالية للقطاع الخاص

١ ـ فى كل عملية تنمية ، توجد بعض الاختناقات ، التى ترجع أسبابها الى عدم توافر سلعة معينة ، مع الطلب التلقائى عليها ، خاصة اذا كانت هذه السلعة متوقفة على عملية استيراد .. واما لعدم توفر السلعة فى فترة زمنية معينة .

كما يساعد أيضا على هذه الاختناقات ما يقوم به المستهلكون أنفسهم من عمليات تخزين السلع .

٢ ـ اذا لم يكن القطاع العام قد استكمل أجهزته بصورة فعالة ، فان هذا ، بطبيعة الامور ، يوقع القطاع العام فى بعض صور القصور ، أو الاخطاء التى تحدث اختناقات هى الاخرى ، وبالتالى ترفع من التكاليف ...

وكلا هذين العاملين قد حدثت لهما أمثلة عديدة خلال الخطة الخمسية الاولى ، فاستغل القطاع الخاص هذه الامثلة ، وانتهز كل فرصة من هذه الفرص ليقوم بعمليات زادت من الاختناقات

ورفعت من أسعار السلع ومن تكاليف تنفيذ الخطة فى بعض المشروعات .

ومن أهم الامثلة على ذلك مثالان :

(أ) التجارة :

كان التجار يختزنون بعض السلع ، ويخلقون حالة النقص فيها ، بحيث تبدو نادرة ... فى صورة مصطنعة تزيد بالطبع من حدة الاختناقات الموجودة والعادية ، ويستفيدون من ذلك برفع الاسعار ...

ونظرا لضيق دائرة القطاع العام نسبيا حتى الان فى قطاع التجارة الداخلية ، فان القطاع العام لم يستطع أن يتخذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذه العمليات الاستغلالية فى بعض السلع .

(ب) المقاولات :

لجأ جهاز القطاع العام فى المقاولات – بسبب عدم استكمال اجهزته فى البداية ، وبسبب السماح بوجود قطاع خاص للمقاولات الى جواره – الى الاستفادة من جهود القطاع الخاص ، باعطائه عمليات من الباطن ...

ونتيجة ذلك ظهور أثرين :

١ – استغلال القطاع الخاص لهذا الوضع ، فأخذ فى رفع أسعار العمليات التى يعهد اليه بها ، حتى فى ظل عمليات المناقصات ، اذ كان من السهل أن يتفق معا مقاولو القطاع الخاص فيما بينهم ، على حدود دنيا لا ينزلون عنها فى أسعار مقاولاتهم – وقد زاد هذا الاسلوب الاستغلالى من ارباح القطاع الخاص فى المقاولات بصورة استغلالية غير مقبولة .

٢ – زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء ، وهى التى تمثل ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من قيمة استثمارات الخطة الكلية .

وظهر ذلك بوضوح منذ السنة الثالثة للخطة حيث تبين أن تكاليف التشييد زادت بحوالى ٢٥٪ فى تلك السنة عن سنة ٥٩/ ١٩٦٠ ، وأن النسبة الكبرى من هذه الزيادة تركزت فى عوائد حقوق التملك ، أى فى الارباح التى تعود على المقاولين .

وقد اتخذت الدولة عندئذ اجراءات لعلاج هذا الوضع ولمنع هذا الاستغلال ...

ويمكن القول بأن هذه الاجراءات بعد احكام تنفيذها سوف تستبعد أثر هذا العامل .

ولكن يبقى استغلال القطاع الخاص فى التجارة ـ هذا الوضع من شأنه لو استمر أن يؤدى الى ما يأتى :

١ ـ استمرار ظاهرة الندرة المصطنعة واختفاء كثير من السلع وتداولها فى السوق السوداء .

٢ ـ وجود تيار مضاد لاعادة التوزيع مما يضعف أثر تحسين عدالة التوزيع الذى تستهدفه الدولة ـ اذ سيترتب على رفع الاسعار بواسطة التجار زيادة أرباحهم ، مما يقتطع جزءا من دخل قوى الشعب العاملة لكى يذهب الى التجار دون مبرر اقتصادى ـ الامر الذى يترتب عليه حدوث تركيز فى الدخل لمصلحة هؤلاء التجار ـ هذا الدخل الزائد :

(أ) اما أنه يوجه لصور من الاستثمار غير تلك التى تحددها الخطة ، وبذلك تنشأ اختلالات فى التوازن لا يمكن التنبؤ بها ، ويفاجأ الاقتصاد القومى بآثارها بين الحين والحين .

(ب) واما يوجه لبعض صور الاستهلاك فى الكماليات ، فى الوقت الذى نقيد بالضرورة انتاج واستيراد هذه السلع الكمالية ، فترتفع ـ مع هذه الظاهرة ـ أسعارها بشدة ، وتخلق تيار ارتفاع فى الاسعار ..

من هنا فان مواجهة مشكلة التجارة من أهم النواحى التى يجب أن نلتفت اليها فى السنوات المقبلة وعلى ضوء توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر الذى نبهنا اليها مرارا فى مؤتمرات وطنية ومناسبات كثيرة فى الفترة الاخيرة ...

سادسا ـ العجز فى ميزان المدفوعات

من الظواهر التى صاحبت الخطة الخمسية الاولى العجز الذى حدث فى ميزان المدفوعات والذى بلغ حوالى ٤١٧ مليون جنيه

فقد تفقدنا استثمارات قيمتها ١٥١٣ مليون جنيه .

مولنا منها بالمدخرات المحلية ما قيمته ١٠٩٦ مليون جنيه .

ومولنا منها بالاقتراض من العالم الخارجي ما قيمته ٤١٧ مليون جنيه .

ولا شك أن هذا العجز يمثل عبئا على الاقتصاد القومى ، ولكن السؤال الهام هنا هو الآتى :

هل كان يمكن حدوث التنمية الاقتصادية بالمعدل الذى حدث بدون هذا العجز ؟

وهل يمثل هذا العجز خطورة على الاقتصاد القومى ؟

وللاجابة على هذين السؤالين يجب أن نشير الى ما يأتى :

١ ـ انه باستثناء القليل من الدول التى ضغطت استهلاك شعوبها ضغطا شديدا خلال عملية التنمية ـ وهو حل استبعدناه لخلق الحافز الثورى للانتاج ، فان جميع دول العالم التى قامت بعمليات التنمية قد اعتمدت لدرجة ما على العجز الخارجى فى تمويل جزء من استثمارات التنمية اللازمة لها .

حدث ذلك فى الدول التى قامت بعمليات نمو فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ـ من أهم أمثلتها الولايات المتحدة الامريكية نفسها حيث استمر ميزان مدفوعاتها فى عجز حتى الحرب العالمية الثانية ، بسبب عمليات التنمية التى حققها اقتصادها ، بعد الحرب العالمية الاولى .

وبعد أن نما الاقتصاد الامريكى أخذ العجز يتحول الى فائض استطاع أن يسدد الديون السابقة ، وزاد عليها .

وحدث ذلك أيضا فى الدول المتقدمة التى تحطمت اقتصادياتها بسبب الحرب العالمية الثانية : فرنسا ـ انجلترا ـ المانيا ـ ودول أوربية أخرى وهى الدول الاعضاء فى المنظمة الاقتصادية الاوربية .

وعملية اعادة بناء هذه الاقتصاديات تسير فى الاتجاه نفسه مثل عملية التنمية تماما . لذلك اعتمدت هذه الدول على العجز مع

العالم الخارجي ـ خصوصا مع الولايات المتحدة ـ حتى أعادت بناء اقتصادها ...

فليست الجمهورية العربية المتحدة اذن مثلا شاذا فى تاريخ التنمية وفى اعادة بناء اقتصادها ..

هكذا فان أى نظرة الى قضية العجز فى ميزان المدفوعات ، يجب الا تنصب على الخيار بين العجز أو عدم العجز ، انما يجب أن تتركز فى الخيار بين تنمية الاقتصاد القومى لمصلحة الشعب العربى فى مصر أو عدم تنميته ...

٢ ـ اذا سمحنا بمبدأ أمكان حدوث عجز فى ميزان المدفوعات من أجل تحقيق التنمية ، فليس معنى ذلك ان يكون أستخدامه بغير حدود وبدون تحفظات .. المهم والاساس فى هذه الحدود والتحفظات جميعا أن يكون استخدامه مقترنا بزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى حتى ينمو الانتاج .. ويتولد من هذا الانتاج النامى فى المستقبل فائض تصدير ، يسد العجز ..

فهل حدث هذا فعلا ؟ ..

الجواب بالقطع : ان الطاقة الانتاجية زادت بالقدر الذى يسمح فائضها بالتصدير الذى يسد العجز ..

فمع العجز الذى حدث تم ما يلى :

● زادت مساحة الارض المستصلحة فى الخطة الاولى بحوالى ٥٣٦ ألف فدان ، تمثل طاقة ستستخدم لزيادة الانتاج ، ولتحقيق زيادة الصادرات الزراعية جزئيا .

● زادت الطاقة الصناعية فى جميع القطاعات ، مما سيؤتى ثمراته التصديرية المتزايدة بالضرورة خلال سنوات ، ويكفى هنا ذكر البترول والسماد والاسمنت والمنسوجات والغزل .. الخ .

هذا فضلا عما توفره هذه الطاقة الصناعية من الاستهلاك المحلى الذى كان يستورد من الخارج ويخصص له جزء من حصيلة النقد الاجنبى ، وسوف تخصص بعدئذ لمواجهة سد العجز وزيادة التصدير ..

● زادت القدرات الفنية للشعب المصرى فى الوقت نفسه ؛ مما يتيح زيادة صادراته من المعلمين والاطباء والمهندسين وغيرهم من الفنيين الى الخارج ، وهو ما يدر دخلا بالنقد الاجنبى الى جانب الاستغناء عن خبرات أجنبية فى بعض النواحى بعد استكمال هذه الخبرات الفنية ، مما يوفر عملات صعبة كانت تدفع لهذه الخبرات الاجنبية ..

● زادت كفاية قناة السويس وقدرتها على مرور السفن الضخمة بها ، مما يرفع العائد المتولد منها بالنقد الاجنبى ، ومما ييسر استخدام هذا العائد فى سد العجز .

● زادت كفاية قطاع السياحة على اجتذاب واستيعاب أعداد ضخمة من السياح الاجانب والحصول منهم على النقد الاجنبى .

هذه هى الاستخدامات التى ستسمح بمواجهة سد العجز .

وتأتى بعدئذ المدة التى سننتهى خلالها كلية من سد هذا العجز .

وهنا يجب ان نلاحظ ما يأتى :

١ – فى بعض الدول المتقدمة الكبيرة استمرت عملية العجز فى القرن التاسع عشر ما بزيد على ثلاثين سنة حتى أنقلب العجز الى فائض يسد الديون القديمة .

٢ – فى الدول الاقتصادية التى أعادت بناء اقتصادها استمر العجز فى بعضها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٦ ، واستمر فى بعضها الآخر حتى أوائل الستينات ، أى ما بين ١١ سنة و ١٥ سنة ، واذا كان العجز فى هذه الدول قد استمر هذه الفترة ، وهى دول ذات موارد ضخمة وقدرات كبيرة ، فاننا نحاول ان نقضى على تولد العجز تماما خلال الخطة الثانية ، بحيث تقوم الخطة الثالثة والخطط التالية بالسداد من الفائض ، بسهولة ويسر ..

ومعنى ذلك أن فترة العجز عندنا سوف تستمر بالاضافة الى سنوات الخطة الاولى ، سنوات الخطة الثانية كذلك ، وهى فترة ضئيلة جدا بالقياس لما حدث فى الدول المتقدمة المشار اليها .

سابعا ـ عدم الاستفادة بمزايا بعض السلع المصرية فى التصـــدير عند وضع الخطة

أن جزءا كبيرا من القصور فى التصدير خلال سنوات الخطـة وعدم وصوله الى الدرجة المرجوة ، يرجع الى أننا عند وضـــع الخطة سنة ١٩٥٩ لم نخصص صناعات ونركز عليها فى التصدير .. ولم نضع فى الحسبان ضمن أعداد أطـــار الخطة امكانيـة الاستفادة الكاملة من مزايانا فى انتاج بعض السلع التى يمكن أن نخصص مصانع كاملة فيها ، ليكون انتاجها مقصورا على التصدير وغزو الاسواق الدولية وهو قادر على ذلك ولا شك ، اعتمادا على المزايا التى تجعلنا فى وضع أحســن من غيرنا بين الدول المنتجة لهذه السلع .

أن وضعنا النسبى من حيث عناصر الانتـــاج وتوافـــر الخبرة العالية يجعلنا أكثر أمتيازا على كثير من دول العـالم فى انتاج المنسوجات القطنية مثلا ..

وأكبر الدول تقدما فى الصناعة مثلا شعرت بهـذا التفوق الذى نحققه عن جدارة فى أنتاج هذه المنسوجات .. وأصبحت هـذه الدول لا تخشى منافستنا وحسب ، بل أنها اليوم أصبحت ضمن الدول الكثيرة المستوردة لمنسوجاتنا القطنية وللغزل المصرى .

كذلك فان السماد المصرى من السلع الهـــامة التى يتزايد الطلب العالمى عليها سنة بعد أخرى ، ولابد ان نضع فى الحسبان اقامة المصانع التى تكفى الاحتياجات المحلية الى جـانب ضرورة تخصيص مصانع لانتاج السماد المصرى للتصدير ..

ونفس القول ينطبق على صـناعات كثيرة اخـــرى كالبترول والاسمنت والسكر والجلود والملابس الجاهزة .

وفى نطاق السلع الزراعية ، كان من الواجب أن نعمل عـلى زيادة صادراتنا من أنواع اضافية للسلع الزراعية ، نصدرها جنبا الى جنب مع صادراتنا التقليدية من القطن وغـيره ، واذا كانت الخطة الخمسية الاولى قد خطت فى هذا المضمار خطوات طيبة ،

فنحن فى حاجة الى خطوات أكبر .

أن أمكانيات كبيرة يمكن أن تفتح أمام صـــادراتنا من الارز والخضروات والفاكهة والزهــور والبصـــل والثوم . . ولقد واجهت الخطة الخمسية الاولى قصـــورا فى هذه النـــاحية بسبب عدم التنظيم الزراعى والصعوبات التى صادفت عمليـات التصدير ..

أن مناخ بلادنا وموقعنا الجغرافى ، وفترة ظهور كثير من أنـواع الخضر والفاكهة والزهور على مدار السنة ، يجعـل لنا مميزات نسبية هائلة فى التصدير .. ..

ثامنا ــ المركزية الموروثة من النظام المتخلف المستغل والنقص فى بعض نواحى التخصص الفنى والادارى

ورثت الثورة من عهود الاستغلال صــورة المركزية التى كانت تتفشى فى الوزارات والمصالح .. وآمنت الثورة أن المركزيةتتنافى مع روح المجتمع الاشـــتراكى ، وهو يقيم بناءه الاقتصـــادى والاجتماعى على أسس جديدة وثورية .

وبرغم أنه تم خلال الخطة الخمسية الاولى أصدار قانـــون الادارة المحلية ، وحققت أجهزتهـــا نجـــاحا ملحوظا فى تحقيق اللامركزية فى كثير من النواحى ، وبرغم أن قوانين يوليو قـــد ضمنت التمثيل الديمقراطى لقوى الشعب العاملة فى المجـــالس والهيئات والادارات ، ألا ان مزيدا من النجاح سوف يتحقق لمحو هذه السمة الموروثة من مجتمعات ما قبـل الثورة ، وذلك حينما تستكمل التنظيمات الشعبية اجهزتهـا ، وهى التى تستطيع ان تلمس عن قرب مشكلات المجتمع فى القرى والمدن ، وهى تعيش مع الجماهير هذه المشكلات ..

وقد استهدفت القوانين التى صدرت خلال الخطة الخمسية الاولى ، بشأن تنظيم الاجهزة الادارية فى الحكومة ومؤسســات القطاع العام ، أن تؤدى هذه الاجهزة دورها الطليعى فى البنـــاء الاشتراكى ، وأزالة صور المركزية الموروثة ومحو الامتيـــازات

الطبقية من أى نوع ، حتى تكفل التقدير والتقييم السليم مع الحركة السريعة فى كل عمل يؤدى فى المجتمع وللشعب ، سواء كان انتاجا أم خدمات أم ادارة .

وكان لزاما ان يتطور مفهوم الوظيفة العامة بحيث يتلاءم مع قيم المجتمع الاشتراكى وطبيعته وأسلوبه ..

ولقد ضمنت القوانين التى صدرت فى القطاع العام أو للعاملين فى الدولة أن الوظيفة تقوم اليوم على أساس طبيعة العمل وما يتطلبه من مجهود وخبرة وعلم دون الاعتماد على المعيار الشكلى الذى كان مرتبطا بالمؤهل وحده ..

وذلك أفسح أمام المجيدين وذوى الكفايات الترقى الى درجات لم يكن فى مقدورهم أن يصلوا اليها فى الماضى ، كما قضى ذلك على ما كان يحدث عادة من بقاء العاملين فى درجات مجمدة مددا طويلة..

وبذلك أعطت هذه القوانين العاملين مزيدا من المرونة والاستقرار ، بقضى على عوامل القلق والركود التى كانت تحد من ايجابيتهم وكفاياتهم ..

وحين بدأنا تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ـ ضمانا لبلادنا ان تستفيد بكل ما لديها من امكانيات وموارد لتحقيق التنمية الشاملة ـ لم تكن نملك حينئذ الاجهزة الفنية ولا الخبرة العلمية والادارية الكافية لتحقيق برامج التخطيط الشامل كفاية وخبرة ، ودراية عملية .. وكان علينا ان نختار أحد أمرين :

● أما ان ننتظر حتى نتمكن من أعداد وتدريب وتهيئة الاجهزة الفنية الواعية والمدربة على التخطيط الشامل

● واما أن نبدأ بما لدينا من امكانيات وأجهزة فنية ، ليست على درجة عالية من الكفاءة والكفاية حتى لا نتوقف عن المضى فى التنمية الشاملة ، فاذا اخطأت أو حدث تقصير أصلحنا من أخطائنا مع التقييم المستمر لاعمالنا وخطانا .

وكان واضحا أن ايجابية التقدم بالتخطيط العلمى الشامل ، برغم ما سيواجهنا من مشاكل واخطاء ، وما قد يحدث من عثرات خلال تنفيذ الخطة ، هى أفضل من سلبية التوقف عند مستوى

التخلف أو الانتظار خوفا من الخطأ .

ان التقدم خلال الخطة الاولى دون تردد أو خـــوف والمضى بالتجربة والخطأ وبالاعداد القليلة من الخبرات الفنية والادارية ـ هو الذى صنع لمجتمعنا اليوم ذخيرة عالية ومتجددة من الخبرة العلمية والكفاية الفنية والاعداد الهـــــائلة من ذوى الدراية فى المجالات المختلفة .

بل أنهم اليوم ، وبعد سنوات الخطة الاولى ، يعتبرون بمثـابة ذخيرة متجددة وخلايا تتضاعف وتموج بالحياة والامل ، وتستطيع أن تمد الخطة الثانية وكل تجربة جديدة وخطة قادمة بجميـــع احتياجاتها من الذخيرة والعلم والفن والدراية .

تاسعا ـ بعض نواحى الاسراف فى الانفاق وعمليات الانتاج

ليس من شك أن الاسراف ، فى اية صورة وبأى قدر ، يعتبر علة اذا أصابت المجتمع المتطور النامى فان خطورتها تمتد ولاشك الى طاقاته وانتاجه ومدى قدرته على التقدم .

ان العمــل الوطنى يحتاج الى مراجعة أوجه الانفــاق وعاداتنا الاستهلاكية ضمانا لمنع الاسراف الذى لا مبرر له ، سواء حدث هذا الاسراف على المستوى الحكومى ام فى القطاع العــــام أم على المستوى الفردى الخاص .. ولقد نبهنا الميثاق الى هـــذه الآفة فقـــال : « ان الاسراف ، حتى وان لم تتبعه اســـتفادة شخصية هو نوع من الانحراف ، لانه اهدار لثروة الشعب » التى هى طاقة معركة التطوير . وعند متابعة وتقييم الخطة كل سنة تبين لنا أن الاسراف له وجهان :

الوجه الاول :

يتميز بالطابع المظهرى واصحابه يهتمون بالشكل الخارجى اكثر من اهتمامهم بكفايتهم فى الانتاج .

وبدا ذلك على سبيل المثال فى تكاليف الابنية والمنشآت وطابع الاسراف الواضح فيها .

وهناك طابع آخر يتمثل فى الحرص من البعض على الحصول

على امتيازات عينية يختص بها كبار الاشخاص فى الشركات والمؤسسات والاجهزة الحكومية . واذا كانت مقاومة هذا النوع من الاسراف قد بدأت بالفعل الا أنها لم تؤد الى زيادة ملموسة فى الميزانية لكن النظرة اليها يجب أن تتركز من جانب خطورتها الاجتماعية ، لانها تشكل نوعا من الانحراف والروح المظهرية غير المقبولة التى هى عدوة السلوك الاشتراكى

الوجه الثانى :

ويبدو فى عدم رفع الكفاية الانتاجية بالقدر المطلوب ، وعدم الاستفادة بالبحث العلمى ، مما يسبب هبوطا فى نوعية الانتاج فى بعض الاحيان أو ارتفاع تكاليفه فى أحيان أخرى

ان الارتفاع بالكفاية الانتاجية فى ظل الاشتراكية أكثر سهولة منه فى ظل النظام الرأسمالى ، اذا ما أحسنا الاستفادة من التطور العلمى الحديث ومن الاجهزة العلمية المتخصصة لاستخدام الفن الانتاجى المتقدم وتوعية العاملين وتدريبهم

كما أن الكفاية الانتاجية تتوقف — الى درجة كبيرة — على اتقان العامل لعمله والحرص على وسائل الانتاج حتى تزداد هذه الكفاية ويزداد بالتالى أجر العاملين دون ارتفاع فى تكاليفه ، والعكس فى ذلك ينتج عنه اسراف خطر فى اجهزة الانتاج وقيمته .. ولقد كانت الجوانب العديدة من الحافز الثورى الذى حققته الخطة الاولى للارتفاع بمستوى معيشة العاملين ماديا وثقافيا ومعنويا وصحيا ، عوامل اساسية من بين نتائجها دون شك الارتقاء بالكفاية الانتاجية الى المستوى الذى تتمناه .

واذا كانت ثورتنا الاشتراكية قد ردت الى العاملين حقهم فى الاجر العادل وفى التأمينات والحقوق الاساسية التى نص عليها الميثاق فان مسئولية العاملين فى السنوات القادمة هى العمل على تقليل تكلفة الانتاج مع الارتفاع بمستواه حتى يمكن أن يستمر التحسن فى أجورهم ومكافآتهم ويرتفع البناء الاشتراكى شامخا

هذا الى جانب أن الآفاق التى يمكن ان يفتحها التقدم الحديث — بالاسلوب العلمى الصحيح لزيادة الكفاية الانتاجية — انما هى آفاق واسعة أوسع من أن يصل الى مداها التعبير .

الفصل الثالث

الاتحاد الاشتراكى
ودوره فى تحقيق خطط
.. التنمية

قبل أن أتناول دور الاتحاد الاشتراكى العربى ، خلال المرحلة القادمة ، فى دفع خطط التنمية وبلوغ أهدافها ، أرى من الاهمية بمكان أن أعرض عرضا سريعا لأهمية العمل السياسى لتحقيق التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات ، مهما كان مذهبه الاجتماعى ، وأيا كان النظام الاقتصادى الذى يلتزم به ..

وليس جديدا ان يكون التنظيم الشعبى عندنا ــ وهو الاطار الشامل لتحالف قوى الشعب العاملة وحركتها ــ قائدا ومحركا للحياة اليومية للجماهير من أجل تحقيق غاياتها فى التنمية ..

وقد يبدو من النظرة السطحية أن الحديث عن التنمية تقتصر جوانبه على النواحى الاقتصادية والشئون الاجتماعية وحسب ، وأن قضية التنمية هى مهمة العاملين فى المجالات الاقتصادية فقط .. لكن الحقيقة أن العمل السياسى كان وما يزال هو القوة الفعالة والمحركة لاندفاع المجتمعات فى طريق التنمية ، والعمل السياسى المنظم هو القادر على تحريك الجماهير وتحديد الطريق لها وتجسيد الهدف أمامها ..

أن التنظيمات السياسية بأشكالها الكثيرة ، وظواهرها المتباينة ، عبر التاريخ ، كانت وما تزال هى التى تجمع حركة الشعوب دائما نحو هدف سياسى معين ، وتدافع عن الطريق الذى ترسمه نحوه ، وتحميه من الضعف أو التداعى الى مسالك أخرى .. لان الهدف الذى تضعه التنظيمات السياسية مرتبط بها مصيريا ومصلحيا ..

التنمية ودور التنظيمات السياسية فى التاريخ

يؤكد الواقع التاريخى فى وضوح لا يقبل الجدل أن الدول

الاستعمارية ما استطاعت أن تحقق التنميـــة على أرضها الا عن طريق نزح ثروات الشعوب ، واستنزاف جهد أبنائها، واستغلال كل خير تمنحه هذه الارض ، لمصلحة القوى الرأسمالية وثرائها..

لكن .. هل كانت القوى الاستغلالية والرأسمالية بأفرادها ، قادرة أن تغزو دولا وقارات بمفردها ؟.. وهل كانت تستطيع البقاء عصورا متتالية ، تنـــزح ثروات الشعب ، دون ان تكون هناك جيوش معبأة ، وقوية ، قادرة على حمايتهــا وهى تنهب وتعتصر فى مقدرات الامم ؟

كأفراد وجماعات لم يكن فى قدرة القوى الاستغلالية أن تمارس هذا الذى فعلته فى دول العالم وشعوبها ، بغير الجيوش والاساطيل والسلاح والقوة الغاصبة ..

ومرة اخرى يؤكد الواقع التاريخى ان الشـعارات والنعرات السياسية ، اصطنعتها قوى السيطـرة هدفا أمام شعـوبها فى القرون الوسطى ، تتغنى بمجد الامبراطوريات التى لا تغيب عنها الشمس ، وسلطان التيجان وسيادتها على أرجاء الارض ..

كانت هذه الاهداف السياسية والدعوة اليها ، بمثابة طاقـة الاندفاع للشعوب فى ذلك العصر .. تعبىء المشاعر والحماس فى الجيوش الاوربية ، لتحارب وتتحمل الحياة والمشقة فى الادغال والاحراش وفوق رمال الصحراء ، بل أن تشعر بالفخار والاعتزاز وهى تحس أنها تساهم فى تحقيق هذا الامل السياسى .

والدول التى كانت تمارس مغامراتها فى الاستعمار والسيطرة ، وضعت الامل أمام جيوشها وشعوبها فى ازدهار الامبراطوريات واتساع أركانها والابقاء على أعلامها مرفوعة تسود البحــار وتعلو قمم الجبال وتصل الى خط الاســتواء وتمتد حتى القطبين فى الشمال والجنوب .

وكانت الرأسمالية وهى المسيطرة على كل الثروة وكل المقادير ، تغذى وتنمى هذه المشاعر ، وتجدد الحـــوافز وتثير النعرات الطنانة ، وتقود هذا الاندفاع حتى لا تتوقف الجماهير ولا تضعف قوة اندفاعها ..

وعلى أكتاف الجيوش الغالبة الفازية ، المدفوعة سياسـيا بأناشيد الامبراطوريات وتحت أعلامها .. ومن ثروات الشعوب المغـلوبة والمستضعفة ، تمت التنمية فى قلاع الاسـتعمار وقواعده ..

وحين كانت قوى السيطرة والاستغلال ، تحس وهنا أو ضعفا فى الاندفاع أو ترددا وتساؤلا من قوات الاحتلال ، كانت تصطنع الدوافع وتصور هدفا سياسياً قائما ، حين تعلن ان شعب الدولة صاحبة الامبراطوريات ، لا يستطيع ان يعيش بمستواه الذى يحياه أكثر من أيام اذا تخلى عن حدود امبراطوريته وانحسرت آفاقها المترامية ...

وبرغم ظهور الاحزاب الكثيرة فى الدول الاستعمارية مع القـرن التاسع عشر ، وبرغم اختلاف السياسة الداخلية لكل حـزب ، بسبب التصارع على المصالح الطبقية لكل منها فى المجتمعـات الرأسمالية ، فانها جميعا كانت تلتقى وتتفق معاً على هدف واحد تحرك الجماهير وتدفعها اليه وهى تجسد مجـد الامبراطوريات ومصيرها ومكانتها ، وموقع اعلامها تحت الشمس ...

ومن ناحية اخرى فان الثورات الشيوعية ، التى حققت التنمية فى بلادها ، تحركت جماهيريا نحو امل سياسى وهدف بلورته ونادت به الاحزاب الشيوعية ورسمت الطريق الموصل اليه ، حتى تتمكن من اللحاق بالعالم الآخر فى تطوره وتقدمه وحتى تستطيع أن تحمى مجتمعها من عداوة القوى الاخرى المواجهة على الطرف الآخر من العالم ... ثم تريد بعد ذلك تحقيق السبق عليها ...

كانت حركة الجماهير وحماسها وآمالها عملا سياسـيا اولا وأخيرا ، امامه ومن خلفه تنظيمات الاحزاب الشيوعية تقود العمل السياسى وتجدد من طاقات الشعوب وتحمى خطاها ...

حتى فى المجتمعات الفاشية التى اقامت التنمية على أرضـها ، كانت التنظيمات السياسية هى التى تقود ، وهى التى تغذى حركة الجماهير اليومية فى الطريق الذى يوصلها الى أملها السـياسى فى

« المانيا الكبرى والمانيا فوق الجميع » وغير ذلك مما لانزال نذكره عن الاهداف السياسية التى رسمتها التنظيمات السياسيةالغاشية أمام الجماهير وجذبت حركتها اليها وقادتها الى الحرب العالمية الثانية ...

ونصل الى ثورات الدول النامية .. البلاد التى عانت من الاستعمار والاحتلال ... ولم تتركها قوى السيطرة الا وهى مثخنة بالجراح ، واهنة القوى قاصرة عن اشباع جماهير شعبها ، لاعتمادها كليه على دول الاستعمار وقوى السيطرة ...

كانت خلال عصور الاحتلال تحاول أن تغضب أو تثور مطالبة بحقها الشرعى فى الاستقلال واستثمار ثرواتها وجهد أبنائها ، لكنها كانت تواجه القهر العسكرى والخنق الاقتصادى القاتل .. فتستكين وتستسلم الى حين ..

ومنذ بدأت الاعلام الوطنية ترتفع فى عهد الاستقلال السياسى للشعوب التى ظلت تحت نير الاحتلال قرونا طويلة ، أخذت الثورات الواعية فيها من تجارب الماضى ومن عذابه دروسا لحاضرها ومستقبلها .. وحددت هذه الثورات أملها السياسى فى تدعيم الاستقلال السياسى والحياة الفضلى واقامة القاعدة الاقتصادية وكلها تتركز فى هدف سياسى عظيم هو التنمية ...

وعن طريق التنظيمات الشعبية والسياسية ، أخذت هذه الثورات الواعية ترسم الطريق الى تحقيق التنمية ، فتنظم حركة الجماهير فى طريقها ، وتقود اندفاعها اليها ، مرددة دعاء الحرية الكاملة والخلاص من الاستعمار القديم والحديث ، والسيطرة الاجنبية ، مذكرة شعوبها بمحن الماضى وعذابه ، مصورة الغد المشرق بالامل والحياة الفضلى ، مؤكدة أنه ما من قوة تحمى الطريق الى هذه الحياة المرتقبة وتوصل الجماهير اليها ، سوى التنمية التى هى ضرورة حتمية ولازمة للتقدم والتطور ...

ان التنظيمات السياسية الواعية والقادرة فى الدول النامية ، تستحث حركة الجماهير المنتظمة ، حتى تسابق الزمن وتقطع

المسافات الشاسعة بين التخلف والتقدم ، لتصل بالتنميـة الى ما وصلت اليه شعوب أخرى غيرها ، ويتحقق النجـاح لهـذه التنظيمات السياسية والشعبية اذا أحسنت قيادة الجمـاهير المتعطشة الى الحرية والتقدم والعدل الاجتماعي والحياة الفضلى ؛ واذا رسمت لها الطريق واضحا ، وتصدت لكل خروج عنـه أو تهديد لمسيرة شعوبها نحو أملها السياسى الواضح ..

تلك اذن ظاهرة من ظواهر التاريخ عامة ... التنميـة كانت دائما هدفا وأملا سياسيا ، قبل أن تكون اجراءات اقتصادية .

والتفسير البسيط لهذه الظاهرة هو ان حركة الانسان لا تقدر على البناء والتنمية تلقائيا ، دون أن تكون عملا منظما نحو هدف معلوم تسعى اليه بالامل المتجدد ، وترى فيه مصلحتها ومصيرها ، فتندفع لتشارك فى العمل التاريخى الكبير ...

وراء مثل هذه المسيرة المنظمة الواعية وأمامها ، يقف التنظيم السياسى الذى يستطيع ان يعبر عن أمل الجماهير ويكشف لها الرؤية ، ويغذى خطى حياتها بقوة الدفع حتى لا تضعف أو تهن أو تتوقف ..

ان حركة الانسان اذا أخذت الصورة الرتيبة ، وليس لها من هدف الا أن يأخذ الانسان من الحياة ما تجود به عليه ، سرعان ما يصيبها الضعف والملل ... ويتسرب الى نفس الانسان شعور الجمود واللامبالاة والسلبية .. حينئذ لا يعرف الانسان قيمة العمل الذى يؤديه وأثره فى المجتمع ، بل يصل به الأمر فى جموده هذا ، أن لا يدرك قيمة نفسه ..

اما اذا ما أحس الانسان فى حركته اليومية بهدف سياسي ؛ يسمو على رتابة الحياة اليومية المملة ، ويفتح أمامه الأمل فى مستقبل أفضل ، وقيمة انسانية أعلى ، بحيث يرتبط حاضره بهذا المستقبل المشرق ، فان هذا الامل يعطى قوة متجددة ، تتغلب على الملـل والسلبية ، وتجعل لكل حركة أهميتها وقيمتها ، ولكل مجهود مهما كان وزنه وفى أى موقع تحقق ، أثره ووزنه ... أى أن الهـدف

السياسي يعطي الحياة الانسانية والعمل الوطني ثورية ، والعمل السياسي يتابع خطاه ويتلمس مشاكله ، ويجعل كل فرد في المجتمع يشعر بمسئوليته التاريخية في حركة التغيير الكبرى ...

وتحضرني هنا عبارة للرئيس جمال عبد الناصر في اجتماعه بضباط وجنود المنطقة الشرقية بنادي القوات المسلحة بالاسماعيلية عام ١٩٦٤ ، قال فيها : « ان أي انسان مهما كان عمله يستطيع أن يؤثر وأن يغير في المجتمع سلبا أو ايجابا ، ولا يقل تأثير عامل النظافة في حي من الاحياء عن أحد رؤساء الادارات ... ولا يقل تأثير كاتب بسيط او غفير يحرس منشأة عن رجل له رتبة رسمية اعلى ... وكلما كان للانسان هدف لخدمة المجتمع عن طريق عمله واخلاصه وثوريته وسلوكه ، فان تأثيره يكون أهم وأكثر ايجابية »

ان وضوح الهدف امام جماهير الشعب امر لازم ، لكنه لا يكفي وحده لتحقيق امل المجتمع ... فلن عمل الجماهير يحتاج الى التنظيم السياسي الذي يحرك مسيرة الجماهير ويوضح الرؤية امامها ... يحتاج الى الرعاية والتوعية وتجسيد الهدف ، يحتاج الى القيادة القادرة المخلصة والمؤمنة بالجماهير واملها ... وذلك هو الضمان الذي يجعل من حركة الجماهير وحياتها واندفاعها بهذا الامل ونحوه حركة منتجة واعية منتظمة وليست عشوائية ، تتجنب الدروب والمسالك الفرعية التي لا تصل بها الا الى متاهات الفراغ والضياع ...

ان التنظيم السياسي يحدد للجماهير أقصر السبل لتحقيق الهدف ويقودها اليه ...

ان التنظيم السياسي القادر يستطيع ان يخلق من العمل اليومي للجماهير فاعلية أكثر انتاجا وقيمة يحافظ معها على مواصلة الدفع الثوري ...

ان التنظيم السياسي القادر الواعي هو الذي يحصن حركة الجماهير من اساليب الخداع بالباطل ، ويتصدى بالحق لما يروجه ويخلقه اعداء الامل وخصومه .

وكذلك فان التنظيم السياسى القادر الواعى هو الاطار الذى يكتل القوى الجماهيرية لمجابهة ما يبدو من مخاطر أو يظهر من عراقيل ، أو يطرأ من انحرافات ، تؤدى الى عرقلة خطى الحركة المنتظمة والقوية الساعية الى هذا الامل او تشتتها ...

وفوق ذلك فلن التنظيم الشعبى الذى يستطيع دفع امكانيات التقدم ثوريا لمصلحة الجماهير وحماية المبادىء التى أرستها القوى العاملة للشعب بعد كفاح طويل .

دور التنظيمات السياسية فى مراحل التطور

مرت التنظيمات السياسية بعد الثورة بمرحلتين رئيسيتين :

الاولى :

مرحلة مواجهة الاستعمار ، وتمتد عبر سنوات معركة التحرير ضد الاحتلال البريطانى .

وفى هذه المرحلة تجمعت كل القوى الوطنية من أجل هذا الهدف السياسى المشترك ، برغم تناقض مصالحها الاقتصادية والاجتماعية بصورة عنيفة ... وضم هذا التنظيم كل المواطنين ، فجمع فى اطاره الرأسمالية الكبيرة والمستغلة الى جانب الحرفيين والرأسمالية الوطنية ... جمع بقايا الاقطاع ممن ظلوا ملاكا للاراضى الواسعة بعد قانون الاصلاح الزراعى الاول الى جانب الاجراء وصغار الزراع ... جمع المثقفين والعمال والجنود فى حشد لمواجهة الاحتلال البريطانى ...

كان الهدف هو تحرير مصر من احتلال دام خمسا وسبعين سنة .. وكان كل من هؤلاء ينظر الى هذا الهدف من زاويته الخاصة .. العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والحرفيون والرأسمالية الوطنية المنتجة ، تنظر الى هذا الهدف انه تحرير طريق الثورة الكبرى من عقبة الاستعمار ، ثم الاستمرار فى الكفاح والثورة لتحقيق مبدأ جديد آخر من المبادىء الستة التى اعلنتها الثورة ، يليها مزيد من الانتصارات حتى تستكمل الثورة اهدافها وتنطلق الى الآفاق الارحب ...

وأما بقايا الاقطاع والسيطرة والرأسمالية الكبرى المستغلة والرجعية فكانت تنظر الى الثورة انها ستقف عند حد طرد الانجليز بعد أن طردت الملك وحددت الملكية الزراعية بمائتى فدان للفرد ... وكانت تعتقد ان ذلك قصارى ما تستطيع اى ثورة أن تحققه ... وظنت أنه لو أقدمت الثورة على التنمية والتطور فان امكانيات التطور الاقتصادى فى ايديها وملكية الاجهزة الاقتصادية تحت سيطرتها وسوف تكون هى المستفيدة من ذلك بعد طرد أدوات الاستعمار الاجنبى ..

استمرت هذه المرحلة حتى خرج الانجليز أول مرة ، وبقيت مستمرة بعد تأميم القناة وبعد حرب السويس . ولكن الشعب وهو يخوض معركة التحرير ضد الاستعمار ، لم تخدعه المظاهر ، وحرص طول المعركة أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مصالحهم مع الاستعمار ، وحرص فى الوقت نفسه الا يدمر الاطار السياسى الذى يضم كل المواطنين .

وتحددت فى حرب السويس القوى العاملة للشعب ، التى تصدت للعدوان وهرعت تحمل السلاح وتحارب فى بورسعيد من بيت الى بيت وتقف بجوار القوات المسلحة وتتمكن من اجبار الاعداء على الجلاء مرة ثانية فى عام واحد ...

وبعد الوحدة بدأت القوى الاستعمارية — وهى المندحرة الحاقدة — تنفث سموم الشك وتتحالف معها القوى الرجعية العربية التى وجدت قصورها تهتز وتكاد تتساقط على رؤوسها ... وبعد ثورة العراق اصاب الرجعية والاستعمار هلع من المد العربى ، وتأكد التحالف الرجعى الاستعمارى الذى تربطه مصلحة المصير بين هذه القوى المتحالفة على الاستغلال ...

ولقد تساقطت على الطريق عناصر لم تقدر عقولها ونفوسها أن تساير حركة التاريخ وتطوره ، وانحرفت عن الطريق عناصر لم يكن من الغريب أن تنحرف وتهوى مع تيارات الانحراف والضياع .

ان الشعب المصرى بقيادته الواعية وقدرته الاصيلة ادرك ، وهو

يبدأ حركة أوسع مدى فى التطوير والبناء ، ان الرأسمالية الوطنية المستغلة تريد أن تحول ناتج الجهد الثورى الى أرباح لها وبذلك تصل الى مواقع الاحتكار والسيطرة الاقتصادية من جديد .. ولذلك كان لا بد من أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ، وكان لا بد أن ينفسح المجال أمام التحالف الشرعى للقوى العاملة للشعب ..

وانتهت المرحلة الاولى من مراحل التنظيم السياسى ، وانتهى الدور الذى قام به ...

الثانية :

مرحلة التحول الاشتراكى والثورة الاجتماعية التى تحققت بقوانين يوليو عامى ٦١و٦٣ معبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر .

لقد كان مستحيلا أن يبقى الاطار السياسى الاول ، بعد أن انتقلت ملكية وسائل الانتاج وهياكله الى الشعب وسيطر عليها ..

وكان واضحا وقاطعا أن المجتمع الاشتراكى الذى تنتفى منه صور استغلال الانسان للانسان وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية ، لا يمكن أن يكتمل بناؤه الا اذا كان العمل السياسى يرتكز على أساسين :

أولا : لن يقيم البناء الاشتراكى ، ويسانده ، ويضحى من أجله مخلصا ، الا الاشتراكيون ..

ثانيا : لابد أن يقوم التنظيم السياسى الكفء الذى يجمع قوى الشعب الحقيقية صاحبة المصلحة فى الاشتراكية ، لتنظيم جهودها، ويجدد الحوافز الثورية لها ويتحسس مشاكلها واحتياجاتها ...

ومن هنا كان لابد من قيام الاتحاد الاشتراكى ، التنظيم الشعبى السياسى المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ، يجمعها ويوجه حركتها فى كافة المجالات لتحقيق الهدف السياسى ، وهو اقامة المجتمع الاشتراكى ... مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاحرار الذى يكفل تكافؤ الفرص أمام أبنائه بالحق لا بالهوى ..

واذن ... فالاتحاد الاشتراكى الذى يضم طليعة النضال

العربى ، ويتسلح بالوعى القائم على الاقتناع والايمـان ، ويملك الحركة السريعة والطليقة ووضـوح رؤية الاهداف ومتابعتهـا لايمكن أن يحبس عمله ودوره فى الجوانب السياسية ويغفل تحقيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، فان هذه الجـوانب مترابطة لا يمكن فصمها ...

دور الاتحاد الاشتراكى السياسى والاقتصادى والاجتماعى

اذا كان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يجمـع كل الفئات والقوى الممثلة لجماهير الشعب ، فان هذا المضـمون السياسى الظاهر لا يحجب الدور الرئيسى الذى يجب ان يضـطلع به الاتحاد الاشتراكى فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى .. اى فى نجاح خطط التنمية ...

وعلى ضوء تقويم الخطة الخمسية الاولى ، والدور الذى يجب أن يقوم به التنظيم السياسى الممثل لقوى الشعب العاملة نستطيع أن نستخلص اربع حقائق هامة :

أولا :

ان التنظيم السياسى طوال مرحلة الخطة الخمسية الاولى لم يحقق كل النجاح فى دوره القيادى الهام فى فترة كنا نمارس فيها أول خطة شاملة ، وندخل ميدانا جديدا فى حياتنا لاول مرة .. وهذا الدور يكمن فى توعية الجماهير بمسئوليتها ، واشعارها بالهدف السياسى العظيم ، وتحريكها نحوه بالاقتناع فى طريق واضح صريح ، والقاء الضوء الكاشف على الامل السياسى الجديد الذى حددته قيادة التغيير الثورى ، وأعلنت أنه « الامل فى تحرير الانسان العربى تحريرا لا ظل فيه للاستغلال أو السـيطرة ، وقهره كل أسباب التخلف ورواسبه القديمة » .

ثانيا :

لم يتمكن التنظيم السياسى من خلق القيادات الكافية ودفعها الى الامام لقيادة الاعمال اللازمة لخطة التنميـة الاولى ، باكورة الانطلاق فى التنمية الشاملة والطموحة ..

ولو تمكنا من توفير القيادات الثورية اللازمة لحمل مسئوليات التنمية فى الخطة الاولى لاستطعنا دون عناء وبالفهم السياسى أن نتغلب على صور الروتين الموروثة وقوى التعقيدات الادارية والمكتبية البغيضة ..

لقد وضحت هذه الحقيقة فى بعض المشروعات والتحديات والتجارب التى تحققت .. وكانت رائدة لان القيادة السياسية كانت على رأس العاملين فى المشروعات ، تديرها بالمفهوم السياسى وبالفكر ، والوعى الناضج ، وتمكنت أن تتغلب على التعقيدات وأن تقهر صور البيروقراطية وتمحوها .. وعلى سبيل المثال لا الحصر : ادارة قناة السويس ، تنفيذ مشروع السد العالى — تهجير النوبة — استصلاح الاراضى — مشروع مجارى القاهرة والجيزة .. الى آخر هذه المشروعات ..

ثالثا :

حين كانت تشرف على التنفيذ بعض العناصر التقليدية لم تتضح الرؤية امام جماهير العاملين فى بعض القطاعات ، فيما يجب أن تبذل من جهد . بل لقد كانت الانجازات التى تتحقق لمصلحة هذه الجماهير فى بعض المواقع تبدو غامضة ومبهمة أمامهم .. فى حين استطاعت القيادات السياسية فى مواقع كثيرة أن تعمل بالفهم السياسى ، وتكشف بوضوح عن خطى العمل الثورى وجوانبه ، فكانت الجماهير تندفع بالايمان وبالاصرار والجهد الصادق والتفاعل الاصيل ، تحقق فى معدلات الخطة أرقاما قياسية لم تكن فى الحسبان

رابعا :

استطاعت الانتهازية فى ظل هذا المناخ السياسى أن تتسلل وتحاول بلبلة الرأى العام وتضخيم المشاكل دون ان تواجه بالتنظيم السياسى الذى يكشف محاولاتها ويجردها ويتصدى لها

ومع ان قوى الانتهازية والرجعية لم تتمكن من النجاح فى بلوغ اهدافها الا انها كانت تثير بعض القلق عند القوى الشعبية بسبب

محاولات بلبلة الرأى العام حتى فى أفضـــل وأقوى ما استطعنا تحقيقه من منجزات .. ان الانتهازية والرجعية كانت تنظر الى هذه الانتصارات التى تحققها الخطة لقوى الشـــعب ولخيره ولمصلحته فى حقد ، وكانت فى حقدها على التطور الثورى تنسج الوهم فى خيالها ومناها ، وتحاول ان تنفث سموم الشك حتى تقلل من سرعة الاندفاع والتنمية ..

ويتضح لنا بجلاء من هـــذه الظواهر التى برزت مع الواقع والتجربة خلال الخطة الخمسية الاولى ان دور الاتحاد الاشتراكى ليس مجرد واجب سياسى ، بل انه دور سياسى مرتبط بأركان اقتصادية واجتماعية ملتحمة كلها ، ومتكاملة ، والاتحـــاد الاشتراكى يقود العمل الهادف والمنظم فى كل نواحى المجتمع الذى يمثله ..

والى جانب ذلك فانه من ألزم الواجبات فى المرحلة الحالية أن يتلاشى هذا القصور مهما كان جزئيا ، ولا بد أن تزول هـــذه الظواهر السلبية التى برزت خلال الخطة الخمسية الأولى حتى لا تتكرر فى الخطة الخمسية الثانية ...

واذا كان الاتحاد الاشتراكى قد بدأ يتحرك ويتفـاعل ويلتحم بالجماهير ويأخذ دور المبادأة فى كثير من الأحداث التى تعترض خطى المجتمع وهو يدعم البناء الاشتراكى فان الطموح يدفعنا الى المزيد من الحركة ومن التفاعل والتلاحم مع الجماهير الشـــعبية وحل مشكلاتها وايضاح الرؤية أمامها ...

واستنادا الى ذلك نستطيع هنا أن نقترح مسئوليات أربعـا ، ولتكن واجبات يلتزم بها الاتحاد الاشتراكى فى مرحلته الحاضرة .

أولا :

يجب أن يعمل الاتحاد الاشتراكى بكل طاقته ، ليغرس فى نفس كل مواطن من أبناء قوى الشعب العاملة صورة واضحة مجسدة للأمل الكبير الذى نسعى كلنا لتحقيقه ... هذا الأمل هو رفاهية الانسان العربى وتحريره من كل قيود التخلف المادى والمعنـــوى

وازالة كل رواسب الاستغلال وصوره لاقامة العلاقات الاجتماعية السليمة .

ثانيا :

يجب أن يدرك كل مواطن عن طريق الاتحاد الاشتراكي أن هذا الأمل لا يمكن أن يتحقق بالأماني ولا بالكلام الاجوف ولا باغراق الجماهير في الاحلام العريضة ، ولا بترديد التعقيدات الفلسفية السياسية التي تسبب الضياع الفكري عند الجماهير ... لكن الأمل العزيز يتحقق بالجهد المخلص الخلاق لدفع عجلة الانتاج والتنمية ...

ولقد أوضح لنا الميثاق هذا بجلاء :

« ان الانسان العربي قد استعاد حقه في صنع حياته بالثورة .. »

« وان الانسان العربي سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة ، وفي المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقة الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة » .

« ان معركة الانتاج هي التحدي الحقيقي ، الذي سوف يثبت فيه الانسان العربي مكانه الذي يستحقه تحت الشمس ...

ان الانتاج هو المقياس الحقيقي للقوة الذاتية العربية ، تعويضا عن التخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة » .

فبدون الانتاج اذن لن تتحقق رفاهية الانسان العربي وتحريره، لأن الانتاج وحده هو العنصر الأساسي لامكان الوصول الى هذا الهدف ... وبقدر قيمة الانتاج ومستواه ، بقدر ما نصل الى مستوى يعادله من الرفاهية ...

وترتبط بذلك أيضا عدالة التوزيع ... فاذا كنا قد قطعنا شوطا كبيرا في طريق عدالة التوزيع فان علينا ـ ونحن نبدأ مرحلة جديدة من مواقع أكثر صلابة وقدرة ـ أن نحقق قسطا أكبر

ونقطع مسافة أوسع فى هذا المجال ...

تلك المهمة الكبرى لا يمكن تحقيقها فى المستقبل بدون زيادة الانتاج والارتقاء بمستواه ...

فالأمل السياسى الكبير اذن ، والهدف السياسى الواضح المشرق ، مرتبط كل الارتباط بنجاحنا فى معركة الانتاج .

ثالثا :

يجب أن يكون تنظيم حركة الجماهير فى الطريق الذى يؤدى الى هذا الهدف العزيز ... عن طريق دفع هذه الحركة باستمرار وتجديد طاقات الشعب القادرة والخلاقة فى ظل هذا الهدف مع تدعيم ايمانها بأبعاد هذه المعركة حتى تكون جماهير الشعب حامية الانتاج ، وراعية له ، حريصة عليه ، تعطيه كل جهدها واخلاصها ... وتؤمن عن يقين أنه أملها ومنبع سعادتها وحياتها الفضلى ..

رابعا :

بقدر ما تتمكن التنظيمات السياسية على كافة مستوياتها من تحقيق هذه المسئوليات وبقدر ما تلتحم بالجماهير ... تنظمها وتحركها الى هذا الهدف وتسلحها بهذا الوعى ، بقدر ما تكون التنظيمات السياسية قد أثبتت وجودها وحققت دورها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ...

المبادىء التى تقوم عليها هذه المسئوليات :

١ ــ ان نجاح الاتحاد الاشتراكى فى تحقيق مسئولياته والقيام بدوره رهن بالوصول الى كل مركز من مراكز الانتاج عن طريق تنظيماته وجماعاته النشيطة القادرة ... الى المصنع ــ والحقل ــ الى المدرسة ــ والمستشفى ... الى كل تجمع جماهيرى على أرض الوطن ...

٢ ــ ان التنظيمات المختلفة فى كل وحدة وكل مركز من هذه المراكز يجب أن تدرك أن مهمتها الحقيقية هى تنسيق حركتها

معا فى سبيل زيادة الانتاج ...

ومهما كانت الاختلافات فى وجهات النظر ، بين أعضاء هذه التنظيمات كأفراد ، فلا يجوز مطلقا أن يكون ذلك عاملا معرقلا للانتاج أو مضعفا لقوة ازدياده ونموه واندفاعه ...

٣ ــ ان كثيرا من الجهود التقليدية لبعض التشكيلات ــ كالنقابات العمالية والاتحادات والهيئات مثلا لا تتصدر مهمتها الأساسية فى المجتمع الاشتراكى ... ان بعضها ما يزال يمارس دورا لا وجود له مثل دورها القديم فى حماية مصالح العمال . والثورة الاشتراكية كلها تحمى مصالحهم ... وان دور هذه التشكيلات المهنية لابد أن يتطور لخدمة الانتاج ومضاعفته حتى يعود بالخير على العاملين .

٤ ــ ان الخطط الكلية للصناعة فى أى مصنع ، أو للزراعة فى أى قرية ، لابد أن تترجم بواسطة المشرفين والعاملين انفسهم الى خطط جزئية على مستوى كل مجموعة منهم ، وأن يتابع تنفيذها العاملون انفسهم ... العاملون المرتبطون بالاتحاد الاشتراكى المؤمنون به وبتحالف قوى الشعب العاملة وأهدافها .

٥ ــ ان التغلب الثورى على قوى الروتين والتعقيد الادارى هى خطوة جوهرية لتحقيق التقدم ، ولتخليص مجتمعنا من عوامل ورواسب عاقت الى حد ما تحقيق أكثر مما حققنا فى الخطة الاولى ، ولن يتم التغلب الثورى على هذه الظواهر والرواسب الا عن طريق الحركة المدفوعة بالامل السياسى ...

٦ ــ ان هدفا أساسيا من أهداف نشاطنا كله ، يجب أن يتبلور فى رفع انتاجية العامل لأن ذلك هو وحده الطريق لجعله جديرا بتحمل مسئولياته وبشرف الانتماء الى مجتمع الانسان العربى الجديد ، الانسان الذى يجتاز المسافة الشاسعة من عهد اقطاعى رأسمالى متخلف فرض عليه أن يعيش حياة القرون الوسطى ، الانسان الذى استطاع أن يعبر بقدرة وقوة وكفاءة

مراحل التطور الى عصر الانتاج والتنمية وعهد الذرة والتقـــدم العلمى .

ان ذلك يتطلب أيضا من العاملين وضع خطط لأنفسهم لـكى تزيد انتاجيتهم وأن يسألوا أنفسهم ــ قبل أية مساءلة من غيرهم ــ عن مدى نجاحهم أو قصورهم فى تحقيق هذه الزيادة .

٧ ــ ان الحافز الثورى لزيادة الانتاج الذى أعطى دون طلب أو الحاح وبضمير الواجب الانسانى والوطنى ، خلال الخطة الأولى ، كان قويا وكافيا ، وزيادة الاستهلاك فى المرحلة القـادمة لابد أن تسير ببطء وتوازن ، لكى تتولد المدخرات القـــوية والمتزايدة ، الكافية لتمويل الخطة ، حتى يقل اعتمادنا تدريجيـا وفى أسرع وقت ممكن على الاقتراض من الخارج ...

ومن هنا تأتى مهمة أساسية جديدة فى الاتحاد الاشتراكى ، عن طريق تنظيماته فى اقناع أبناء الشعب بالاقدام على المدخـــرات الاختيارية الفردية والجماعية ، بحيث تجمع وتضـــــاف الى المدخرات المنظمة التى تجمعها المنظمات الحكومية التنفيذية ...

ولا شك أن أقوى صور هذه المدخرات وأبسطها :

(أ) الصور المختلفة من التأمين .

(ب) الادخار فى صناديق خاصة توضع بعد ذلك فى صناديق التوفير .. وهنا لابد ان توضح القيادات الشعبية الفائدة المزدوجة التى تعود على الفرد المدخر : فائدة نقدية على مدخراته ــ فائدة الاقلال من تزايد نسبة الاستهلاك ــ وفائدة زيادة اســتثمارات الدولة .

٨ ــ ان المناقشة المستمرة فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى يجب أن تعطى تحقيق هذه الاهداف اهتماما زائدا طبقا للخطط الجزئية التى توضع فى كل مصنع وفى كل قرية وفى كل مدرسة وفى كل وحدة انتاج أو خدمات .

٩ ــ نجاح هذا سوف يدعم خطى عدالة التوزيع حتى تقطع مدى أبعد مما قطعت ، وبالتالى ستزيد من قوة انتقال السلطة

الاقتصادية لقوى الشعب العاملة وتدعيم جهدها ، وبالتالى ستزيد من قوة البناء الاشتراكى الذى نقيمه بالحق والعدل فى مجتمعنا.

١٠ ـ ان كل ذلك يجب أن يتحرر من العقبات الادارية الروتينية .. ويجب أن يتخلص من السلبية واللامبالاة ، بل يلزم أن يتم بعقلية سياسية ، تقدر شرف الامل المنشود وشرف النضال من أجله ، وشرف تحقيقه كاملا .

المضمون الاقتصادى

للعمل السياسى خلال المرحلة القادمة

أشرت مجرد اشارة الى اتجاهين من الاتجاهات العشرة السابقة فى محاولة لتحديد الواجبات التى يلزم ان تتركز عليها مسئوليات الاتحاد الاشتراكى العربى ، خلال المرحلة القادمة ، أداء لدوره السياسى فى تحقيق المضمون الاقتصادى ، وضمانا لنجاح خطط التنمية المقبلة ..

والاتجاهان هما « العمل على زيادة المدخرات » ، « وضرورة العمل على رفع الكفاءة الانتاجية » .. ويجدر بنا الان أن نتعرض لهذين الموضوعين بشىء من التفصيل ، نظرا لاهميتهما البالغة فى انجاح خطط التنمية المقبلة ، ولان كلا من هاتين القضيتين تمس حياة كل فرد من أبناء قوى الشعب العاملة ، ويجب على كل مواطن يعمل فى أى مجال أن يشارك فى تحقيق أهدافهما :

أولا ـ زيادة المدخرات ضرورة حتمية وفائدة مزدوجة

أصبح من البديهيات فى تفكيرنا ان زيادة المدخرات عنصر حتمى لا غنى عنه لانجاح خطط التنمية ، وتحقيق التطور فى أى بلد من بلاد العالم ، وخاصة بالنسبة لمجتمع نام يستهدف تحقيق آمال طموحة من أجل الاندفاع بخطى التقدم ..

ولست أريد هنا أن أعيد ترديد هذه البديهة وحسب ، لكننى أجد من الاهمية بمكان أن أعرض تحليلا مبسطا لشرح كل جوانب هذه البديهة ، حتى تتضح لدينا حتمية هـذا الواجب وضرورته كمسئولية من مسئوليات الاتحاد الاشتراكى ، وحتى تزيد الاجهزة الشعبية من توضيح الرؤية امام الجماهير فى شرح ومناقشة هذه القضية التى لم تكن بذات اهمية فى المجتمع الرأسمالى السابق ، لكنها ضرورة لازمة فى مجتمعنا الاشتراكى وخاصة فى المرحلة القادمة ..

ولقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر ، فى كل كلماته الينا ، القضايا التى يجب ان نضعها دائما نصب أعيننا فى خطى عملنا الوطنى ، لتحقيق النمو والتقدم ..

وأذا ما أستعرضنا كلمات السيد الرئيس وبياناته نستطيع ان نستخلص منها أربعا من أهم الجوانب فى قضية التنمية :

١ ـ أن اندفاعنا لزيادة الانتاج يجب ان يكون بمعدلات مرتفعة، ولابد أن تتعدى كثيرا معدلات تزايد السكان ومعدلات الزيادة فى الاستهلاك والخدمات وغيرها من أبواب الانفاق التى تتم بدون عائد ، حتى نضمن فائضا يعود فى دورته الصحيحة ، ليساهم من جديد فى زيادة الاستثمارات وتحقيق الارتفاع المستمر فى الانتاج ، لكى نتمكن من مضاعفة الدخل القومى ونضمن استمرار التحسن الحقيقى فى مستوى معيشة ابناء الشعب ..

٢ ـ أن زيادة الدخل القومى ، بما يتناسب مع خطط التنمية الطموحة التى التزم مجتمعنا بها، لايمكن أن تتحقق الا باستثمارات ضخمة تستخدم فى اقامة مصانع جديدة وتستصلح أراضى جديدة، وتقيم محطات للقوى وسدودا للرى وتساهم فى انشاء وحدات للخدمات من مدارس ومستشفيات .. الخ ، بحيث تتزايد دائما فى مجتمعنا وحدات الانتاج والعمل والحياة الكريمة ..

٣ ـ أن هذه الاستثمارات الضخمة يجب ان تعتمد اساسا على المدخرات المحلية بنفس القدر من الضخامة ..

٤ ـ فى بداية التنمية نستطيع الاقتراض من الخـارج لسد عجز المدخرات المحلية عن مواجهة برامج التنمية ، كما حـدث فى الدول الاخرى التى حققت التنمية والتقـدم .. لكن هـذا الاقتراض من الخارج لابد ان يكون له بالضرورة حدود ..

لقد لجأنا الى الاقتراض من الخارج فى فترة التحول وأرسـاء قاعدة البناء ودفع عجلة التقدم وخلال مرحلة التغيير الاسـاسى للعلاقات الاقتصادية فى المجتمع الى أن يتم انتشال الملايين ممن فرضت عليهم النظم القديمة حياة الفاقة والحرمان ، ليصبحوا فى المجتمع الاشتراكى على مستوى كريم من الحيـاة ، وأمامهم مجال للعمل والرزق الحلال المتزايد .. ولكن يجب ان تتضح فى أذهان الجماهير عن طريق اجهزة الاتحاد الاشـتراكى الضرورة الواجبة لتزايد الادخار المحلى ، حتى تستعيض به عن الاقتراض من الخارج .. كما يجب ان تدرك القوى العاملة للشعب ـ وقد تحقق لها الحافز الثورى مع بداية التنمية ـ ان هذه المدخرات لمصلحة المواطن الفرد قبل أن تكون لمصلحة المجتمع .. علمـا بأن ما نقترضه من الخارج فى الاسـتثمار ليس فى حقيقتـه الا مدخرات غيرنا من أبنـاء الدول الاجنبية الذين يقبلون على الادخار حتى يعود عليهم بالربح المزدوج وعلى أوطانهم ..

ان المدخرات فى المجتمع الرأسـمالى السابق كانت كلهـا من قبل الاقطاعيين والرأسماليين المسـتغلين .. وكان ذلك أمرا طبيعيا لسببين :

(أ) أن المواطن العادى لم يكن يملك ما يسد به رمقه ، وبالتالى لم يكن يملك مايدخره ..

(ب) أن المصلحة فى المدخرات كانت كلها تعود على طبقـة الرأسمالية المستغلة التى كانت تسيطر على المجتمع ، وتستثمر هذه المدخرات لمصلحة هذه الطبقة وحدها ..

أما اليوم فان التحول الاشتراكى لم يكن لمصـلحة الاقطـاع ولا رأس المال المستغل ، ولم يكن لمصلحة طبقة ، لكنه تم بالثـورة لمصلحة قوى الشعب العاملة وحدها ..

وبعد أن تمت فترة توفير الحافز الثورى ، وأصبح لكل فرد فى

المجتمع حقه العادل من الدخل القومى ، أصبح الادخـــار المحلى النابع من قوى الشعب العاملة واجبا ولازما لمصلحة هذه القوى ولضمان أستمرار الارتفاع بمستوى معيشتها ..

وأنطلاقا مما أوضحه لنا الرئيس جمال عبد الناصر ــ وهــو يشرح لنا فضائل الادخار المحلى وضرورة زيادته ــ أود أن أجيب عن سؤالين لابد أنهما يوجهان الى قيادات الاجهزة الشعبية وهى تمارس مهمتها السياسية لتحقيق هذا المضمون الاقتصادى ..

ولقد وجه الى هذان السؤالان فى ندوات ولقاءات كثيرة تمت مع الشباب الاشتراكى ومع القيادات الشعبية المختلفة ..

الاول : ماذا يحدث لو لم تزد المدخرات المحلية بالقدر المطلوب ؟

الثانى: ماهى الوسائل التى يجب اتباعها والدعوة اليها ، حتى حتى نحقق زيادة مدخراتنا المحلية ؟

نتائج عدم زيادة المدخرات المحلية

أذا استمر ضعف المدخرات المحلية فانه لابد ان تظهر فى العمل الوطنى هذه المضاعفات والظواهر :

١ ــ أما أن نستمر فى تنفيذ الاستثمارات الكبيرة لمواصــلة تحقيق التقدم الذى نسعى اليه ، برغم قصور المدخرات المحلية عن مواجهة حاجة هذه الاستثمارات .. وفى هذه الحالة ، يتعين علينا ان نستمر فى الالتجاء الى الخارج ، ونضاعف ما نقترض منه ، لنغطى به استمرار عجز مدخراتنا المحلية ..

وأذا ما استمر هذا التيار فترة طويلة ، فنتيجة ذلك هــو تزايد الديون التى نقترضها من الخـــارج ، وهذا يضعنا أمــام مشكلتين :

(أ) تزايد عبء ســـداد هذه الديون وفوائدها المتراكمـة اذا لم ترتفع نسبة مدخراتنا لسداد الديون السابقة شيئا فشيئا ، حتى تتلاشى ..

(ب) ضعف قدرتنا على الاقتراض من الخـــارج كلمـــا ازدادت هذه القروض الخارجية نتيجة لضعف مدخراتنا المحلية

والذين لا يواجهون استثماراتهم المتـــزايدة فى التنمية ، عن طريق المدخرات المحلية المتزايدة ، يصلون لا محالة الى نقطـــة يصبح عندها الاقتراض من الخارج أمرا عسيرا .. ويصـــبح عبء هذه القروض وأرباحها مرهقا مما يضطرهم الى التوقف عن الاقتراض وكذلك التوقف عن التنمية أو التقليل منها ..

وحين نتحدث عن هذه المضاعفات وحلولها ، لا نعنى بذلك الا المجتمعات التى تريد المحافظة على استقلالها السياسى والاقتصادى ، أما المجتمعات التى تربط نفسها ومصيرها بقيود سياســـية واقتصادية ، وتقبل ان تضع شـــعوبها فى سجون الاحـــلاف والتكتلات والقواعد العسكرية نظير هبات ومنح تعطى منة وحسنة من الدول الاستعمارية ، فهذا ليس موضع استعراضنا هنا ..

اننا نقصد المجتمعـــات التى تتمتع بالاستقلال الســـياسى والاقتصادى وتعمل على التنمية وتتعاون مع الدول الاخـــرى على أساس من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة والتعـــامل الاقتصادى السليم ..

٢ ـ اذا لم نستطع التوسع فى الاقتراض الخارجى والاستمرار فيه ، نتيجة لعدم زيادة مدخراتنا المحلية .. واذا وصـــلنا الى الدرجة التى يصعب فيها الحصول على قروض جديدة .. فمعنى ذلك اننا نضطر اضطرارا الى التقليل من حجم الاستثمارات التى التزمنا بها لتحقيق خطط التنمية الطموحة .. وبالتـــالى فاننا لن نتمكن من توفير التقدم الذى وضـــعناه نصب أعيننا أمـــلا وضرورة للارتفاع المستمر بمستوى الحياة لجموع الشعب ..

وقد تزيد هذه المعادلة الاقتصادية وضـــوحا اذا ما افترضنـــا بالارقام مثالا لتطورات هذه المضاعفات ..

اذا لم تصل مدخراتنا المحلية الا الى ٣٠٠ مليون جنيه مثلا .

وكان علينا حسب خطة التنمية ان نستثمر ما قيمته ٥٠٠

مليون جنيه ضمانا لاستمرار تزايد الدخل القومى بالمعدل المرتفع ..

واذا لم نستطع الاقتراض من الخـــارج أو تراكمت الديون وأرباحها دون زيادة فى المدخرات التى تساهم فى سدادها تدريجيا

فمعنى ذلك أننا لن نستطيع ان نستثمر الا بقدر المدخـــرات المحلية التى تبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فقط ...

ونتيجة لذلك أننا لن نقطع من شوط التقدم والتنمية الا ٣٠٠/٥٠٠ أى ثلاثة أخماس ما كان مقررا ، بدلا من الشوط كله الذى كـان يضمن زيادة مستمرة فى مستوى المعيشة الى جانب مواجهـــة زيادة عدد السكان المستمرة ..

وهذه النسبة المحدودة لا تلبث بالطبع ان تضيع كل آثارهـــا بسبب زيادة عدد السكان ..

ومما لاشك فيه أن الالتجـاء الى الاقتـراض من الخـارج ، لتمويل جزء من الاستثمارات فى بداية التنمية ، هو أمر ســليم ومقبول كما سبق أن أوضحت قياسا على تجربة غيرنا من الدول الاخرى ، بسبب ضعف المدخرات قبل تحقيق التطور الثورى ، واعتماد حصيلة المدخرات السابقة على من كانوا يملكون السيطرة والسلطة والارض وحدهم فى مجتمع متخلف . ولكن مع دفعـة التنمية ودورتها ، يجب ان نقلل تدريجيـا من الاعتمـاد على الاقتراض الخارجى حتى نستطيع ان نحتفظ بثلاث نواح جوهرية نحرص عليها :

الاولى : نتجنب ازدياد الديون التى نقترضها ، حتى لا تشـكل عبئا على الاقتصاد القومى فتضعف قدرتنا على سـداد هذه الديون فى يسر .

الثانية : تأكيد وصيانة الاستقلال الاقتصادى والســياسى .. وهذا الاستقلال دونه الحياه .. ونحرص على الايتعرض لاية ضغوط مهما كانت .

الثالثة : أن زيادة المدخرات المحلية تساعد على تثبيت الاسـعار

واستقرارها والاقلال من الاندفاع فى التيار الاستهلاكى .. وكل منا يعلم أن الاندفاع فى تيار الاستهلاك يؤدى بالتالى الى ارتفاع مصطنع فى الاسعار يدفع ثمنه الشعب نفسه ، للذين يستغلون وجود هذا الاندفاع من المستهلك لرفع السعر عن المقرر له ..

من هذا كله نصل الى نتيجة هامة ، هى أن الشعب هو صاحب المصلحة الاولى والاخيرة فى زيادة المدخرات المحلية زيادة مطردة فى المرحلة القادمة .. وذلك هو السبيل الذى يؤدى بنا الى تحقيق التنمية بالمستوى الذى ننشده ، وتحقيق زيادة مستمرة فى الدخل القومى تضمن لنا رفع مستوى المعيشة لابناء الشعب ..

كذلك فان زيادة المدخرات المحلية تساهم مساهمة ايجابية فى تأكيد وتثبيت استقلالنا الاقتصادى والسياسى ، وحمايتهما من التعرض لاى هزات أو ضغوط ، وخاصة فى مواجهه الظروف الدولية الراهنة والتيارات التى تنتاب عالمنا المعاصر ...

ان هذه النتيجة قد دفعت رجال الاقتصاد الذين يضعون تقييما لاهمية الادخار بالنسبة للمجتمعات النامية ، أن يرتفعوا بقيمته الى مستوى « الفضائل الخلقية » حيث يجمعون على وصف الادخار فى هذه المجتمعات النامية بأنه « فضيلة » تعود بالسعادة على المجتمع النامى فى حاضره ومستقبله .. كما تعود على الفرد المدخر بالخير والفائدة المزدوجة ، حينما يشارك فى الحد من الاستهلاك المسرف ، ويحفظ لنفسه ولاولاده ما يعينهم على ظروف الحياة المختلفة وحاجاتها .. الى جانب ما يستفيده الفرد من أرباح لكل ما يدخر ..

والادخار فوق ذلك يساهم — مهما بلغ حجمه — فى بناء التطور ، ونجاح التنمية وحماية السلامة الاقتصادية للاستقلال الوطنى ..

واذا كانت هذه الدعوة تلقى فى الدول النامية الاخرى استجابة من أبناء شعوبها — برغم أنها لم تستكمل بعد التطور الاجتماعى والاقتصادى الثورى ولم تحقق ما حققناه عندنا من حافز ثورى ملموس — فاننا فى مجتمعنا لابد ان نكون أكثر استجابة وأكثر

ايمانا بهذه الفضيلة .. فلقد حققنا التحول الاشتراكى العظيم ، وأرسينا العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الانسانية والعادلة فى مجتمعنا الاشتراكى ..

ولا شك ان « الحافز الثورى » الذى فرضته الثـــورة المصرية على نفسها ، وانجزته حقا وعدلا لقوى الشـــعب العاملة مع بداية التنمية ، قد خلق تحسنا ملموســـا فى المستوى المعيشى لفئات الشعب المختلفة .. ولا شـــك ان القوى العاملة للشعب أصبحت تؤمن بهذا الواقع المـــادى وتدرك أن النظام الاقتصادى قد تغير بالفعل لمصـــلحتها ، ويجب عليها ان تندفع فى زيادة الانتاج لتزيد من مستوى معيشتها ، وتعرف أهمية زيادة الادخار كفضيلة خلقية ، ويجب أن تؤكد وجودها بعد أن بدأت عجلة التنميـــة ، وتحقق الحافز الثورى فى المجتمع .

وسائل زيادة المدخرات المحلية

هناك صورتان من صور الادخار المحلى :

الاولى ـ المدخرات المنظمة

وهى تتولد فى نطاق الانظمة الادخارية المقررة والملزمة ، وأهـــم هذه المدخرات المنظمة :

(أ) حصيلة الفائض من أرباح المشروعات الانتاجية وخاصـــة فى شركات القطاع العام .

(ب) الزيادة التى قد تتوافر من الضرائب التى تجمعها الدولة بعد المصروفات التى تنفقها على ميزانية الخدمات وأبواب الانفاق التى تتم بدون عائد .

الثانية ـ المدخرات غير المنظمة

وهى تتولد بغير الانظمة الملزمة والمقررة .. وتتم خارج نطـاق المنظمات الاقتصادية التقليدية . .

وأهم هذه المدخرات ما يدخره الافراد ، أو يتم بواسطة القطاع العائلى كما يطلق عليها رجال الاقتصاد والتخطيط ..

وهنا .. لابد ان نقيم حصيلة المدخرات المحلية خلال تجربة الخطة الخمسية الاولى وسنجد أن معدل الادخار بالنسبة للدخل القومى زاد من حوالى ١٢٪ الى حوالى ١٥٪ فقط لكنه لم يتجاوز هذه النسبة ..

وأمام هذه الحقيقة يجب ان ندرك بجلاء لا يحتمل الشك أن نجاح خطط التنمية الحالية والقادمة كلها يحتم علينا ان نرتفع بهذه النسبة الى ٢٠٪ على الاقل .. أن دولا عديدة - رغم أن شعوبها لا تتمتع بخير الانتاج والدخل القومى ، بقدر ما تستمتع فيها بالخير كله قلة من أصحاب الاحتكارات ورءوس الاموال المستغلة - هذه الدول وصلت نسبة المدخرات غير المنظمة فيها الى اكثر من ٣٠٪ من قيمة الدخل القومى .. أن أبناء هذه الدول تعمقت لديهم فضيلة الادخار وفوائدها منذ الصغر ، وتمكنت الاجهزة السياسية والثقافية المختلفة أن تخلق لدى هذه الشعوب الوعى الادخارى وتنميه وتعمقه ..

وبدون الدخول فى أية تعقيدات فنية أو تفصيلات اقتصادية فانه من الممكن بلوغ هذا المستوى المطلوب للمدخرات الوطنية بالوسائل التالية :

المدخرات المنظمة :

١ - أن الارتفاع الذى حققته الخطة الاولى من المدخرات المنظمة جاء معظمه من حصيلة التأمينات المنظمة المختلفة ، الا أن الابواب الكثيرة ما زالت مفتوحة لزيادة هذه المدخرات المنظمة بشكل أقوى وأوسع عن طريق مزيد من التأمينات الجديدة .. ان هناك قطاعات بأسرها من أبناء الشعب ، لم تمتد بعد اليها انظمة الحصانة الاجتماعية عن طريق التأمينات ، كحق من حقوق القوى العاملة للشعب ..

ان أبناء القطاع الريفى مثلا من الفلاحين وصغار الملاك والعمال الزراعيين ما زالوا يعيشون يومهم ولا يجلبون أى تحصين لغدهم بضمان جدى أو حقيقى لمستقبلهم ، أو لفترات شيخوختهم ومفاجآت المرض ...

ان هذه الصورة الاجتماعية يجب أن تتبدد فى ظل نظام اشتراكى يقوم بكفالة الطمأنينة لكل فرد على يومه وغده ، فى صحته ومرضه ، فى شبابه ، وشيخوخته ، وذلك لا يتأتى الا عن طريق امتداد نظام التأمينات الاجتماعية لمثل هذه القطاعات ..

ان توعية أبناء القطاع الريفى بحقهم فى هذا الامتياز ، ومايكفل لهم من أمن ، سوف تجد ولا شك استجابة سليمة لزيادة المدخرات وتنظيم هذه التأمينات الاجتماعية ...

ويمكن أن تشكل هذه المدخرات فى النهاية موردا من أهم موارد زيادة الاستثمارات عن طريق زيادة حصيلة المدخرات المحلية...

ولقد حرصت فى لقاءاتى العديدة بالقيادات والقواعد من أبناء القطاع الريفى والحرفيين والمهنيين ، أن أتلمس الأسباب التى تجعل الكثير منهم يحجمون عن تطبيق هذه الصورة من نظم التأمينات الاجتماعية ، مع أنها كسب للعاملين ، وفوز كبير بالنسبة للقوى العاملة فى مجتمعات أخرى ، وهى امتياز تحقق بالنسبة لبعض القطاعات فى مجتمعنا ... فكان هناك شبه اجماع فى الاجابات التى سمعتها على وجود صعوبات فى عمليات التنفيذ ... وقيل لى ان تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على قطاع الفلاحين والعمال الزراعيين مثلا ، يحتاج من كل منهم الى جهد ووقت ... كما أنها تحتاج من الأجهزة التنفيذية الى امكانيات أكثر للتسجيل والتحصيل ...

وبرغم التسليم بهذه الصعوبات يجب ألا نواجهها سلبيا بعدم البحث الجدى عن حلول لهذه الصعوبات ... فليس من المعقول أن تظل مثل هذه القطاعات فى مجتمعنا محرومة من حق التأمين الاجتماعى ، وهى أحوج الفئات اليه ، وتستطيع فى الوقت نفسه

بنصيبها فى حصة التأمين أن تشارك فى رفع نسبة المدخرات المحلية ...

من اللازم اذن أن نفكر فى كيفية التغلب على هذه الصعوبات حتى لا تظل حجر عثرة فى سبيل تعميم نظام يفرض نفسه اشتراكيا وانسانيا واجتماعيا واقتصاديا .

٢ — تستطيع شركات التأمينات أن تبتدع ألوانا جديدة من التأمينات البسيطة التى تخدم أساسا مصلحة صغار الحرفيين وتجار التجزئة وغيرهم من فئات الشعب العامل ...

ومهما كانت أقساط التأمين فى مثل هذه الحالات بسيطة فانها تحقق الطمأنينة لهذه الفئات من ناحية ... ومن ناحية أخرى تشكل على المستوى القومى ، عاما بعد عام ، مصدرا هاما من مصادر الادخار .

٣ — هناك عنصر من أهم عناصر زيادة المدخرات المحلية ، يحلو بى الاشارة اليه هنا دون استباق لتحليل جوانبه الكثيرة، وهو ما يلزم أن أعرض له بعد قليل ... ذلك هو « الارتفاع بالكفاءة الانتاجية كما وكيفا » .

ان رفع مستوى الكفاءة الانتاجية فى شركات القطاع العام يتولد عنه وفر فى استخدام المواد الأولية ، واقتصاد فى استهلاك وسائل الانتاج وأجهزته ، الى جانب توفير وقت العاملين، فيمكن أن يوجه كل ذلك الوفر الى مزيد من الانتاج ... وذلك يعنى أن تكاليف انتاج قدر معين من السلع يمكن — بالكفاءة الانتاجية للقوى العاملة — أن تلتزم بنفس التكاليف ، ولكنها تستطيع باستمرار انتاج كمية أزيد من السلع نفسها وعلى نفس المستوى من الجودة بل قد تتفوق عليها ...

هذه الزيادة فى الكمية والمستوى هى بالموازين الاقتصادية فائض بشكل صورة من صور المدخرات المنظمة .

ان دور الاتحاد الاشتراكى بكل تنظيماته وعلى كافة مستوياتها فى هذه المجـالات دور هام ورئيسى ومهما كانت الأجهزة والاجراءات والقـوانين التى تتقرر ، فانه يلزم قبل كل شيء خلق الوعى الادخارى ، عن طريق الاقتناع لدى الأفراد بأهمية هـذه التأمينات والمدخرات التى تعود على الفرد ولمصلحته قبل أن تكون لمصلحة المجتمع ...

ان أجهزة الاتحاد الاشـتراكى ، فى قطاع الفـلاحين وقطاع الحرفيين وصغار التجار ، يجب أن تناقش هذه القضية مع أبناء هذه القطاعات المحرومة من التأمينات، توضح لهم أهميتها بالنسبة ليومهم وغدهم ، وتتحسس منهم وسائل تحقيقها وتنفيذها حتى تنبع اجراءات التنفيذ بناء على مطالبة هذه القطاعات نفسها بحقهـا وامتيازها ، الذى تمتعت به القطاعات الأخرى، وتشعر بالطمأنينة والأمان . وهذه الأجهزة الشعبية المرتبطة المندمجة بالخلايا الانتاجية والعاملة مطالبة بأن تبحثمع هذه القطاعات عن حلول لهذه الصعوبات القائمة .

كذلك فان وحدات الاتحاد الاشـتراكى مطالبـة بالاهتمام برفع الكفاءة الانتاجية فى كل موقع من مواقع العمل .. فى الحقل .. فى المصـنع .. فى المدرسة ... فى المستشفى ... ، وأن تضع مع العاملين برامج محدودة ومستويات وأرقاما قياسية تلتزم هـذه الأجهزة بتحقيقها عن اقتناع ، وعليها أن تراقب وتتابع التنفيذ شعبيا .

المدخرات غير المنظمة

اذا كان دور الاتحاد الاشتراكى ، بالنسبة لتحقيـق زيادة مستمرة فى المدخرات المنظمة ، هاما ورئيسـيا ، فان دوره فى

مجالات زيادة المدخرات غير المنظمة اساسى وخطـــير ، وأهم من دوره السابق ...

ان كل فرد من قوى الشعب العامل يستطيع أن يدخر من انفاقه اليومى قدرا بسيطا ، قد يبدو فى النظرة العابرة أنه عديم القيمة ، ولكن مع دورة الأيام والسنوات ، يصبح القدر الضئيل ذا قيمة بالغة وخاصة فى ظروف الحاجة والشدة التى تمر بحياة الانسان عادة ..

كذلك فان الادخار اليومى البسيط بشكل على مســـتوى الدولة كلها ، حصيلة ضخمة فى نهاية كل سنة تزداد على مدار سنوات الخطة .. ويمكن أن تصـل هـــذه المدخرات الضئيلة اليومية الى أرقام لها أهميتها بالنسبة لحصـــيلة المدخرات القومية ...

ان الوعى الادخارى على مستوى الأفراد لم يبلغ بعد الدرجة التى تدفع الفرد الى الادخار اليومى عن اقتناع ... وخلق هذا الوعى الادخارى وتعميقه لدى الجمـــاهير يتوقف على عاملين رئيسيين :

أولا :

ايمان الفرد بالتزام سياسى يدفعه الى ادخار هـــذا الجزء البسيط من انفاقه اليومى ... واقتناعه بألا ينفق الا فيما هو ضرورى وبالقدر الذى يحتاج اليه وأسرته ، والتزامه بادخار كل ما يستطيع ادخاره من انفاقه اليومى مهما كان بسيطا ...

ثانيا :

وجود التنظيمات المهنية والتعاونية والشـــعبية والعمالية القائدة والواعية ، التى تستطيع أن توجه وتنظم عمليات تحصيل هذه المدخرات ..

ويحتاج كل من هذين العاملين الى جهد لجان الاتحـــاد الاشتراكى فى الوحدات المختلفة وجماعاته القيـادية حتى تقوم بدورها الاساسى فى التوعية والتنظيم ..

أن أجهزة الاتحاد الاشتراكي يجب أن توضح أهمية المدخرات للفرد ، وفائدتها المزدوجة التى تعود عليه مباشرة ولزومها للمجتمع بحيث يتولد عند كل فرد شعور بالالتزام السياسى نحو مشاركته فى الادخار ... كذلك فان أجهزة الاتحاد الاشتراكى المختلفة مطالبة بأن تبحث عن التنظيمات الملائمة لكل فئة حتى توفر وسائل جمع المدخرات وتوريدها للمصارف أو الاجهزة المركزية مثل صناديق التوفير او صناديق البريد .

ولقد تمت فى الشهور الاولى من سنة ١٩٦٦ تجربة قامت فيها أجهزة الاتحاد الاشتراكى ولجانه بانشاء دفاتر توفير للعاملين والعمال فى عديد من المصانع ، وتغذية هذه الدفاتر بمدخرات شهرية منتظمة .. وفى رأيى أن هذه التجربة تستحق الدراسة من القطاعات كافة ، سعيا الى تحقيقها بواسطة جميع لجان الاتحاد الاشتراكى وأجهزته فى الوحدات المختلفة .

ولكن يجب أن تكون أى تجربة فى هذا المجال قائمة اولا واخيرا على الاقتناع الكامل ، بل الاندفاع فيها والاحساس بأهميتها المباشرة للفرد قبل المجتمع ، ولا يمكن ان تتم هذه التجربة او غيرها على اية صورة من صور الضغط والالزام والا أوجدت أثرا سياسيا سيئا لاتعوضه أية زيادة فى حجم المدخرات ..

أثر زيادة المدخرات المحلية فى التصدير

فى ختام هذا العرض لجوانب الادخار واهميته فى تحقيق خطط التنمية ، يجدر بنا الاشارة الى الارتباط بين زيادة المدخرات وقدرتنا على التصدير .

ان زيادة الادخار المحلى كما اتضح آنا يقلل من تيار الاندفاع فى الاستهلاك الذى يصل فى بعض الاحيان الى حد الاسراف ، وبالتالى فان زيادة الادخار المحلى سيقلل من مضاعفة الاستهلاك ويؤدى الى وجود فائض من السلع المحلية ، كان تيار التزايد

الاستهلاكى او كان الاسراف فى الاستهلاك سيبتلعها ، بل يضطرنا فى كثير من الاحيان الى الاستيراد او الاقتراض من الخارج ، لسد حاجة هذا الاستهلاك المسرف .. ومعنى ذلك أن الفائض من الاستهلاك المحلى ـ نتيجة لزيادة المدخرات ـ سيوجه كلية للتصدير .

ومن هنا تتزايد حصيلتنا من النقد الاجنبى بدلا من تزايد ديوننا من هذا النقد الخارجى ..

وبديهى اذن أن سياسة المدخرات تتطلب لنجاحها أن تزداد فى الوقت نفسه قدرتنا على التصدير وفتح أبواب جديدة له لتصريف السلع المتزايدة ، التى سوف تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى ، ولا شك ، فى المرحلة القادمة لسببين :

الاول : اننا سنهتم بزيادة المدخرات وسيزداد وعينا الادخارى .

الثانى : أن مصانع كثيرة قامت فى الخطة الاولى ، ولم يبدأ انتاجها بعد ، ومن هنا نستطيع ان ندرك جانبا آخر من جوانب المضمون الاقتصادى ، وهو أهمية العمل على زيادة التصدير اذا لاحظنا أن الانتاج المحلى من السلع سوف يتزايد مع سنوات الخطة الجديدة بحيث تتزايد الكميات المتاحة للتصدير أكثر مما هى عليه الان ..

فاذا لم ننجح فى زيادة التصدير وفتح أبواب جديدة له ، بمقدار هذه الكميات المتاحة ، فمعنى ذلك أننا سنواجه بتراكم كميات متزايدة من السلع ، التى لا يمتصها الاستهلاك المحلى بسبب اقبال الشعب على زيادة مدخراته ، ولا نتمكن من تصديرها وهنا وضع يخلق ولا شك خطورة يجب أن نتنبه اليها من الان ..

ضرورة الارتفاع بالكفاءة الانتاجية

لعل قضية زيادة حجم المدخرات والارتفاع بنسبتها ، مقاسة الى حجم الدخل القومى ، قد وضحت جوانبها بحيث تتمثل لنا

أهمية هذه القضية فى تحقيق أهداف الخطة الثانية للتنمية والخطط التالية لها ، علاجا لكثير من مشاكل التنمية ، وتوفيرا لفوائد كثيرة ، تعود على الافراد وعلى المجتمع ..

وهناك قضية أخرى لاتقل أهمية وضرورة لنجاح خطتنا القادمة والخطط المتعاقبة بعدها .. وتلك هى ضرورة العمل على تزايد الكفاءة الانتاجية ..

مفهوم الكفاءة الإنتاجية

كثيرا مايحدث عند المواطن العادى اختلاط بين مفهوم «الانتاج» « والانتاجية » ولعله من الافضل قبل الدخول فى تحليل جوانب قضية الارتفاع بالكفاءة الانتاجية ان أشير الى الفرق بين «الانتاج» و « الانتاجية » .

الانتاج

يمثل بمعناه العينى كمية معينة من السلع ، صناعية او زراعية ، او من الخدمات ، تتولد من أجهزة الانتاج فى المجتمع خلال فترة معينة من فترات الزمن ..

والانتاج بمعناه النقدى يمثل قيمة هذه الكمية من السلع أو الخدمات ... اى قيمتها بالنقود .

الانتاجية

تختلف فى معناها ومضمونها عن ذلك تماما .. واننى سأحاول هنا أن أتحاشى التعقيدات الفنية ، أو الدخول فى المصطلحات الاقتصادية ، حول مضمون الانتاجية وفكرتها ، ولا سيما أن الاقتصاديين دأبوا على اعطاء التعاريف المختلفة والمتباينة للانتاجية ..

واعتقد انه يكفى فى هذا المجال ان نقول أن الانتاج يعتمد على عناصر رئيسية ، أهمها :

- العمل الانسانى .
- رؤوس الاموال المتمثلة أساسا فى الالات والمعدات والاجهزة التى تقام بالاستثمارات .
- المواد الاولية المستخدمة فى الانتاج .

وهذه العناصر الثلاثة الرئيسية ، تتضافر معا فى كل وحدة انتاجية لانتاج كمية معينة من السلع ...

فاذا أخذنا فكرة الانتاجية ، فى أبسط صورها ، نستطيع القول بأن كل عنصر من هذه العناصر له انتاجية داخل وحدة الانتاج ـ سواء الحقل أو المصنع أو غيرهما ـ أى له قدرة على توليد كمية من المنتجات ، بالتضافر مع قدرة معينة من العنصرين الاخرين ..

مثال ذلك : اذا كان هناك مصنعان بكل منهما كمية واحدة من المواد الاولية وكمية واحدة من الآلات ، وعدد معين من العاملين ، لهم نفس الخصائص ، ويعملون نفس ساعات العمل يوميا .. ثم استطاع أحد المصنعين أن ينتج كمية من المنتجات آكثر مما ينتج المصنع الاخر ، بنفس كمية العناصر .. فمعنى ذلك أن انتاجية المصنع الاول أكبر وأكثر كفاءة من انتاجية المصنع الثانى ..

ويمكن القول عندئذ بأن جميع العناصر فى المصنع الاول ذات كفاءة انتاجية أعلى من جميع العناصر فى المصنع الثانى ..

ولكن اذا أمعنا النظر فى هذه المقارنة نجد أن عنصر العمل هو العنصر الاساسى والاصيل فى كل عمليات الانتاج .. ولذلك فان الانتاجية ومدى كفاءتها وقدرتها ، يجب أن تقاس على أساس عنصر العمل .

ان انتاجية العمل تقاس بما يتولد من كمية المنتجات ومستواها، نتيجة لعمل ساعات معينة ، بواسطة عدد معلوم من الآلات

والمعدات ، وحجم مقدر للمواد الاولية .. فاذا استطاع العاملون ، بنفس ساعات العمل ، وبنفس العدد من الآلات والمعدات والقدر المعين من المواد الاولية ، توليد كمية أكثر من المنتجات أو أفضل مستوى ، مما كان يتحقق بواسطتهم من قبل ، يكون ذلك برهانا ماديا وملموسا على زيادة كفاءتهم الانتاجية فى العمل .. ويكون هذا دليلا على أن متوسط انتاجية العامل قد ازداد ..

ونفس الحكم ينطبق على قدرة العاملين فى هـذا المصنع على انتاج نفس الكمية من السلع او المنتجات على نفس المستوى الذى كان يتحقق من قبل ، ولكن باســـــتخدام مواد أولية أقل ، او باستهلاك نسبة أقل فى الآلات ..

واذن فأى زيادة فى الانتاج دون زيادة فى التكاليف ، وأى ارتفاع بمستوى الانتاج دون زيادة فى المواد الاوليـــة ، وأى تخفيض فى كمية المواد الاولية دون تقليل فى حجم الانتاج أو مستواه ، وأى وفر فى استهلاك الآلات والمعدات ، هـــو فى مضمونه زيادة فى الكفاءة الانتاجية للعاملين ..

واذا كان هناك عامل فى دولة ما يستطيع ، بقدر محـــــدد من ساعات العمل ، ومن الآلات ، ومن المواد الاولية ، أن ينتج قدرا من المنتجات يزيد عما ينتجه عامل اخر من دولة أخرى بنفس القدر من هذه العناصر ، فان انتاجية العامل فى الدولة الاولى تكون أعلى من انتاجية العامل المماثل فى الدولة الثانية .

ويجب الا يكون هناك عامل أحرص على زيادة انتاجيتـــه من العامل الذى يعيش فى مجتمع اشتراكى ، يحس انه شريك فى ملكية المصنع ، سيد للآلة وليس جزءاً من تروسها ، يتمتع بكل ما لا يتمتع به غيره من العاملين فى المجتمعات الرأسمالية المستبدة ، ويعلم عن يقين أن زيادة الانتاجية معناها وترجمتها الحرفية زيادة الاجور ومستوى المعيشة بين العاملين ..

وقد يظن البعض أن زيادة الانتاج فى مؤسسة أو مصنع من حيث كميته ، نتيجة انشاءات وتوسع فى عدد الآلات او زيادة فى استخدام المواد الاولية ، تعنى أن الانتاجيـــة

للعاملين قد زادت .. هذا ظن خاطىء .. لان انتاجية العامل تزيد اذا استطاع ان يحقق وفرا فى المواد الاولية أو فى استخدام الآلات ، أو ارتفع بمستوى الانتاج ، أو أن يكون قد حقق ارتفاعا فى متوسط انتاجه ..

الكفاءة الانتاجية فى الخطة الاولى وفى الخطة الثانية

ان تقييم ما تم فى الخطة الاولى ، يقتضى ان نقرر ما يلى بصراحة وشجاعة فى مجال النقد الذاتى لانفسنا :

١ ـ اذا كان الانتاج قد زاد فى الخطة الاولى بمعدلات كبيرة فى جميع القطاعات ، ومحققا نجاحا فى جوانب الكم والعدد لا نظير له ، فاننا لا نستطيع ان ندعى ، أن نفس النجاح قد تحقق فيما يتعلق بالانتاجية وكفاءتها ..

٢ ـ ان التحليل الصحيح لتجارب النمو ، فى الدول التى سبقتنا الى التقدم ، يبين بوضوح ، أن زيادة الاستثمارات كانت عاملا مهما لتحقيق التقدم الاقتصادى ولتحقيق الزيادة فى الانتاج .. الا أن الارتفاع بانتاجية العامل قد لعب دورا لا يقل أهمية فى تحقيق زيادة الانتاج ..

لقد كانت الاستثمارات الضخمة ، بجانب الانتاجية التى ارتفعت لدى العاملين بشكل مطرد ، فى الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية خلال القرنين الماضى والحالى ، هما العاملان الرئيسيان فى تحقيق التقدم والتطور فى هذه البلاد ..
ونفس الظاهرة تنطبق على الدول الشرقية .. بل ان ما حدث ويحدث مما نقرأ عنه فى الفترة الاخيرة ، من اصلاحات اقتصادية فى هذه الدول ، انما يهدف أساسا الى الارتفاع بالانتاجية الى المستوى الذى بلغته الدول الغربية ..

وهذا يبين لنا أهمية ، بل ضرورة العمل على الارتفاع بانتاجية العاملين فى الخطة الثانية وبالتالى فى الخطط التالية لها ..

ان جهودا كبيرة يجب أن تبذل ، سواء على المستوى التنفيذى او على مستوى أجهزة الاتحاد الاشتراكى والتشكيلات المنبثقة

منه ، حتى ترتفع الكفاءة الانتاجية للعاملين ارتفاعا قويا ومستمرا .. بحيث يكون ذلك هدفا ــ وصل اليه غيرنا ــ ويمكن الوصول اليه ، فنلتزم به ونحدده ، وتتابع هذه الاجهزة تطبيق خطى تحقيقه بكافة الوسائل الممكنة ..

وقد يلح هنا تساؤل فى الذهن عن الآثار المترتبة على رفع الانتاجية ، مما جعلنا نركز الاهتمام على هذه القضية بهذه الصورة ..

والواقع ان هذه الآثار لزيادة القدرة الانتاجية عند العاملين كثيرة ومتشعبة .. لكن أهم هذه الآثار ما يأتى :

ا ــ أن زيادة انتاجية العامل فى كل فرع من فروع الانتاج معناها انخفاض حجم مانحتاج اليه من المواد الاولية والسلع الوسيطة اللازمة للانتاج فى كل وحدة من وحدات هذه السلع .. ومعنى ذلك أيضا أننا اذا أردنا ان ننتج نفس الكمية من السلع التى ننتجها الآن ، فسنحتاج الى كمية أقل من هذه المواد الاولية والى قدر أقل من السلع الوسيطة ..

فاذا لاحظنا أن جزءا من هذه المواد الاولية أو أجزاء من هذه السلع الوسيطة تنتج محليا ، لكن جزءا آخر يستورد من الخارج ، فاننا بزيادة الكفاءة الانتاجية سنوفر جزءا من انتاجنا المحلى للمواد الاولية والسلع الوسيطة يكون قابلا للتصدير او لمضاعفة الانتاج .. كما اننا فى الوقت نفسه سنوفر جزءاً مما نستورده من الخارج سواء من المواد الاولية او من السلع الوسيطة .. وبذلك تتحقق الفوائد الآتية :

(ا) توفير فى المواد الاولية والسلع الوسيطة المحلية .

(ب) امكانية زيادة تصدير فائض المواد الاولية والسلع الوسيطة او استثمارها فى مزيد من الانتاج .

(حـ) تحقيق زيادة فى تصدير المواد الاولية والسلع الوسيطة المنتجة محليا والمتوافرة من ارتفاع الكفاءة الانتاجية ..

(د) توفير المستورد منها بقدر الوفر الذى حققته الكفاءة الانتاجية ، الامر الذى يساهم فى تحسين موقف ميزان المدفوعات باستمرار ، ويقلل بالتالى من احتياجاتنا للاقتراض من الخارج ..

ومن ناحية أخرى فان كميات السلع التى ننتجها تزيد من سنة الى أخرى ، والارتفاع بانتاجية العاملين معناه اننا سنقلل من نسبة استخدامنا للمواد الاولية والسلع الوسيطة فى انتاج هذه السلع بنفس الجودة والمستوى ..

واذن فان استيرادنا لهذه المواد والسلع الوسيطة لن يزيد بالمعدلات الضخمة التى كان يزيد بها من قبل .. وذلك فى حد ذاته عامل مهم من عوامل تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات

ويكفى كمثال لذلك ان نقول : لو أن صناعتنا تستخدم مواد أولية وسلعا وسيطة بما قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه ، واستطعنا بالكفاءة الانتاجية للعاملين أن نوفر ٥٪ من هذه المواد والسلع الوسيطة ـ وهى نسبة ليست كبيرة على الاطلاق ـ فاننا بذلك نوفر ٥٠ مليون جنيه ، تقتطع بالطبع من الاستيراد او تخصص للتصدير ..

٢ ـ أن الارتفاع بانتاجية العامل سيؤدى الى توفير فى استهلاك الآلات ولا شك .. وذلك عن طريق النقص فى فترات تعطلها والمرات التى تتعطل الآلات فيها نتيجة للكفاءة الانتاجية للعامل والحرص الذى يبديه العاملون .. وهذا بالطبع يطيل من عمر الآلة ، ويقلل من استيرادنا لقطع الغيار اللازمة لها ..

ويعنى ذلك كله تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات ، والحد من احتياجنا للاقتراض الخارجى ...

٣ ـ زيادة الانتاجية للعاملين من جهة أخرى تعنى أننا نتمكن من انتاج كمية من السلع الاستهلاكية أكبر مما كنا ننتج من قبل بنفس القدر من المواد الأولية والسلع الوسيطة التى نوفرها ... وهذا يخلق تزايدا من السلع المتاحة للاستهلاك بالوفرة الى تخفف من حدة الضغط على تزايد الاستهلاك ونقص السلع ...

٤ ـ ان الارتفاع بانتاجية العامل ، الى جانب أنه يؤدى الى وفر

فى المواد الاولية والسلع الوسيطة ، يحقق وفرا فى اســـتهلاك الآلات والمعدات ... وهذا ترجمته أن تكاليف الانتـــاج سوف تنخفض مع الاحتفاظ بمستوى الانتـــاج وجودته ... وخفض تكاليف الانتاج يتيح لنا فرصا أكثر للمنافسة والتصـدير ... ويتيح فى الوقت نفسه فرصا لتخفيض الاسعار داخليا ...

ان بعض صادراتنا تجد فى بعض الاحيان صعوبة فى شـــق طريقها أمام منافسة السلع الاجنبية المماثلة لان تكاليف الانتاج بالنسبة لها أقل من تكاليف الانتاج لدينا ، رغم أن متوسط الاجور عندنا وتكاليف التشييد قد تقل عن بعض البلاد الأخرى .. لكن خفض التكاليف فى الانتاج فى البلاد الاجنبية مرجعه أولا وأخيرا الى أن انتاجية العاملين فى هذه البلاد ـ التى سبقتنا فى مجالات الصناعة سبقا زمنياً طويلا ـ على درجة عالية تفوق انتاجية العاملين عندنا ... والوسيلة الوحيدة لاتاحة القدرة لدى السلع المقـرر تصديرها على أن تنافس غيرها فى الاسواق العالمية ، هى العمل على خفض تكاليف الانتاج والارتفاع بمستوى الانتاج ، وبالتالى يمكن خفض الاسعار التى نعرضها بها ...

وهكذا يؤدى زيادة الانتاجية لدى العاملين ، من هذا الجانب أيضا ، الى مضاعفة حصيلتنا من العملات الاجنبية ... وبالتالى نخفف الضـــغط على ميزان المدفوعات ، ونتمكن من توليد فائض ايجابى فى هذا الميزان تدريجيا ..

ان مجهودنا فى هذا المجال وفى الحد من تزايد الاســـتهلاك فى السلع ، تؤدى الى زيادة صادراتنا زيادة مطردة .. وهذا هو المصدر الاساسى للتقليل من اعتمادنا على القروض الخـــارجية تدريجيا للاستثمارات التى تتطلبها خطط التنمية ، ثم نستغنى نهائيا عن هذه القروض ..

٥ ـ استمرار ارتفاع انتاجية العامل هو الوسيلة الوحيـــدة التى تضمن استمرار ارتفاع متوسط أجـــر العـــامل ، بالطريق الاقتصادى السليم ...

ان اعطاء « الحافز الثورى » خلال الخطة الخمسية الاولى قد

زاد متوسط أجر العاملين فى كل القطاعات .. وكان هذا اجراء عدالة وحقا أساسيا ، لتصحيح الاوضاع الظالمة التى كانت تسود فى توزيع الدخول ، ولاعطاء العاملين نصيبا عادلا من دخل الانتاج الذى يقومون به وأصبحوا هم وقوى الشعب العاملة الاخرى يملكون السيطرة على وسائله ..

ولكن لا يمكن فى المستقبل زيادة متوسط أجر العامل ، بدون الزيادة فى انتاجيته .. ولو أردنا أن نفعل ذلك لما أمكننا ... لانه يؤدى الى رفع الاجور بما لا يتناسب مع حجم وقيمة السلع المنتجة ...

وبالتالى ترتفع أسعار هذه السلع ، ويترتب على ذلك ضرر بالعاملين أنفسهم ، لانهم عماد القوى الشرائية ، وهم حين يحصلون على السلع بأسعار مرتفعة انما تتحول أى زيادة فى أجورهم ، بدون ارتفاع فى الانتاجية ، الى زيادة وهمية لا تترجم بزيادة فى كمية السلع التى يمكنهم شراؤها .

هكذا نجد أن استمرار التحسن فى أجـور العاملين مرتبط ارتباطا وثيقا بما يحققونه من زيادة فى الانتاجية ...

٦ ــ ارتفاع الانتاجية يزيد من الفائض أو الوفر الذى يتكون لدى شركات القطاع العام ومصـانعه ، نتيجة لما يحققه ارتفاع الانتاجية من توفير فى تكاليف الانتاج ...

وهذا الفائض يعتبر مصدرا هاما من مصادر المدخرات المحلية المنظمة وبذلك تؤدى زيادة الانتاجية الى زيادة المـدخرات ، والى التقليل من الاعتماد على الاقتراض الخارجى ...

ومن هنا يتضح لنا مدى ترابط هذه القضايا وتشابك جوانبها ومدى تأثير بعضها بالبعض وتكاملها معها

دور الاتحاد الاشتراكى العربى

فى زيادة انتاجية العاملين

ان الدور الهام الذى يجب أن يتحقق فى مجال زيادة انتاجية العاملين ، يلزم أن تمارسه النقابات واللجان النقابية والاتحادات العمالية فى أطار الاتحاد الاشتراكى .

وهذا يستدعى أن نتوقف عند دور النقابات العمالية والمهنية فى مجتمعنا الاشتراكى لنلقى مزيدا من الضوء على جوانبه ...

فالنقابات هدفها بصفة عامة هو تحسين حال العاملين ... وفى المجتمع الرأسمالى يتركز جهد النقابات ، فى مجال تحسين احوال العمال ، على محاولات لانتزاع بعض حقوق العاملين من اصحاب السيطرة الرأسمالية ... ويتم ذلك فى اطار الصراع الطبقى الذى يسود دائما المجتمعات الرأسمالية والطبقية ... ويتخذ جهد النقابات سبيل المناداة والدعوة بكل الوسائل ، لمنح العاملين شيئا من حقهم فى عدالة التوزيع بين العمل ورأس المال ... سعيا الى الارتفاع بمعدلات الاجور ، التى يود أصحاب السيطرة الرأسمالية لو أمكنهم ان يخفضوها الى أدنى المستويات.

وطبيعة المجتمع الرأسمالى أن صاحب رأس المال يتابع ويراقب بنفسه وبأدواته المشتركة معه فى السيطرة ، ليتأكد من ارتفاع إنتاجية العاملين ارتفاعا مستمرا ، وهو يحرص على أن يستغل بقدر ما يستطيع ، طاقة العمال وكفاءتهم وعرقهم ، لتوليد أكبر كمية من المنتجات ، مستغلا فى ذلك كل مجهود العمال الذين يعملون عنده ... ولا يتردد فى طرد العامل الذى يصبح على مستوى ضعيف من الانتاجية ...

لذلك فان العامل مهدد فى المجتمع الرأسمالى ... ومساق ... وعليه أن يزيد من انتاجيته باستمرار ، ويدفع من عرقه وجهده لصاحب رأس المال ، والا فانه يجد المصير المحتوم فى الطرد من العمل ...

ولا شك أن هدف النقابات والاتحادات فى مجتمعنا الاشتراكى هو تحسين حال العاملين ...

لكن يجب أن نضع هذا الهدف فى اطاره الاشتراكى ... ويقتضى ذلك أن نذكر ما يلى :

١ ــ أن عدالة التوزيع أصبحت احدى المهام التى حملتها الدولة على عاتقها ... فقد قضت على الاستغلال الطبقى للعامل من قبل الرأسمالية المستغلة ، وجعلته سيدا للآلة ، بل فرضت له نصيبا من الربح المتولد عن الانتاج نصيبا عادلا ، وأعطته الحافز الثورى الكافى ، حينما قررت رفع متوسط الاجور للعاملين ... وأمنت حياتهم ومستقبلهم وحددت لهم ساعات العمل .. حتى لقد أخذ الكثيرون علينا هذه الخطوات الثورية التى حققناها وقالوا اننا سرنا فى هذا الطريق شوطا أطول بكثير مما كان ينبغى .

ان النقابات المهنية والعمالية عاشت فى عصور الظلم الاجتماعى، وسيطرة رأس المال المستغل والاقطاع ، ولم تتمكن برغم صيحاتها المكبوتة أن تنتزع للعاملين حقوقهم من الذين كانوا يلتهمون كل خير فى المجتمع ، وكانوا لا يتركون للطبقة العاملة الا الضياع والفاقة والتهديد فى رزقهم ومصيرهم ... واذا ما أمكن أن تحصل فئة على مسحة من الحق يومئذ ، فكان يعطى من أصحاب السيطرة منة واحسانا وفضلا ... لكن الثورة الاشتراكية ما قامت الا من أجل الطبقة العاملة المظلومة ، لتضعها فى موقع القيادة للمجتمع ، بعد ان كانت من قبل وقودا يحرق على مذبح الظلم الاجتماعى ، حين كانت تساق الطبقة العاملة الى السخرة .. ولقد قدمت الثورة الاشتراكية ، بدون طلب أو الحاح ، ما لم يخطر على حسبان أى نقابة أو اتحاد ، وما لم يحلم به أحد من العاملين ، وقد عاصر الكثيرون منهم عهود الرأسمالية المستغلة وعانوا من ويلاتها ، بل كثيرا ما عانى هؤلاء العاملون من سيطرة الطبقة الرأسمالية المتحكمة على النقابات العمالية والمهنية نفسها والاتحادات وقتئذ ...

٢ ــ نتيجة لذلك أنه لا مجال لان يكون دور النقابات استمرارا لدورها التقليدى السابق فى المجتمع الرأسمالى ، محدودا وقابعا

فى قوقعة لا ينطلق منها الى الافاق الجديدة .. ان المطالبة بالمزيد من عدالة التوزيع ، أمر وضعته الدولة ضمن واجباتها وأهدافها الاساسية ... ولذلك فان النقابات المهنية والعمالية مطالبة بالبحث عن الوسائل التى تكفل الارتفاع بمستوى العاملين عن غير طريق محاولات انتزاع حق مهضوم من حقوق العاملين ... فليس هناك حق مهضوم للعاملين ، انما حققلهم المجتمع الاشتراكى أملهم واحلامهم .. وبقى على العاملين ان يحققوا للمجتمع الاشتراكي أمله فيهم ، وكما يقول الميثاق « أن ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لا بد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية » ...

٣ ـ ويثور التساؤل : كيف اذن يمكن للنقابات العمالية والمهنية أن تحسن من أحوال العاملين داخل هذا الاطار الاشتراكى ؟

والجواب أن هذه التنظيمات والنقابات يجب أن ينطلق دورها من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج ، الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عمليات التطور والارتفاع المستمر بالكفاءة الانتاجية ..

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاءة الفكرية والفنية ، ومن ثم الارتفاع بالكفاءة الانتاجية للعمال .

وكذلك تستطيع النقابات أن تعمل على رفع مستوى العاملين فى المجال السياسى والثقافى والصحى والاجتماعى ، فان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها من مقياس غير قدرتها على انجاح عملية التطوير فى الانتاج وكفاءتهم فى الوصول الى الاهداف المرتقبة ..

> ان الجهد النقابي والمهنى لرفع انتاجية العاملين هو الطريق الوحيد الذى يؤدى الى ازدياد مستمر وسليم فى أجور العاملين وتحسن متواصل فى مستوى معيشتهم

وجدير بالذكر أن القيام بهذا الدور انما يوطد دعائم التقدم الاشتراكى عن طريق تزايد الانتاج تزايدا اقتصاديا بحساب

التكاليف ، لان قوة المجتمع الاشتراكى هى فى قوة انتاجه وسلامة هذا الانتاج .

من هنا يرتبط الجهد النقابى والمهنى باطار التحالف السليم والشرعى بين مصلحة العمال ومصلحة قوى الشعب العاملة كلها ، على عكس الجهد النقابى فى الدول الراسمالية الذى لا يوجد الا فى اطار من تصارع وتضارب المصالح الطبقية .

ونتيجة هذا فان دور النقابات فى مجال العمل على تحسين حال العمال يتخذ مضمونا جديداً فى المجتمع الاشتراكى وهو العمل على رفع انتاجية العامل ، لتحسين حالته المعيشية فى اطار عدالة التوزيع التى هى مبدأ أساسى تكفله الدولة وتسهر عليه ...

وتستطيع النقابات من هذا المنطلق أن تؤدى أجـــل الخدمات الكبرى للعامل والمهنيين وللمجتمع الاشتراكى ...

٤ ــ يتعين على النقابات واللجان النقابية والتشكيلات المهنية أن تلتزم ببعض الواجبات خلال الخطة الجديدة والخطط التالية ، وهى تمارس دورها فى ضوء هذا المفهوم الجديد والمحدد :

(ا) تدرس كل نقابة انتاجية العمل فى الفرع الذى ترتبط به ، دراسة علمية دقيقة ، وتقارنها بالانتاجية فى الفروع المماثلة فى البلاد الاخرى .. وبخاصة البلاد التى سبقتنا فى هذه المجالات حتى تستطيع أن تحدد أسباب وعوامل تخلف الانتاجية عندنا فى أى فرع من الفروع عن مثيله فى البلاد الاخرى .

(ب) يمكن أن تضع النقابات فى مجال تخصصها ــ على ضوء هذه الدراسات الواعية والعميقة ــ هدفا عاما لمتوسط انتاجية العامل فى هذا المجال أو ذاك ... ويجب أن يبلغه العاملون خلال مدة معينة سنة بعد أخرى ... والنقابات هى التى تستطيع أن تساهم ايجابيا فى بيان السبل الواجب اتخاذها للوصـــول الى تحقيق هذا الهدف النابع من التشكيل المهنى نفسه .. وتستطيع النقابات فى أبحاثها العلمية أن تدرس ظروف الوحدات الانتاجية وأسباب ضعف أو ارتفاع انتاجية العاملين فيها ، حتى تقـــوم بدورها الطليعى فى المساهمة لرفع الكفاءة الانتاجية فى جميـــع

الوحدات التى ترتبط بها ، وتضع لنفسها خطة واقعية نابعة من العمل الميدانى ولا تكون خطتها مجرد شعارات أو نداءات مكتبية

(جـ) يجب أن تبذل النقابة الجهد اللازم ، ليكون الهدف الكلى للانتاج جـــزءا من نشاطها السياسى ، بمعنى أن تلقنه لقواعدها بالوضوح الكافى والاقتناع الكامل وتصل بهذا الهدف فى وجدان القواعد العمالية الى مستوى المبـــدأ السياسى الذى تلتزم به النقابات وتوجه له الجهود النقابية حتى يؤمن به العامل ويلتزم به عن عقيدة ...

وهذا يقتضى بالضرورة جهدا كبيرا فى مجالات التوعية والتوضيح والاقناع عن طريق المناقشة المفتوحـــة والصريحـــة ، التى تلازم الحركة اليومية للعاملين ...

(د) تتلقى اللجنة النقابية فى كل وحدة انتاجية من وحـــدات الفرع المتخصصة فيه ، هدف رفع متوسط الانتاجية الى المستوى الذى حددته النقابة العامة وناقشته ودرسته علميا وعمليا ..

وعلى اللجنة النقابية أن تحيله الى خطة جزئية ، تنفذها على مستوى الوحدة الانتاجية التى تعمل بها اللجنة النقابية .

(هـ) هذه الخطة الجزئية لا بد أن تناقش مع العاملين ، ومع ادارة الوحدة الانتاجية ، ومع لجنة الاتحاد الاشتراكى ومجموعاته القيادية ، لكى ينتج عن ذلك اقتناع واتفاق عام على هذه الخطة فى أسلوبها وهدفها ، بحيث تلتزم بها جميع هذه الاجهزة التزاما سياسيا ، وليس مجرد وعد عادى أو التزام ادارى ... ولهذا فيجب متابعة تحقيق أهداف هذه الخطة الجزئية للوحدة وتقييمها على المستوى السياسى أى بواســـطة اللجنة النقابية أولا ... ثم بواسطة لجنة الاتحاد الاشتراكى والجماعة القيادية والأدارة .. وتتحدد الاسباب التى قد تؤدى فى بعض الحالات الى عدم تنفيذ الخطة الموضوعة وتناقش هذه الاسباب بنفس العقلية الســـياسية ... ثم ترفع النتائج للنقابة العامة لكى تتابع الخطة الاشـــمل على مستوى فرع التخصص كله فى الجمهورية أو الاقليم ..

(و) يجب أن تشتمل الخطة الجزئية على أهداف عينية لتحقيق

فائض فى استخدام السلع الوسيطة والمواد الاولية ، وتحديد عدد مرات وأوقات تعطل الآلات وأسباب ذلك .. والطرق الكفيلة بتلافى أى قصور أو أسراف أو أهمال حتى يتحقق الهدف المقرر ..

(ز) لا بد من التركيز على أهمية المتابعة والتقييم الذى يتم على مستوى كل من اللجنة النقابية ، والنقابة العامة ، بحيث تكون متابعة دقيقة وتقييماً سليما للخطوط الموضوعة من قبل ، ومدى ما يتحقق وما لم يتم تنفيذه ، لامكان اكتشاف الصعاب التى تواجه العمل والعمال ودراسة الوسائل الكفيلة بالتغلب عليها .

(ح) أن تدريب العاملين عامل هام للتغلب على ضعف انتاجيتهم، والنقابات العامة ، واللجان النقابية ، يجب أن تسهم فى هذا التدريب بأوفر نصيب ، خاصة وأنها متصلة ومرتبطة بالقيادات الفنية فى هذا المجال . ولا بد أن تنظم النقابة العامة برامج تدريبية مركزية ، وفى داخل الوحدات الانتاجية ، حسب ظروف واحتياجات اى فرع من فروع العمل ... ويجب ألا تتوقف هذه البرامج عند حد ، بل تتوسع النقابة فى هذه البرامج تدريجيا حتى تصبح عملية لا ينقطع أثرها الايجابى الفعال فى الارتفاع المستمر فى كفاءة العاملين .

ولا شك أن مراكز التدريب التى تنشئها الدولة والمؤسسات العامة والشركات هى الحقل الرئيسى فى المرحلة القادمة ، لتنظيم وممارسة هذا التدريب المنظم ... لكن لابد من التوسع التدريجى فى انشاء المراكز التدريبية التابعة للنقابات نفسها ، وتستطيع النقابات تمويلها تدريجيا من ماليتها وبمعاونة الدولة ..

(ط) ان النقابات لها دور طليعى فى البحث والدراسة المرتبطة بمشاكل الانتاج عامة ... وتستطيع أن تقدم نتائج هذه الدراسات التطبيقية لتساهم فى تطوير كل فروع الانتاج ، والوصول الى وسائل علمية وتجارب تعود على المجتمع بكل خير ، عن طريق استغلال طاقاتها الكامنة فى الخبرات الفنية العالية ...

ان هذه الصورة من الاستثمارات للجهد الفنى والعملى والعلمى والثقافى المنظم هى فى رأيى اهم ما يمكن أن تقوم به النقابات من

جهد استثمارى ، لانها ستعمل عملا ضخما فى تنمية ملكات العاملين وكفاءتهم وخبرتهم ، وتنظيم جهودهم والارتفاع بوعيهم السياسى والاقتصادى والفنى والثقافى ... واستثمار هذه الملكات والخبرات ، يعتبر أقوى جوانب الاستثمار المنتج ، لأغنى وأغلى العناصر التى يتحقق على يديها التقدم ، لانها ترتبط بالانسان وحياته وعمله ، وتفتح آفاقا واسعة لتحسين أحواله والوصول بها الى أرقى الدرجات ...

أسلوب العمل السياسى لانجاح خطط التنمية

لم يكن القصد مما عرضت حول دور الاتحاد الاشتراكى فى انجاح خطط التنمية ، أن أستعرض تفاصيل مهمة الاتحاد الاشتراكى ، كتنظيم سياسى يضم قوى الشعب العاملة فى المجتمع ، ولا أن أشرح برنامجه فى الفترة المقبلة ... لكنى أردت أن احدد من وجهة نظرى وبصفة عامة جوانب المضمون الاقتصادى الذى يجب أن يركز الاتحاد الاشتراكى جهده عليه لمساندة نجاح خطط التنمية القادمة .

١ - لقد كانت الوحدات الجماهيرية للاتحاد الاشتراكى خلال الخطة الخمسية الاولى أشبه بمكاتب البريد تذهب الى مقار وحداتها لتصل اليها الاراء والمشكلات والشكاوى . وما عليها الا احالة هذه العرائض كما هى الى الجهة التنفيذية أو الى مستواها الاعلى فى القسم أو المحافظة ، التى كانت تقوم بدورها هى الاخرى بتحويلها للتوزيع على الجهة التنفيذية أو الادارية ...

أما دورها فى النزول والالتحام بالجماهير ، فى تلمس مشكلاتها العامة ودراستها لاحاسيس القاعدة الجماهيرية دراسة واقعية ، ومحاولة حلها حلا ذاتيا أو احالتها الى المستوى الاعلى ، باقتراح الحل القائم على الفهم والوعى بكل الامكانيات وبالنواحى الفنية ومقررات الخطة التنفيذية والمالية - فنادرا ما كان يحدث ... ولذلك فان لجان هذه الوحدات اذا لم تكن معوقة فى كثير من الاحيان فانها على الاقل لم تؤد دورها المطلوب فى دفع خطى

النجاح الذى تهدف اليه الخطة فى التنمية .

٢ ـ كذلك فان بعض الذين كان لهم شرف الانتخاب من القواعد الجماهيرية ، ليكونوا ممثلين لها فى لجنة الوحـــدة أو القسم أو المحافظة ، كانوا يحسبون أنهم تبوءوا مناصب ووظائف تؤهلهم أن يصدروا تعليماتهم وطلباتهم ، لتكون واجبة التنفيذ ما دامت قد أرفقت ببطاقة كتب عليها بالروح المظهرية وبأسلوب التعالى عبارة تشير الى عضوية صاحبها فى لجنة الاتحاد الاشتراكى ...

ان هذا البعض لم يستطع أن يدرك مفهوم خدمة الجماهير ، ولم يقدر شرف الانتماء الى التنظيم الشعبى وانه ليس وظيفة ، ولا يشكل طبقة جديدة انما التنظيم الشعبى هو الوعاء الذى يضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها .. وهكذا أهمل الكثيرون من المنتمين الى الاتحاد الاشتراكى واجبهم الاساسى نحـــو خدمة الجماهير ونحو المجتمع .

٣ ـ وحدث نوع آخر من التخلف فى عدم تركيز الاهتمـــام على الشباب ... الطليعة العريضة التى تؤلف جيـــل المستقبل لهذا المجتمع المتحفز لتولى المسئولية فى مجال العمل والانتاج ، وفى المجال السياسى على حد سواء ...

الاتحاد الاشتراكى واهمية تكوين الشباب

اذا كنا اليوم نحاول تقييم خطة التنمية الشاملة الاولى ، من نواحى الانتـــاج والاستهلاك وما حققته من منجزات ، وما يمكـــن تحقيقه واستثماره مضاعفا فى الخطة القادمة ، فان الطاقة الضخمة الكامنة على أرضنا النامية بالامل والوعى ، من الشباب ، هى القوة الحقيقية التى تمكن لمستقبل أمتنا أن يستمر نجاحه وثوريته ونموه

ان اهمية تكوين الشباب الاشتراكى فى هذه المرحلة لا تكون فى خلق جيل جديد ناضج ، وقادر من الناحية السياسية والفنية وحسب ، انما أهمية ذلك تمتد كذلك الى أن يكون الجيل الصاعد لحمل المسئولية قوة دافعة لنجاح خطط التنمية .

ومهمة تكوين الشباب الاشتراكى الواعى والقادر ، والناضج سياسيا وعلميا وفنيا وثقافيا ورياضيا ، لم تحتمل التأخير ... فان الشباب دائما فى سن التكوين والنمو يتعرضون لتيارات الانحراف والتضليل والاغراء واللامبالاة والسلبية وغير ذلك ، اذا لم يجدوا الأيدى الأمينة والمخلصة التى ترعاهم وتوجههم الوجهة الصالحة لأنفسهم ولأوطانهم وللمثل العليا ...

ومن الواجب أن توجه هذه الطاقات بالاقتناع والايمان بوحدة الفكر ، والوعى العميق ، الى الطريق السليم الذى يتم فيه تكوين الشباب فكريا وجسمانيا ،عقليا وروحيا،فنيا وعلميا،ثقافياورياضيا

وكان لا بد أن يعطى الاتحاد الاشتراكى أهمية قصوى للشباب وتكوينه فى دوره الحالى ... لقد حمل هذا الجيل عبء الثورة كاملة .. أعد لها وفجرها ، وحطم قلاع الظلم والتخلف والفساد والسيطرة ، التى كانت جاثمة على قلب المجتمع .. تم حمل هذا الجيل عبء التصدى للاحتلال والعدوان وللتحديات التى واجهت الزحف الشعبى بالثورة فى مرحلة التحول الاشتراكى .. وحمل هذا الجيل عبء ارساء الأساس للبناء الاشتراكى واقامة المجتمع على دعائم من الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، من الكفاية والعدل ... وهو لا يزال يحمل الاعباء بشرف وشجاعة وراء قيادته المؤمنة القادرة ، ليسلم كل ما صنع الى جيل الشباب الصاعد ، الذى يجب أن يندفع بالثورة الى آفاق أوسع ، ويحتفظ بالنجاح ، بل يضاعف النصر الذى تحقق بعد الجهد والمشقة ، وبذل الدم والعرق . واذا كان النجاح أمرا صعبا فان الاحتفاظ به ليس هينا .. ونحن لا نتصور ولا نريد للجيل القادم أن يهرب من الصعب الى الليونة أو يستعيض عن الثورة بالانحراف أو التواكل أو السلبية ، لكننا نريد لأبنائنا أن يثبتوا ذاتهم ، ويفرضوا قيمتهم على الحياة كما فرضها هذا الجيل بالحق والعدل والكفاح ... وان الكسب الحقيقى من ثورتنا الاشتراكية، سيعود لهم فى النهاية أكثر مما يعود على الجيل الصاعد الذى يحمل اليوم مشعل العمل والبناء لأن اتصال الحياة وطبيعة التطور تفرض ما يلى :

أولا :

ليس هناك فراغ أو انقطاع بين جيل اليوم وجيل الغد ... وامتداد العمر وانتقال القيادة الى الجيل القادم ، فى ظل الاشتراكية التى نقيمها ، هو استطراد طبيعى لنضال هذا الجيل، وهو امتداد لطاقات شعبنا المصرى المتجددة ... وليكن من ثورية الجيل الحاضر ونضاله وانتصاراته وصموده للتحديات ، حافزا الى حركة الجيل القادم ، حتى يتقدم بالأمانة والارادة ، وهو يملك الحافز الثورى ، ويرى أمامه الهدف السياسى واضحا محددا ..

ثانيا :

ان المجتمع الاشتراكى الذى أقامه الجيل الحاضر ألزم نفسه منذ أول أيام التحول الاشتراكى بحقوق أساسية ، يأخذ الجيل القادم منها اليوم وغدا أوفر نصيب ـ وبعضها التعليم والتثقيف والرعاية الصحية والتأمين .. وفوق ذلك وقبله ، أن الجيل القادم فتح وعيه على أرض طهرت من الاستعمار ، لا يدنسها احتلال ، ولا تقيد حركتها أغلال الاقطاع أو الاحتكار ولا تمزقها الحزبية والفساد السياسى ...

كل هذا وغيره خلق للشباب الصاعد مناخا صالحا للقوة الفكرية وللعمل المنتج وللنمو السليم والانطلاق دون توقف الى الآفاق الواسعة ...

ان الجيل الصاعد أوفر حظا من جيلنا ومن الأجيال السابقة التى عانت من ظروف الحياة القاسية وعاشت فى ظل سيطرة الاقطاع ورأس المال ، وكادت تضيع فى متاهات الاتجار بالسياسة واحتراف الزعامات واستخدام الشباب وقودا يطبخون على احتراقه موائدهم ومغانمهم ..

ثالثا :

ان البناء الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا لن يتوقف عن النمو ، وكلما ارتفع هذا البنيان الراسخ أحس ابناؤه بمزيد من

الثقة بالنفس ، وازدادوا قوة واندفاعا ... ولكن اذا كان الكسب الحقيقى من منجزات الثورة الاشتراكية يعود بالخير الكثير على الشباب الصاعد ، فان من الواجب أيضا أن يدرك الشباب منذ حداثته ، ما هو المطلوب منه ، ليتحقق استمرار الثورة الاشتراكية وذوام نجاحها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

واذا كنا ننظر الى ما تحقق فى جيلنا ، نظرة تقدير لصورة كفاح رائع ، لشعب عظيم ثائر ، فاننا نتطلع بالأمل الى احتمالات كفاح أكثر روعة ، وأقدر فى الابداع والاندفاع بالثورة والبناء والتنمية .

ذلك منطق طبيعى يبين الترابط بين المزايا والمسئوليات ، بين الحقوق والواجبات ، فان الآمال والانتصارات لا تستمر عبر الأجيال بالميراث التلقائى ، لكنها تتجدد وتتضاعف بالجهد والبذل، اذا حرص كل جيل أن يواصل الانطلاق فى سباق الزمن ، من حيث ينتهى الجيل السابق ، بطاقة أكثر اندفاعا واحتمالا وشبابا

ان مسئولية الشباب فى الحفاظ على الثورة اليوم والاندفاع بها غدا مسئولية ضخمة بقدر ضخامة الهدف الذى نتطلع اليه :

١ ـ ان الشباب اليوم هم الفئة الغالبة ، وهم الوزن الاكبر والتشكيل الأضخم عددا فى المجتمع ، اذ يؤلف الشباب النسبة الكبيرة من قوى الشعب العامل فى كل وحدات الانتاج وفى التجمعات الجماهيرية ... فى الحقل والمصنع ، فى المدرسة والجامعة ، فى القرية والمدينة ، فى الميادين العسكرية والنواحى المدنية ... وعلى قدر حركتهم ، وعلى قدر ما يبذلون اليوم من جهد فى شبابهم وبطاقتهم الفتية ، بقدر ما يكون النجاح والتقدم والانتصار فى مجالات الانتاج والتنمية ، وبقدر ما يبذلون غدا من جهد وثورية حينما يتسلمون القيادة ، بقدر ما تتحقق آمال أعظم وأوفر ...

٢ ـ ان الشباب بطبيعة تكوينه الذهنى وحماسه يكون أكثر ثورة ضد قوى الاستغلال أو رواسب السلبية ، ولذلك فهو أكثر ارتباطا بالمثل والمبادىء التى يقوم عليها مجتمعنا الاشتراكى ...

وبالتالى فان الشباب أكثر اســتعدادا واندفاعا ، لبذل الجهد والطاقة فى سبيل تدعيم هذه المثل والمبادىء التى تهدف الى مزيد من الانتاج ، ومزيد من العدالة الاجتماعية ، ومزيد من الانتصارات

وعلى ذلك فان الشباب اذا كان مسئولا عن قيادة المجتمع فى غدنا ، فانه اليوم مطالب بأن يثبت جدارته كقوة دافعة من عوامل النجاح الذى يتحقق فى مجتمعنا اليوم ...

٣ ـ ان المجتمع الاشتراكى الذى أقمناه فوق أرضنا ، بالكفاح الأصيل والنضال المتصل وراء القيادة السديدة ، يعد نموذجا لغيرنا من الشعوب المتطلعة الى الحرية والتقدم ، لكنه فى نظر أعداء الشعوب من قوى الاستعمار والرجعية خطر يطاردهم ، ويهدم قواعدهم ، ولذلك فانهم لا يتوقفون عن العمل لعزله ومحاولة التآمر والضغط عليه . وبقدر ما نتصدى لهذه القوى المعادية ، وبقدر ما نحرز من انتصارات ونحقق من نجاح ، ونرتفع بالبناء الذى نقيمه ، بقدر ما تزداد حالات اليأس والفزع عند أعدائنا ، وتتهاوى العروش الظالمة المستغلة وتتساقط قلاع السيطرة من حولنا ... ان ذلك يبدو من أعدائنا المتربصين فى صور الفزع وهم يتصرفون فى جنون المقبلين على الغرق . واذا كانت الثورة التى قامت فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ قد قضت على الاقطاع والرجعية والانتهازية ، فانها لم تقض بعد على الاقطاعيين والرجعيين والانتهازيين الذين ترتبط مصالحهم ووجودهم بالاستعمار والرجعية الخارجية .. واذا كان مجتمعنا قد حرص على أن يصفى الاقطاع والرجعية والاستغلال دون اراقة دماء ، فما من شك أن الاستغلال لا يستسلم بسهولة ، وما من شك أنه ستبقى من حولنا فلول الرجعية المتربصة ، وستبقى فى مجتمعنا بقايا لا تحيا ولا تقبل أن تحيا الا على الاستغلال الذى يرفضه مجتمعنا الاشتراكى ... ان بقاء الاستغلال فى أى صورة من صوره وبأى قدر ـ ان وجود بقايا الرجعية والانتهازية وممارستها لطبيعتها المعادية لمصالح الشعب ، يشكل دائما الخطر على البناء الاشتراكى .

والشباب ... وهو المتغلغل فى كل مكان .. المتفتح بالوعى لكل ما يجرى من حوله وفى الاتجاه المختلفة ، هو القوة الحقيقية التى تحمل مسئولية التصدى والدفاع عن المجتمع الاشتراكى ، ضد كل ما قد يتعرض له من تحرك رجعى أو بلبلة أو استغلال أو ضغط أو تآمر ، بل ضد أى لون من ألوان الاعتداء على قداسة المجتمع الاشتراكى ووجوده ، وصورته الزاهية .

كل ذلك يحدد لنا دور التنظيم السياسى فى تكوين الشباب .. وفى رأيى أن يكون دور الاتحاد الاشتراكى العربى فى اعداد الشباب قائما على أسس محددة نذكر منها ما يلى :

أولا : اعداد هذا الجيل الصاعد ، اعدادا سياسيا وثقافيا ، يؤمن بربه وبدينه ، وبوطنه وبالمثل العليا والمبادىء التى صاغها الكفاح الوطنى من تجارب الزمن ، ومن أمل المستقبل فى منهج للحياة العادلة التى يقيمها شعبنا على أرضه .

ثانيا : اذابة الفوارق النفسية بين فئات الشباب المختلفة ، حتى لا تستمر البقايا الطبقية التى فرقت من قبل شباب الجامعات مثلا وشباب المصانع وعزلت شباب المصانع عن شباب الحقل ، وخلقت هوة سحيقة بين شباب القرية وشباب المدينة ، وأقامت الحواجز بين شباب الجامعة والشباب العامل المنتج ...

انهم جميعا ، برغم اختلاف المهنة ودرجة الثقافة والبيئة الجغرافية ، يلتقون على عنصر أساسى ، هو أنهم شباب المجتمع الاشتراكى ، جيل واحد ينهل من تعاليم هذا المجتمع ومن مثله ومبادئه ومنهجه ، بحيث يقدس الشاب فيه العمل الايجابى ، ويعده دون غيره معيار قيمة المرء ...

ان الشباب يؤلفون معا على اختلاف طبيعة عملهم جسدا واحدا ، وحياة واحدة ، وأملا واحدا ، وعملا متكاملا ، وقيما واحدة تشكل قدرا من الثقافة المشتركة التى تمحو كل صور الاختلافات الشكلية والبيئية الأخرى ...

ثالثا : يجب أن يؤمن الشباب ايمانا كاملا بأن الانتاج والتفانى فى

زيادة معدلاته والارتفاع بمستواه وزيادة كفاءته، هو الجسر الوحيد الى الرخاء والرفاهية والعدل والكفاية له ولغيره .. سواء كان هذا الانتاج فى المصنع أو الحقل ... فى المدرسة أو المتجر .. فى المستشفى أو المؤسسة ، فى المكتب أو الشارع ، فى الجامعة أو فى الورشة .. كل ذرة من جهد وكل قدر من الاخلاص وكل خطوة الى الأمام فى أى عمل مهما كانت طبيعته وأيا كان قدر الجهد وقيمة الزيادة والتحسن فى انتاجيته ، انما يعود كله على المجتمع وعلى كل فرد فيه وخاصة على الشباب .

رابعا : ان وضوح الرؤية من أهم ما يلزم أن يتزود به الشباب ، والمناقشة الحرة والواعية ، والفهم العميق لكل الأمور فى صراحة ووضوح كامل ، تحصين للشباب ضد كل زيف أو تضليل او انحراف

ان معرفة الشباب بتاريخهم الوطنى والقومى ، وتوضيح عناصر القوة فى شعب مصر الأصيل خلال عصور التاريخ وتعاقبها ، يضاعف من ثقة الشباب فى نفسه وفى نضال أمته الممتد عبر الأجيال ... ولقد زيف الاستعمار ودعاة الهزيمة من أعداء الشعوب تاريخ الشعب المصرى الأصيل ، محاولين بذلك أن يقللوا أو يستهينوا بكفاح هذا الشعب وصور أمجاده ، وبالقرائن التى تؤكد أصالة معدنه وصلابته ، وتثبت عمق جذور النضال المصرى على طول التاريخ الانسانى . ان ازالة الزيف والتزوير فى تاريخ النضال المصرى سوف يزيد شعور الشباب بقيمة أمتهم وبمجدها وجدارتها ببلوغ المنى والأمل المرموق .

خامسا : خلق وحدة الفكر وتنظيم وحدة النضال ووحدة العمل وتوضيح خطى الطريق الواحد الى الهدف الواحد بين الشباب عن طريق لقاءاتهم معا على اختلاف مهنهم وبيئتهم فى عمل جماعى يعمق فى نفوسهم الايمان بالقيادة الجماعية ، ويربط بين فئاتهم ، ويزكى فى وجدانهم شرف تحمل المسئولية ، وينمى فى قلوبهم روح التعاون والعمل الايجابى ، ويعمق فى أذهانهم الوعى الاشتراكى عن طريق المعسكرات والندوات والتثقيف الذاتى ، ويمحو من سلوكهم أى صور للتعالى أو الانعزال ، ويقوى من قيمتهم عند أنفسهم وفى

نظر الآخرين عن طريق عملهم اليدوى والخدمة العامة فى البيئة التى يعملون فيها أو يعيشون بينها ...

وفى هذه المعسكرات .. ومع كل هذه الواجبات وعند مناقشة كل هذه القضايا ... يجب أن تكون قضية الانتاج ومشاكله ، من أهم الموضوعات التى يتناولها البحث والنقاش الرشيد العميق ، جنبا الى جنب مع العقيدة السياسية والنواحى الاجتماعية

ولقد بدأ الاتحاد الاشتراكى هذا البرنامج الضخم .. وركز على الشباب وأولاه كل اهتمام ، حتى لقد جعل للشباب أمانة عامة من الامانات الرئيسية له تنبثق عنها منظمة للشباب الاشتراكى ... واذا كانت هذه التجربة الضخمة والرئيسية لم يمض على البدء فيها الا وقت قصير ، فانها أخذت تملأ الاسماع ، وتحدث حركة جديدة تبشر بحياة جديدة تضم الشباب الاشتراكى ... فى منظمة تجمعهم حول فكر واحد وطريق واحد نحو الهدف الواحد

واننا نتطلع الى هذه النواة بأمل شديد ونرجو لها قوة أكبر على الاندفاع بالثورة ، وايجابية أقدر على الوفاء بتحقيق هذه المسئولية التاريخية ...

ذلك هو السبيل لتهيئة واعداد وتكوين أصحاب المصلحة فى المستقبل الذين سوف يحملون المسئولية ويؤدون أمانتها الغالية المقدسة أكثر قوة ، وأقوى ثورية ، وأشد حماسا ، وأعمق وعيا ، وأحسن حظا ، وأفضل من جيلنا الحاضر ، الذى يسعد وهو يرى أن الثورة سوف تواصل خطاها وأن الذين سيعيشون فى مجتمع أفضل هم أولادنا وأكبادنا وامتداد عمرنا وثمار جهدنا ، وأمل نضالنا الرائع والمنتصر .

البناء الاشتراكى

والدفاع عن الاشتراكية

كان طبيعيا أن نستطرد فى تحليل واجبات الاتحاد الاشتراكى ، لنستعرض الجوانب الكثيرة ، لدوره الرئيسى والهام فى انجاح خطط التنمية وتدعيم البناء الاشتراكى – خاصة ونحن فى صدد تقييم الخطة الخمسية الاولى وما تحقق فى سنوات التحول الاشتراكى العظيم ...

ويمكن تلخيص واجبات الاتحاد الاشتراكى بوصفه التنظيم الذى يجمع قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى الاشتراكية وفى التحول الاشتراكى الذى تم ، وفى انجاح خطط التنمية التى تدعم هذا البناء الاشتراكى فى النقاط التالية :

١ – يجب أن يسير العمل فى وحدات الانتاج والخدمات على كافة مستوياته : أدارة وتنفيذا ، توجيها وتخطيطا ، بالمفهوم السياسى ، وبالوعى الناضج ، حتى تتضح أهداف العمل وتتضح الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، والمصلحة التى تعود من وراء ذلك ، ارتفاعا بالعمل اليومى فوق مستوى الروتينية والرتابة المملة ، حتى يأخذ العمل فى أى مجال وأى موقع مكانته فى اطار من القيم الوطنية والقومية ، وبذلك يتمكن النشاط الثورى الذى يضم جميع وحدات الانتاج والخدمات من أن يكسر جمود الروتين والتعقيدات المكتبية ويقضى على الوسائل الادارية والدروب الموروثة المعوقة لأى عمل ...

٢ – ان الوعى السياسى فى مجالات العمل الانتاجى يجب أن يكون له مضمون اقتصادى واجتماعى قائم على فهم المشكلات التى واجهتنا فى الخطة الأولى والتوصل الى الحلول الصحيحة للتغلب على هذه المشكلات ..

والوعى السياسى بهذا المضمون قادر على أن يقوى ويحرك أفراد

قوى الشعب العاملة عن اقتناع ، فى الطريق الذى يؤدى الى حل هذه المشكلات والتغلب على كل الصعوبات ولذلك حرصت أن أبين بالتفصيل أهمية قضية المدخرات وقضية زيادة الكفاءة الانتاجية وكانت كل منهما بمثابة مشكلة واجهت الخطة الاولى وعانت الخطة من قصورهما ...

٣ - الاتحاد الاشتراكى مطالب من خلال تنظيماته وعن طريق تجميع وتنظيم وقيادة جهود قوى الشعب العاملة أن يستكشف العناصر الصالحة التى تعمل خلال أجهزته الشعبية حتى تحيلها الى خلايا ثورية نشيطة ومنتجة تعمل ايجابيا للتوصل الى حلول لكل المشاكل التى تواجه العمل الوطنى فى وحدات الانتاج والخدمات وتمارس هذه الحلول السليمة .

٤ - الشباب بوجه خاص يؤلف الجيل الصاعد والأمل المرتقب . وعلينا الاهتمام به وبذل كل الجهد من أجله ، وعليه مسئوليات كبرى فى انجاح خطط التنمية والحفاظ على المكاسب الثورية التى تحققت بالكفاح والدم والجهد والمعاناة على مر الأجيال ... والاندفاع بهذه المكاسب ثوريا الى الآفاق الرحبة الواسعة من مسئوليات جيل المسئولية القادم .

٥ - التنظيمات النقابية والتشكيلات المهنية يجب أن تطور دورها فى ظل المجتمع الذى حقق عدالة التوزيع ، بحيث تباشر جهودها لتحقيق هدفها الأكبر والرئيسى فى المجتمع الاشتراكى وهو الارتفاع المستمر بانتاجية العاملين ، وهو السبيل الوحيد لتحقيق التحسن المطرد فى أحوال هؤلاء العاملين فى ظل مجتمع العدالة الاجتماعية ... وعليها أن تعمق من الوعى الثقافى والسياسى لدى العاملين ... ان هذا كله يرتبط ببناء الاشتراكية ...

لكن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى فى فراغ ...

وهى فى الوقت نفسه لا تجد أمامها الطريق معبدا ومفروشا بالورود ولا تواجه بالمناخ المناسب المهيأ لها ، دون عوائق او

تحديات ومتناقضات ... ان الثورات الوطنية تقيم البناء الاشتراكى فوق أرضها فى اطار يجمع المتناقضات الداخلية ورواسب عصور مضت ... ثم هى تواجه دائما متناقضات وتيارات دولية عاتية ، الأمر الذى يجعل البناء الاشتراكى فى أى دولة نامية عرضة للضغوط وصور التآمر والتسلل والانقضاض ... وهذه التيارات الداخلية والخارجية ، وهذه المحاولات الضارية واليائسة من قوى السيطرة وأعداء البناء الاشتراكى يجب أن تواجه بثورية وقوة ، بالوعى والتصدى ، حتى لا يكون البناء الاشتراكى عرضة للتصدع ...

وهنا يبرز دور جديد ، وواجب أساسي لقوى الشعب العاملة صاحبة هذا البناء الاشتراكى ، الحامية له ، وهى تؤمن عن عقيدة انها مرتبطة بهذا الكيان الاشتراكى والمجتمع العادل ارتباط مصير ..

واجبها اذن هو الدفاع عن الاشتراكية وحمايتها من كل الغوائل والاعداء ، ومن أى أثر عكسى قد ينتج عن هذه المتناقضات الموروثة ..

واجبها وهى ترعى وتحمى الثورة الاشتراكية فى اطار التنظيمات السياسية وأجهزة الاتحاد الاشتراكى ، ان تواصل العمل والجهد فى نفس الوقت لتدعيم البناء الاشتراكى الذى قام بعد الجهد والكفاح والنضال الانسانى فوق أرضنا جيلا بعد جيل ..

اننى هنا لا أجد فى تصوير هذه الفكرة خيرا مما قاله الرئيس جمال عبد الناصر بأن هذا الجيل من شعب مصر على موعد مع القدر .. ولقد كتب عليه أن يدخل سلسلة من الثورات المتشابكة والمتلاحمة فى وقت واحد .. كتب عليه أن يحمل مسئولية تحقيق الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى وأن يصارع التحديات ويواجه العدوان العسكرى ويسقط الدمى وينبذ الاحلاف وينتصر فى كل المعارك السياسية والاقتصادية والنفسية التى يخوضها بالعزم والايمان .. ثم كتب على هذا الجيل ان يتحمل شرف بناء مجتمع العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص .. كتب عليه أن يحارب بيد ، وأن يبنى باليد الاخرى ،

وكان الله معه دائما وهو يحارب وكان معه وهو يبني وكان الله معه وهو يحقق النصر فى كل الميادين .. فتلك سنة الله جلت مشيئته ان ينصر المخلصين .

ولقد عبر الميثاق عن ذلك وقال : « ان الشعب المصرى — تحت ظروف المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة — كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات اجتماعية جديدة ، تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة » .. ونبه الميثاق القيادات الشعبية بدورها ، مطالبا اياها أن تتأمل تاريخها وان تنظر الى واقع عالمها ثم تقدم على صنع مستقبلها ، واقفة فى ثبات على أرضها .

« ان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ماقد يغريها بالتصدى للتيار الثورى الجارف ، خصوصا فى اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار » ..

ولذلك فان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعى ، مهما كانت أساليبه ، ومهما كانت القوة المساعدة له .. « واذا كان مجتمعنا يؤمن بأن الحرية الوطن وللمواطن ، وانها تتوافر قبل كل شىء بالسلام القائم على العدل فان مجتمعنا مطالب الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه العظيمة ، وتسود على العالم الذى نعيش فيه ، أن يكون مستعدا باستمرار للتصدى ، والعمل لحماية حرية الوطن وحرية المواطن وحماية البناء الاشتراكى .. »

وقبل أن أعرض للمتناقضات التى ورثناها من مخلفات عهود متهامية مضت ، يجب أن أشير هنا الى الاسباب التى تحتم على قوى الشعب العاملة أن تدافع عن الاشتراكية وتحمى البناء الاشتراكى وترتبط به رباط مصير وحياة ..

فاذا كانت هذه الاشارة قد ترددت قبل ذلك كثيرا فانه لا بأس من التذكرة والاشارة حتى لا ننسى .. والذكرى دائما تنفع المؤمنين وتضىء الطريق أمام خطاهم ..

ومن المبادىء التى يتبعها علماء التربية ان يذكروا دائما جوانب العمل الطيب ، ونتائج العمل الخاطىء ، حتى يغرسوا الكراهية فى نفوس الناس ضد الشر ..

كذلك فان الله سبحانه وتعالى قد صور للمؤمنين فى كتبه السماوية كلها وفى أبدع وأسمى الآيات ، مغبة الشر ومضاعفاته ومصير كل شرير مستغل ، وحدد سبحانه مكان هؤلاء فى جهنم وعذابهم فى الدنيا ، كما صور سبحانه المجتمع الذى تسوده العدالة الاجتماعية والروح الانسانية والمساواة وتكافؤ الفرص وحدد سبحانه للذين يعملون الخير مكانتهم فى الجنة وسعادتهم فى الحياة الدنيا ..

ان مجرد تخيل حدوث نكسة للبناء الاشتراكى والثورة الاشتراكية التى تحققت ، يضعنا امام صور يلزم ان تكون فى أذهاننا ، حتى لا ننسى او نتهاون ، أو نتوقف عن الاندفاع ، وحتى يزيد حرصنا على البناء الاشتراكى وحمايته والدفاع عنه والتمكين له ..

ان الترجمة الواقعية لاى نكسة هى حدوث مضاعفات ونتائج لا حصر لها .. ولا يمكن فى صفحات محدودة أن أعددها .. لكننى أذكر هنا لمحة عن بعضها فقط :

● عودة سيطرة الاقطاع وراس المال المستغل على مقدرات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .. وتحكم طبقة النصف فى المائة من جديد فى مصائر جموع الشعب ، فى صورة أرهب وأقسى تشفيا وحقدا واشباعا للشره والاستغلال .

● عودة الفلاحين الى مستوى العبيد للارض بعد السيادة عليها وملكيتها .. وتدمير كل معالم التطور والخدمة والاصلاح الذى تحقق فى القطاع الريفى ، حتى يعود الظلام والظلم الاجتماعى ، لا يرى فيه ملايين الفلاحين الا العذاب والسياط والحرمان .

● عودة العامل الى مستواه القديم : عبدا للآلة ، وتعود

لتكون أغلى منه عند صاحب رأس المال الذى يسيطر ويسود من جديد .. وسوف يلغى بالقطع الحياة الآمنة التى حققتها الثورة الاشتراكية للعامل .. ويسخر من رفاهية العامل ومن تحديد ساعات عمله ، ويمنع كل امتياز أو حق حصل عليه العمال . حتى يستحوذ هو على كل ذرة من ربح وكل درهم من مال .

● يعود المجتمع الى صورة التخلف التى كان عليها من قبل ، وما تزال شعوب من حولنا تعيشها تحت قسوة السيطرة والاستغلال .. تعود البطالة ويعود الفقر وتغلق المدارس والمستشفيات .. فان ما ينفق على مثل هذه المؤسسات ، لن تقبله الرجعية التى كانت تصف العلم بأنه كفر حتى تخيف الناس منه ، وتصف الدواء بأنه سحر لايرضى عنه الله ، فيأكلهم الموت .. وليس ببعيد يوم خشى الخديو توفيق أحد حكام مصر فى العصر الحديث من أثر التعليم على أمواله وتاجه فأمر باغلاق المدارس كلها .. هل نذكر المحسوبيات فى فرص التعليم ؟! يجب الا ننساها ...

● العودة الى سوء التوزيع ، بحيث يكون الغنى كله والصحة بأكملها والسعادة جميعها لفئة قليلة ، والفقر والحرمان كله للملايين من أبناء الشعب .

ـ هل يمكن ان يقبل صاحب رأس المال ـ فى حالة حدوث وانارة الشوارع واقامة المساكن الشعبية وانشاء المصانع التى نكبة لا قدر الله ـ أن يشارك العمال فى الارباح والادارة ؟! ذلك هو المستحيل نفسه .

ـ هل يمكن ان تتحمل خزانة الدولة الانفاق على رصف الطرق وانارة الشوارع واقامة المساكن الشعبية وانشاء المصانع التى تفتح آفاق الحياة الكريمة أمام العاملين ؟.. هل يمكن ان تسعى الرجعية او الاقطاع لاستصلاح ارض ليملكها الشعب والفلاحون ؟ .. ان عهود الحرمان التى مضت استصلحت بعض الارض بالسخرة وبعرق الفلاحين ، لكن ملكيتها وكل خيرها كانت للاقطاع والشركات الاحتكارية .

● يعود تحالف الرجعية مع الاستعمار الذي ترتبط به مصيريا .. فهل يظل الاستعمار حاملا فى قلبه جمرة النار وهو يتطلع الى قناة السويس ليجدها مصرية ادارة ومسئولية وعائدا ؟ ... ومصر تحكم قناتها وتسيطر عليها ؟ ... الا يكون جزاء الاستعمار أن يعود ولو الى قناة السويس التى كاد يجن يوم تأميمها ؟ !

ـ هل تقبل الرجعية ان تعارض القوى الاستعمارية ، أو ترفض ادخال الشعب الى سجون الاحلاف ومناطق النفوذ ؟! ان الارتماء فى أحضان الاستعمار وأحلافه ومناطقه يضمن لها البقاء ضد القوى الشعبية ويحميها ضد الثورات التحررية .

● تعود مصائرنا وأقدارنا فى يد الاستعمار ، ليقرر من قواعده فى العواصم الاستعمارية أمورنا ، ولا توضع سياستنا وفق آمالنا ولا تنبع الا من مصلحة الاستعمار والرجعية وحسب ..

● يعود الحديث عن قوى العاملين فى الدولة ليكون جريمة ، ويعود الكلام عن الحرية ليصبح شيوعية أو الحادا ، وتضيع الحرية الاجتماعية والحرية السياسية .. ويأخذ الاقطاعيون أماكنهم فى كل مقاعد الحكم والمجالس النيابية ، ليطرد العمال والفلاحون ، ومن كانوا يسموتهم الدهماء والغوغاء فى عهودهم .. عهود السادة والعبيد ..

● يعود الجيش الى صورته قبل الثورة ... فان الرجعية والسيطرة الاستغلالية لاتقبل وجود جيش وطنى قوى ..... ولكنها تقبل فقط ان تذهب الاموال الى جيوبها او حساباتها فى البنوك الخارجية ، وتفضل حماية الجيوش الاجنبية لها . . . والصور من حولنا وليست ببعيدة عنا ، تنطق بالحقائق .

● تعود مصر الزراعية ، مزرعة لمصانع الاستعمار ، ويومها سيهب دعاة الرجعية والاستعمار من جديد ويحملوا الابواق ليحلفوا أن مصر جنة الله فى الزراعة وان الصناعة والكهرباء والسدود شر مستطير .. فالمنافقون يكذبون على الله .. أفلا يكذبون على الانسان ؟! وتلك سماتهم وهذه خصائصهم .

هذه بعض الصـــور والنتائج التى لا يمكن لى ولا لغيرى أن يعددها بالتحديد والحصر فى صفحات من كتاب .. وهى فى الوقت نفسه تبين لنا نحن أبناء قوى الشعب العاملة لماذا يجب أن نرتبط مصيريا ومصلحيا بالثورة الاشتراكية ، والبنـــــاء الاشتراكى الذى أقمناه فوق أرضنا بشريعة العدل شريعة الله .

وليس أشرف ولا أنبل من الدفاع عن مجتمع تســـود فيه العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ويتحقق فيه التكافؤ فى الفرص ..

وقد يتساءل البعض : ندافع عن المجتمع الاشتراكى والثورة الاشتراكية ضد من ؟ .. ونحميها ممن ؟ ..

ونقول : ضد رواسب الماضى ، وضد بقايا المتناقضات الداخلية .. ضد المتناقضات الدولية ، وكل التيارات المعادية لمجتمعنـــا وآماله ..

المتناقضات الداخلية

لقد قضت الثورة على الاقطاع ، وعلى سيطـرة رأس المال . .

وهنا يجب ان نقف قليلا أمام هذه الحقيقة لنقول ان الثورة لم تقض على الاقطاعيين ولا على الرجعيين ... وقد بين الرئيس جمال عبد الناصر أننا فى ظل الثورة ، وضعنا ضمن مبادئنا ضرورة القضاء على الاقطاع وعلى سيطرة رأس المال ، ولكن هناك جانبين هامين ، لاينبغى أغفالهما :

١ ــ استفادة الاقطاعيين السابقين من طبيعة شعبنا الذى يميل دائما الى السلم الاجتماعى ، ومحاولتهم التسلل فى ظروف هذا السلام الاجتماعى ، عن طريق وسائل غير مشروعة لاستبقاء حدود من الملكيـــة تزيد عن الحـــدود المقررة والتى أجمعت عليهـــا قوى الشعب العاملة للقضاء على الاقطاع فى كل صـــــوره .. وان ما كشفناه أخيرا فى هذا النطاق لينعطى أمثلة واضحة على ماتعنيه بذلك ...

٢ — أن الاقطاع ليس فقط حالة ملكية ، بل هو أيضا سلوك معين له خصائص محددة فى نطاق العلاقات الاجتماعية ، خصائص تقوم على الاستغلال والسيطرة والقمع والارهاب ، بل اقتراف الجرائم ، ومقاومة تقدم قوى الشعب نحو الحصول على حقوقها العادلة والمشروعة فى الثروة وفى الاجر .

ان هذا السلوك لايزول ، ولا يمكن ان نتوقع أن يختفى خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة .. لأن طبقة الاقطاعيين التى مارست سلوكها الاقطاعى طوال مئات السنين ، لا يمكن مرة واحدة ان تغير سلوكها وأن تخلع عقليتها ، لكى يحل محلها سلوك وعقلية جديدة مختلفة تمام الاختلاف تسلم بما يجب أن تحصل عليه قوى الشعب من حقوق مشروعة عادلة ..

ومن هنا لابد أن نتوقع محاولات مستمرة للاستغلال وللسيطرة الطبقية على نطاق القرية .

ومن الممكن لهذين الاحتمالين أن يقوما كذلك فى ظل سيطرة رأس المال ، وان كان يجب التسليم بأن احتمالات ذلك بالنسبة لرأس المال محدودة ويمكن كشفها سريعا وهى تتركز أساسا فى قطاعات التجارة والمقاولات ..

ان بقاء مثل هذه الرواسب المتخلفة من مجتمع ما قبل الثورة، يعد ظاهرة خطيرة تهدد سلامة الاشتراكية .

أولا : لانها تضعف ثقة الشعب فى الاشتراكية . . وهذا أمر له خطورته .

ثانيا : لانها تستبقى مراكز قوة معادية للشعب ، تنتهز الفرصة المواتية لكى تنقض على مكاسبه .. وهى فى الغالب تبحث عن هذه الفرصة فى التحالف البغيض المتآمر الذى يمكن أن تقيمه مع قوى السيطرة الاجنبية ، سواء كانت استعمارية من الدول الاجنبية ، أو عميلة لهذه القوى الاستعمارية من قوى الرجعية فى المنطقة ... وان مؤامرات القوى الرجعية فى بعض البلاد القريبة منا ، ومحاولة استغلالها للعناصر الاقطاعية وأذنابهم من

جماعة الاخوان الارهابية مثلا لاوضح صورة على ذلك ...

كذلك فانها دليل على ان الرجعيــة لاتتورع بكل شرورها أن تختفى تحت أقنعة للتضليل ولو أدى الامر ان تستخدم وتدنس أقدس ما يعتز به أبناء مصر وهو دينهم الحنيف ..

وان واجب التنظيم الشعبى فى كل بقعة من ارض هــذا الوطن وفى وجه هذه المتناقضات هو كشف أصحابها ، من الاقطاعيين والرجعيين ، ومناقشة وضعهم وسلوكهم فى منظمات الاتحـــاد الاشتراكى لكى تتحرك أجهزته وأجهزة الدولة الاخرى حتى تضع حلا لكل ماقد يظهر أو يكشف ...

ان هذا يتطلب من كل عامل زراعى ومن كل فلاح صغير ، من كل مثقف ومن كل وطنى يباشر حرفة أو عملا مستقلا ، من كل هؤلاء ، أن يتيقظوا تماما وان يبحثوا باســتمرار عن الرواسب الاقطاعية والرجعية ، وأن يكشفوها لمنظمــات الاتحـــــــاد الاشتراكى .

المتناقضات الخارجية

ان نمو الاشتراكية فى جمهوريتنا فيه خطر كبير على المصالح الاستعمارية وعلى المصالح الرجعية فى المنطقة ..

وليس هذا بسبب التقدم والتحرر الذى سيحققه شــعبنا فقط ، وانما بسبب المثال الرائد الذى تعطيه تجربتنا للشعوب الاخرى التى مازالت ــ لسوء الحظ ــ ترزح تحت نير الاستغــلال الداخلى الرجعى ، وتحت سطوة الإستغلال الاستعمارى الاجنبى ، وتتطلع الينا كمثل وأمل ... ولهذا السبب نفســه هناك خطر فى اشتراكيتنا على اسرائيل ..

اننا يجب أن نتوقع من هذه القوى جميعها أن تتآمر ، وان تستمر فى التآمر لكى تحقق ما يصوره لها خيالها السقيم من امكان القضاء على اشتراكيتنا ..

انهــا فى ذلك تقف فى وجه تيار التــاريخ وهو تيار لا يمكن

مقاومته ، ولكن يجب ان ندرك أن تيار التاريخ انما يتحقق اندفاعه من خلال جهودنا وأعمالنا ويقظتنا وحرصنا والوعى الذى تتسلح به قوى الشعب العاملة .

من هنا ... يجب أن تكون فى يقظة مستمرة وان نسلح الشعب بالوعى دائما .. والا تخدعنا أساليب التضليل ولا الاقنعة الزائفة التى تخفى وراءها وجوها تكره الشعوب وتعادى مصالحها .. لقد عانى شعبنا الطيب كثيرا من التضليل ولكنه كان دائما يكشف هذه الاساليب المخادعة ..

أن الافاقين والمدعين لا يمكن الا أن يصفوا أنفسهم بالطيبة ويخلعوا على شخصياتهم مسوح الملائكة للخداع .. هكذا فعلت القوى الاستعمارية وهى تحتل الشعوب ، وتسيطر على أرزاقها .. وهكذا فعلت قوى الرجعية والاستغلال لتفرض وجودها ، حتى بلغ بالبعض من زعماء الرجعية ان يصنعوا نسبا زائفا للرسول الكريم عليه الصلاة السلام .. ورسول الله برىء منهم ومن أعمالهم .. ولو تمكنوا لاوصلوا نسبهم الى الملائكة ، أو ذات الجلالة ...

كذلك يجب التيقظ دائما للتيارات التى تنتاب عالمنا المعاصر ، وفيه الاستعمار وهو يحس بالخطر على كيانه ومصالحه ويرى رأى العين دورة التاريخ الحتمية ... فتنتابه حالات الجنون المحموم ، الذى ينتاب عادة ، الوحش الضارى حينما تصيبه طلقات قاتلة وتصيبه معها نوبات من الصرع قبل الموت ...

ولا يمكن لقوى الشعب العاملة ، مهما ظهر فى مجتمعها من متناقضات الا أن تحرص على تكتلها ؛ حتى تواجه هذه الاخطار والتحديات والمغامرات

اننا بيقظتنا وتكتلنا سوف نهزم كل الضغوط الاجنبية ، وكل المؤامرات الخارجية ... والدليل على ذلك أننا هزمناها بالفعل سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٦ وبعد سنة ١٩٥٦ ... فى كل خطوة من خطانا الثورية ...

فلنكن دائما على استعداد لكل التضحيات فى اطار تكتلنا

القوى وتحالفنا الشرعى الرائع ... وان هذا التكتل انما يكون ايجابيا وقويا بوقوف قوى الشعب العاملة ضد تيارات التشكيك التى تنفثها أبواق القوى الاستعمارية والرجعية ، وضد مؤامراتها الخبيثة ... هذا التكتل يجب أن نحافظ عليه باستمرار ، أيا كانت الظروف التى نمارسه فيها .

ان عناصر المتناقضات الداخلية وقوى المتناقضات الخارجية .. وهى ترقب من جحورها أن شعب مصر قد أنجز خطة التنمية الاولى وأقدم على تنفيذ الخطة الثانية ، أكثر قوة ، وأوسع تجربة ، وأعمق وعيا ، وأقدر على الاندفاع ... هذه العناصر والقوى تحس بالجزع والمرارة والحقد ... ويجب ألا نلتفت الى الوراء ، وألا نتوقف عن الاندفاع فى تدعيم البناء الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا بالحق والعدل ... فى النور وبالوضوح ... بالحرية والكرامة ... وبعون من الله وبفيض من نوره ورعايته ، فهو سبحانه يشهد أن الثورة التى قامت فى الثالث والعشرين من يوليو ، كانت تهدف الى ازالة الظلم الذى لا يحبه الله ولا يرضاه ... وقامت لتحقق الحرية الكاملة ، وقد أمر الله بالحرية للانسان الذى خلقه حرا ... قامت لتزيل الضعف وتبنى القوة مكانه ، والله سبحانه قوى يحب الاقوياء بعملهم وعدلهم ... واستطاعت أن تحقق العدل الاجتماعى الذى هو شريعته عز وجل ، واستطاعت أن تجعل الناس جميعا سواسية فى المجتمع لا سيد ولا مسود ، سواسية فى الحقوق والواجبات ... واستطاع هذا المجتمع الاشتراكى أن يحقق بعد ذلك خطة للتنمية ، كانت تجربة ودرسا لقدرة الشعوب النامية على الانطلاق .

وحين نصل الى هذا القدر من محاولة تقييم خطة التنمية الاولى ... وعندما نبلغ هذا الحد من تحليل الثورة التى تمت خلال سنوات التحول العظيم .. يجدر بنا أن نتوقف لحظة نقدر فيها حصيلتنا بعد هذه المرحلة .. ونجدد من طاقاتنا لاستئناف المسير .. نستطلع مسالك الطريق الذى ينتظرنا .. ونستبين مواقع خطانا نحو الهدف الذى نسعى اليه .. ونقدر الزاد الذى يعيننا على قطع الشوط فى قدرة واحتمال ...

لقد وصلنا الى حيث نحن اليوم بعد رحلة فريدة ومشهودة .. وبرغم أنها لم تأخذ من عمر الزمان سوى سنوات قليلة ، فقد أوصلتنا الى حيث لم تتمكن أجيال أخرى أن تبلغ جزءا من مداها ..

ولقد بذلنا فى ذلك جهدا ونضالا .. دما وعرقا ، حتى أحرزت مسيرتنا الفوز فى سباق الزمن ...

وحين تحركت قوى الشعب خلف رائدها ومعلمها العظيم ، وانتظمت فى المسيرة الكبرى ، بدأت يومئذ من الفراغ الموحش والظلام السحيق .. لم تحمل معها ذخيرة تعينها على عثرات الطريق ، ولا ملكت قوة تحصنها من التيارات العاتية ، أو تحميها من عاديات المتربصين بالخير ، سوى ارادة التغيير والايمان العميق ، والاصرار العنيد .

ان قيمة المواقع التى وصلنا اليها اليوم تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فى طاقة هذا الشعب وقدرته ، اذا عادت الى الذاكرة كلّ جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بالامل وبمسيرة الشعب التى بدأت فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢

ولقد كان اخلاص شعبنا العظيم لقضية الثورة الاشتراكية ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات ، هى التى مكنته من بلوغ هذه المواقع التى يقف عندها اليوم ... بالامل والقوة ... بالعزم والتحفز ... وبكل الامكانيات التى تدفعه الى أن ينطلق فى مسيرته الثورية الى أقصى مداها واثقا فى الله ، واثقا بنفسه ، فخوراً بما حقق ، معتزا بقيادته ...

ونظرة الى نقطة البداية فى مرحلة الأمس ، ومواقع الانطلاق التى ننتظم اليوم عندها ، ونتأهب لنبدأ منها رحلة الغد ، تبين أين كنا وأين أصبحنا وأين نصل فى غدنا القريب .

مليون جنيه

● كان الانتاج القومى فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ ماقيمته ٢٥٤٧٫٩ ارتفع فى السنة الخامسة للخطة مقوما بالاسعار الثابتة الى ٣٤٧٤٫١

مليون جنيه

وبالاسعار الجارية	٣٧٣٨
● بلغ الانتاج الزراعى عام ٥٩/٦٠	٥٨١ر٦
وصل عام ٦٤/٦٥ مقوما بالاسعار الثابتة الى	٦٧٩ر١
وبالاسعار الجارية	٧٤٢ر٦

● وأمكن الارتفاع بالانتاج الزراعى فى جميع المحاصيل بنسبه عالية وصلت فى بعضها مثل الذرة الشامية الى ٤ر٤٤٪ ، وفى بعضها الآخر الى ١٩٪ ، وكانت الزيادة فى الانتاج الزراعى ٨ر١٦٪ ، وهى نسبة يندر أن تتحقق فى أى بلد من بلاد العالم فى مجال الانتاج الزراعى نظرا لعدم ضمان الاحوال الجوية والطبيعية والظروف التى تؤثر عادة فى المحاصيل ..

● كان مجتمع ما قبل الثورة لا يقدر على استصلاح الاراضى الا بما يقل عن ٢٠ ألف فدان سنويا ، فارتفعت قدرة الاستصلاح بعد الثورة الى ما يقرب من الضعف ، ثم بلغت قدرة فائقة مع بداية الخطة الخمسية الاولى ، حتى وصلت فى السنة الاخيرة وحدها من سنوات الخطة أكثر من ١٥٠ آلف فدان ..

مليون جنيه

● بدات الخطة بانتاج صناعى فى سنة الاساس لا يتعدى	١٠٨٦ر٧
ارتفع الانتاج المحقق عام ٦٤/٦٥ بالاسعار الثابتة الى	١٤٦٩ر٩
وبالاسعار الجارية	١٦٢٣ر٦

● كانت مصر كما وصفها أعداؤها — زورا — بلدا زراعيا لا يستطيع اقامة الصناعة ، فاستطاعت مصر اقامة صناعات حديثة ، ثقيلة وخفيفة ، وأنجزت مصر خلال سنوات الخطة وحدها ما يزيد على ٨٠٠ مصنع للصناعات الحديثة ، يعود خيرها على شعب مصر لا على قلة محدودة مستغلة ومحتكرة ، وبحطم انتاجها قيود السيطرة الاجنبية الى جانب فتح أبواب العمل لمئات الآلاف من العمال بعد أن كانت البطالة تطحنهم وتطحن معهم أسرهم ومن يعولون .

● كان مجتمعنا لا ينتج أكثر من ٣ ملايين طن بترول خام سنويا ... وفى نهاية الخطة بلغ انتاج البترول الخام أكثر من ٦ ملايين

طن ، بخلاف المنتجات الاخرى القائمة على صناعة البترول .

● لم تعرف مصر صناعة الحديد والصلب قبل الثورة ، وكان الانتاج منه فى بداية الخطة ٢٤٠ . ألف طن سنويا ، ارتفع الى ٥١٠ آلاف طن فى السنة الاخيرة للخطة .

● كنا ننتج قبل الخطة ٢٧٧ ألف طن من الاسمدة الازوتية ، ارتفع انتاجنا منها الى ٩٤٥ ألف طن مع السنة الخامسة للخطة الخمسية الاولى .

● لم يتعد الانتاج فى الطاقة الكهربائية سنة الاساس ما قيمته ١٨ر٤ مليون جنيه بلغ عام ٦٤/٦٥ ما قيمته ٣٧ر٩ مليون جنيه

مليون كيلووات ساعة

● كانت الطاقة الكهربائية قدرتها عام ٥٩/٦٠ — ٢٢٤٥ .
ارتفعت عام ٦٤/٦٥ الى — ٥٥٦٠

مليون جنيه

● كان الانتاج فى التشييد فى بداية الخطة بما قيمته — ١٠٢ر١
وصلت فى نهاية الخطة الى — ١٨١ر٢

● بلغت مساحة الارض التى تم استصلاحها خلال الخطة ٥٣٦٣٥١ فدانا

● وتم بناء — ٢٢٢٠٣٣ وحدة سكنية

مليون جنيه

● بلغت قيمة الانتاج فى الخدمات فى أول الخطة — ٧٥٩ر١
ارتفعت فى نهاية الخطة بالاسعار الثابتة الى — ١١٠٦
وبالاسعار الجارية — ١١٥١ر٥
بلغت قيمة الزيادة فى انتاج السنة الخامسة وحدها من الخطة عنه فى سنة الاساس — ٩٦٢ر٢

● كان الدخل المحلى عام ٥٩/٦٠ ما قيمته — ١٢٨٥ر٣
ارتفع فى السنة الخامسة بالاسعار الثابتة الى — ١٨٤٠ر١
وبالاسعار الجارية — ١٨٨٤

مليون جنيه

- بلغ دخل الزراعة سنة الاساس ٤٠٥
وصل فى السنة الخامسة للخطة بالاسعار الثابتة الى ٤٧٧
وبالاسعار الجارية ٥٢٨ر٤
- كان دخل الصناعة عام ٥٩/٦٠ ٢٥٦ر٣
وصل فى السنة الخامسة للخطة بالاسعار الثابتة الى ٣٨٥ر٠
وبالاسعار الجارية ٤٢٣ر٤
- كانت قيمة الدخل من الكهرباء عام ٥٩/٦٠ ٩ر٨
قفزت خلال الخطة حتى وصلت فى نهايتها
بالاسعار الثابتة الى ٢٢ر٤
وبالاسعار الجارية ٢٣ر٢
- كانت قيمة الدخل من التشييد عام ٥٩/٦٠ ٤٧ر١
تضاعفت تقريبا ووصلت قيمته عام ٦٤/٦٥
بالاسعار الثابتة الى ٩٢ر٦
- بلغت قيمة الدخل من النقل والمواصلات فى بداية الخطة ٦٢ر٩
ارتفعت فى نهاية الخطة بالاسعار الثابتة الى ١٥٧ر٦
وبالاسعار الجارية ١٧٣ر٠
- بلغت قيمة الدخل فى التجارة والمال فى أول الخطة ١٢٩ر٢
وصلت فى نهايتها بالاسعار الثابتة الى ١٥١ر٩
وبالاسعار الجارية ١٦٨ر٠
- كانت قيمة الدخل فى قطاع الخدمات عام ٥٩/٦٠ ٥٦٧ر٠
ارتفعت عام ٦٤/٦٥ بالاسعار الثابتة الى ٧٨٥ر٢
وبالاسعار الجارية ٨١٦ر٥

- كان متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى جنيه سنويا
فى سنة الاساس ٥٠ر٢
ارتفع فى السنة الخامسة للخطة الى ٥٩ر٨
- كان نصيب الاسرة من الدخل المحلى فى أول الخطة ٢٥٠ر٤

أصبح فى السنة الخامسة ٣٠٣ر١

● زادت الاجور فى السنة الاخيرة وحدها من سنوات الخطة عن سنة الاساس بنسبة ٩ر٥٩٪

مليون جنيه

● بلغت قيمة أجور المشتغلين فى الزراعة سنة الاساس ٩٨ر٠
ارتفعت فى السنة الخامسة للخطة الى ١٦٧ر٤

● بلغت أجور المشتغلين فى الصناعة عام ٥٩/٦٠ ٨٨ر٨
ارتفعت عام ٦٤/٦٥ الى ١٤٩ر٦

● بلغت قيمة أجور المشتغلين فى قطاع الكهرباء
عام ٥٩/٦٠ ٢ر٤
ارتفعت عام ٦٤/٦٥ الى ٤ر٧

● بلغت قيمة اجور العاملين فى قطاع التشييد عام ٥٩/٦٠ ٢٩ر٩
قفزت عام ٦٤/٦٥ الى ٥٣ر٧

● كانت أجور العاملين فى قطاع النقل والمواصلات
عام ٥٩/٦٠ ٣٩ر٣
ارتفعت عام ٦٤/٦٥ الى ٦٠ر٧

● بدأت الخطة وقيمة اجور المشتغلين فى قطاع التجارة والمال ٧٠ر٢
ارتفعت مع نهاية الخطة الى ما قيمته ١٠١ر٧

● كانت قيمة أجور المشتغلين فى قطاع الخدمات ٥٩/٦٠ ٣٣٠ر٤
وصلت سنة ٦٤/٦٥ الى ٥٠١ر٥

● كانت قيمة الاجور للمشتغلين فى مختلف القطاعات
سنة ٥٩/٦٠ ٥٤٩ر٥
وصلت مع نهاية الخطة الى ٨٧٨ر٩
وقد زادت أجور المشتغلين فى السنة الخامسة عن
سنة الاساس بما قيمته ٣٢٩ر٤
وارتفعت بمعدل زيادة سنوية فى المتوسط نسبتها ٩ر٩٪

مشتغل

- بلغت العمالة فى الزراعة عام ٥٩/٦٠ — ٣ر٢٤٥ر٠٠٠
وصل عددهم عام ٦٤/٦٥ الى — ٣ر٧٨٠ر٠٠٠

- وكانت العمالة فى قطاع الصناعة فى سنة الاساس — ٦٠١ر٨٠٠
ارتفعت فى السنة الخامسة للخطة الى — ٨٢٥ر٠٠٠

- وفى قطاع الكهرباء كانت العمالة — ١١ر٩٠٠
وصلت فى نهاية الخطة الى — ١٨ر٠٠٠

- وبلغت العمالة فى قطاع التشييد سنة الاساس — ١٨٥ر٠٠٠
ارتفعت فى السنة الخامسة للخطة الى — ٣٤٥ر٢٠٠

- كانت العمالة فى قطاع النقل والمواصلات عام ٥٩/٦٠ — ٢١٨ر٦٠٠
وصلت عام ٦٤/٦٥ الى — ٢٧٧ر٧٠٠

- كانت العمالة فى قطاع التجارة والمال عام ٥٩/٦٠ — ٦٣٥ر٧٠٠
بلغت عام ٦٤/٦٥ — ٧٢٨ر٧٠٠

- كانت العمالة فى قطاع الاسكان عام ٥٩/٦٠ — ١٦ر٠٠٠
وصلت عام ٦٤/٦٥ الى — ٢١ر٠٠٠

- كانت العمالة فى قطاع الخدمات عام ٥٩/٦٠ — ١ر٩٦٢ر٣٠٠
ارتفعت عام ٦٤/٦٥ الى — ٢ر٣٦٥ر٢٠٠

- كانت العمالة المحققة فى الاقتصاد القومى سنة ٥٩/٦٠ نحو — ٦ر٠٠٦ر٠٠٠
وصلت فى نهاية الخطة الى — ٧ر٣٣٣ر٤٠٠
اى بزيادة بلغت — ١ر٣٢٧ر٤٠٠

- كان متوسط أجر المشتغل فى الاقتصاد القومى سنة الاساس ٨٥ر٥ جنيها سنويا بالاسعار الجارية

وصل فى السنة الخامسة للخطة الى ١١٢ر٢ جنيها سنويا بالاسعار الجارية

اى بزيادة قدرها — ٢٦ر٧ جنيها سنويا
وبنسبة — ٣١ر٢٪

● ارتفع متوسط أجر المشتغل فى قطاع الزراعة
من ٢ر٣٠ جنيها سنويا عام ٥٩/٦٠
الى ٣ر٤٤ جنيها سنويا عام ٦٤/٦٥

● ارتفع متوسط أجر المشتغل فى قطاع الصناعة
من ٦ر١٤٧ جنيهاً سنويا عام ٥٩/٦٠
الى ٣ر١٨١ جنيها سنويا عام ٦٤/٦٥

● ارتفع متوسط أجر المشتغل فى قطاع الكهرباء
من ٧ر٢٠١ جنيه سنويا عام ٥٩/٦٠
الى ١ر٢٦١ جنيها سنويا عام ٦٤/٦٥

● كان متوسط اجر المشتغل فى قطاع الخدمات
٠ر١٤٩ جنيها سنويا عام ٥٩/٦٠
وصل الى ٥ر١٨٩ جنيها سنويا عام ٦٤/٦٥

	جنيها بالاسعار الجارية
● كانت انتاجية المشتغل فى قطاع الزراعة عام ٥٩/٦٠ ماقيمتها	٢ر١٧٩
ارتفعت عام ٦٤/٦٥ الى ما قيمتها	٥ر١٩٦
● كانت انتاجية المشتغل فى قطاع الصناعة سنة الاساس ماقيمتها	٧ر١٨٠٥
ارتفعت الى ما قيمتها	٠ر١٩٦٨
● كانت انتاجية المشتغل فى قطاع الكهرباء عام ٥٩/٦٠	٢ر١٥٤٦
ارتفعت عام ٦٤/٦٥ الى	٢ر٧١٧٢
● متوسط انتاجية المشتغل فى قطاعات الخدمات كان عام ٥٩/٦٠	٠ر٣٥٠
وصل عام ٦٤/٦٥	٤ر٤١٨

● بلغت جملة الاستثمارات المنفذة فى الخطة الخمسية الاولى
٠ر١٥١٣ مليون جنيه
بمتوسط سنوى قدره ٦ر٣٠٢ مليون جنيه ، وهو ما يعادل

نسبة قدرها نحو ١٩٪ من الدخل القومى فى المتوسط خــلال سنوات الخطة .

● وقد ارتفعت القدرة الاستثمارية للاقتصــاد القومى حيث ارتفعت الاستثمارات المنفذة من ١٧١ر٤ مليون جنيه فى سنــة الاساس الى ٣٦٤ر٣ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة .

● ترتب على الاستثمارات التى تمت فى قطــاع الخدمات وما نتج عنها من زيادة الانتاج والدخل والعمالة أن اتسمع مجــال الخدمات المختلفة ، وارتفعت نوعيتها وتحسنت أساليب أدائها . .

وعلى سبيل المثال لا الحصر :

حدث تطور ضخم فى مجال التعليم ، وتمت توســعات كثيرة ادت الى اتساع نطاق تلك الخدمة حتى شملت عددا كبيرا من المواطنين .

● بلغت ميزانية التعليم عام ٦٠/٥٩ نحو ٥١ر٥ مليــون جنيــه تضــاعفت عام ٦٥/٦٤ حتى بلغت ١٠٧ر٠ ملايين جنيــه

● بلغ عدد التلاميذ المقيدين فى المدارس الابتدائية قبــل الخطة حوالى ٢ر٤ مليون تلميذ ، وصل عددهم الى أكثر من ٢ر٣ مليون تلميذ فى نهايتها .

● كان عدد فصول الابتدائى ٥٦ الف فصل .. وصــلت الى حوالى ٧٢ ألف فصل .

● لم يتعد عدد تلاميذ التعليم الاعدادى العام المقيدين ٢٠٩ الف تلميذ قبل الخطة ارتفع عددهم الى ٣٤٦ ألف تلميــذ فى نهايتهــا .

● وصل عدد التلاميذ المقيدين فى التعليم الثانوى العام ١١٩ ألف تلميذ قبل الخطة ، وصل عددهم الى ١٤٥ ألف تلميذ فى نهايتهــا .

● بلغ عدد الطلاب المقيدين فى التعليم الجامعى ــ بدون المعاهد العليا ــ ٨٣ ألف طالب قبل الخطة ، وصل عددهم الى ما يزيد عن ١١٩ ألف طالب فى نهايتها .

● كان التعليم قبل الخطة وقفا على من يستطيع دفع أجره ..
وأصبح التعليم خلال الخطة فرصة متكافئة أمام الجميع وبالمجان
فى جميع مراحله ..

● كانت قدرة النقل بالسكة الحديد قبل الخطة ٢٢٥٠ مليون طن كيلومتر
ارتفعت فى نهاية الخطة الى حوالى ٣٤٣٢٠ مليون طن كيلومتر
وكانت قدرة النقل بالطرق عام ٥٩/٦٠ حوالى ١٧٠٠ مليون طن كيلومتر
وصل عام ٦٤/٦٥ الى ٢١٤٠ مليون طن كيلومتر

● لم تكن طاقة الكهرباء التى تنتج فى مصر
قبل الثورة سوى ١ر٠٥ مليون كيلووات ساعة
ارتفعت فى بداية الخطة الى ٢ر٢ مليونى كيلووات ساعة
وقفزت فى نهاية الخطة الى ٥ر٥ ملايين كيلووات ساعة
الى جانب المحطات الاخرى التى أعدت وعلى وشك التشغيل ،
والمحطة النووية وما ستحدثه محطات الكهرباء من السد العالى
من ثورة كبرى .

● زاد عدد المساكن خلال الخطة بحوالى ٢٢٢ ألف مسكن ،
منها مايزيد عن ١٣٨ ألف مسكن فى الحضر ومنها ٨٤ ألف مسكن
فى الريف .

هذا برغم التركيز على امداد المشروعات الكبرى مثل السد
العالى ومشروع تهجير أهالى النوبة ، ومستلزمات استصلاح
الاراضى واقامة المرافق بمواد البناء .

وفى قطاع الصحة :

● بلغ ما أنفق على الخدمات الصحية فى السنة الخامسة
للخطة نحو ٣٢ر١ مليون جنيه ولم تزد على ١٣ر٤ مليون جنيه عام
٥٩/٦٠ .

● ارتفع عدد المنشآت الصحية فى الجمهورية من ٢٣٥٧ عام
٥٩/٦٠ الى ٣٧٣٥ فى عام ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ١٣٨٧ منشأة .

● لم تكن هناك وحدات ريفية مع بداية الخطة وحققت سنوات
الخطة انشاء ٨٥١ وحدة ريفية .

● وبلغ عدد الوحدات المجمعة فى أول الخطة ٢١٣ وحـــدة ولم تكن موجودة قبل الثورة وبلغت فى نهاية الخطة ٢٩٨ وحدة مجمعة

● وقد زاد عدد الوحدات الصحية فى الريف عام ٦٥/٦٤ على عام ٦٠/٥٩ بمقدار ٨٩٢ وحدة صحية وبنسبة قدرها ١٢٣ ٪

● وكان عدد الاطباء فى الريف ٢٨٩ طبيبا عام ٥٢ ارتفع عام ٦٠ الى ٥٦٦ ، ووصل عددهم فى نهاية الخطة الى ١٥٠٣ أطباء .

● كما زادت هيئة التمريض بالوحدات الريفيـــــة فقط من ١٢١٤ عام ٦٠ الى ٢٥٣٨ عام ١٩٦٥ .

● وزاد عدد المساعدين والفنيين والصحيين من ٧٩٦ عام ٦٠ الى ٣١٠٨ عام ٦٥ .

● وبلغت نسبة الذين عولجوا من أبناء الريف فى الوحـــدات الصحية بين أول الخطة وآخرها ٢٢٠ ٪ .

● واهتمت الدولة خلال سنوات الخطة بتصنيع الدواء وتخفيض أسعار الادوية المحلية والمستوردة .

وقد بلغ الاستهلاك فى الدواء مع أول الثورة ٥ر٤ ملايين جنيه
وصل فى أول الخطة الى ١٤ مليون جنيه
ارتفع فى نهاية الخطة الى ٣١ مليون جنيه

● وكان متوسط نصيب الفرد من الدواء عام ٥٢ عند قيــام الثورة ٢٢ قرشا سنويا .

وصل فى أول الخطة الى ٥٤ قرشا سنويا .
ارتفع عام ٦٥/٦٤ الى ١٠٨ قروش سنويا .

ازدادت القدرة على الاستهلاك بمعدلات عالية

● ارتفع الاستهلاك الجماعى الى ١ر٢٢٨ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ الى ٣ر٤٣١ مليون جنيه عام ٦٥/٦٤

بزيادة قدرها ٢ر٢٠٣ ملايين من الجنيهات

● ارتفع استهلاك الافراد من ٦ر٩٧١ مليون جنيه فى سنة الاساس الى ٩ر١٣٣٠ مليون جنيه فى السنة الاخيرة للخطة

● هكذا أصبح المجتمع يموج بالحياة الكريمة للعاملين ، الذين فتحت الخطة أبواب الرزق والانتاج لهم ولاسرهم التى تزيد فى عددها على مليون نسمة .

● كانت السلطة الاقتصادية قبل الخطـــة فى يد فئـــة من الرأسماليين المستغلين والمحتكرين والعــاطلين بالوراثة .. انتقلت خلال الخطة الى ملكية الشعب وسيطر على وسائل الانتـــاج ، وانتقلت بالضرورة ، السلطة السياسية الى قوى الشعب العامل حقيقة واقعة ، وتمثل ذلك بجلاء فى أول مجلس للأمة يقوم خلال سنوات الخطة تتمثل فيه فئات الشعب صاحبة المصلحة بحيث تزيد نسبة العمال والفلاحين فيه على ٥٠٪ من الاعضاء ..

● لم تكن هناك ادارة محلية قبل الخطة وكانت المركزية الموروثة ما زالت فى صورتها التقليدية .. واستطاع الحـكم المحلى فى سنوات الخطة أن يحقق اللامركزية فى التنفيذ ، مما أحـدث تطورا عميقا وكبيرا فى الحياة والعمل بالاقاليم .

● بدأنا الخطة الاولى ولم تكن لدينا الخبرة والكفاية الفنية والعلمية فى عددها وقياداتها ومستواها .. واليوم أصبح لدينا بعد الخطة خبرات تصل الى أعلى المستويات العالمية ، وذخيرة لا تقدر من الفنيين والكفايات والقيادات الكثيرة .. حتى لقد أصبحنا اليوم محط انظار دول عديدة نامية تتطلع الى الاستعانة بخبرائنـــــا وعلمائنا .. بل لقد دخلنا فى مشروعات عالمية تحتاج الى خبرة وعلم وكفاءة فى التخطيط والاعداد والتنفيذ واثبتنا جدارتنا وتفوقنا على بعض الدول الكبرى ، فأسندت الينا هذه المشروعات العالمية

● كان اجر العاملين يحدده قبل الخطة صاحب رأس المـــال المستغل ويحدد مع الاجر الضئيل ساعات العمل التى يستنزف بها جهد العامل دون رحمة أو شعور بالواجب الانسانى .

وجاءت قوانين يوليو سنة ٦١ و ٦٣ لتؤكد أن العمل حق والعمل واجب ، والعمل شرف وليس تسلطا أو استعبادا .. بل لقد رفعت قيمة العاملين الى أسمى مكانة حينما منحتهم حق ادارة منشآتهم وحقا عادلا فى الارباح التى يحققونها بجهدهم وفنهم واخلاصهم

● لم يكن العاملون قبل الخطة آمنين على يومهم ولا على غدهم ،

فقررت قوانين التأمينات الاجتماعية حقا لهم وواجبا على صاحب رأس المال ، كما تقررت لهم التأمينات الصحية والتأمينات ضد العجز والشيخوخة .

● لم يكن يحظى من العاملين فى الدولة بالترقيات والعلاوات قبل الثورة سوى المقربين الى ذوى النفوذ ، والواقفين تحت الاضواء .. أما العاملون فى ميادين الخدمة العامة والنواحى التنفيذية بعيدا عن الاضواء وفى القرى والكفور والواحات ، فكانوا من المنسيين ، واستطاعت الخطة الاولى أن تضع قانون العاملين الذى يضع حدا للضياع الذى عاشه مئات الالاف عصورا طويلة ، وقضت الخطة الاولى بذلك على الاقطاع الوظيفى ، وجعلت العمل والترقى فرصة متكافئة أمام الجميع مثلما حققته فى كل فرص الحياة والعمل والتعليم ...

● قررت الخطة الخمسية الاولى للعاملين فى الدولة مكافأة انتاج تشجيعا لهم وحافزا على دفع وتطوير العمل التنفيذى ، لانهم يشاركون فى الانتاج القومى ويساهمون فى التنمية بأجهزتهم وجهودهم .. ارتفعت من عشرة أيام الى اثنى عشر يوما ، ثم الى نصف شهر كل عام ...

● كانت الزراعة قبل الخطة تسير بخطى غير منتظمة وعفوية ، فأدخلت الخطة لاول مرة التسويق التعاونى للمحاصيل انقاذا للفلاح المنتج من الوسطاء والمرابين والمستغلين ، وادخلت التنظيم الزراعى الذى زاد من انتاجية الارض وغلة الفدان ، وبدأت الزراعة تدخل طور التنظيم الذى يفيد الفرد والمجتمع على حد سواء ..

***

لقد تحقق خلال سنوات الخطة اطلاق القوى الجبارة وطاقاتها الهائلة .. التى فجرتها ثورة ٢٣ يوليو ، ورعتها بالعناية والحرص وبقوة الدفع خلال سنوات ما قبل الخطة ، ومضت بها الى حياة جديدة هى حياة التخطيط الشامل والتنمية الشاملة التى تقوم على أسس اشتراكية وقواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الامكانيات التى توفر له أن يصنع حياته من جديد بجدارة وفق خطة مرسومة ومدروسة ، وكان ذلك هو الطريق الوحيد

لضمان استخدام جميع القوى والموارد الوطنية والمادية والطبيعية والبشرية بأسلوب عملي وعلمي وانساني لكى يتحقق الخير لجموع الشعب وتتوفر لهم الحياة الفضلى ..

وحين قادت الثورة العمل الوطني الى التخطيط الاشتراكي الشامل لاول مرة لم نتردد برغم أننا ندخل التجربة لاول مرة ، وليست لنا فيها خبرة ولا امكانيات ، حتى استطعنا أن نحقق ما حققنا .. ونصل فى الطريق الى المواقع التى نقف عندها اليوم نطل على ما قطعنا من الشوط بالجهد والاخلاص ونتطلع الى ما نحن مقبلون عليه .. وندرك أن بداية المسيرة بالامس تختلف اختلافا كبيرا عن المنطلق الذى نبدأ منه مسيرة اليوم والغد ..

وليس معنى ذلك أننا فى مرحلة الامس حققنا صورة الكمال المطلق فليس فى الوجود البشرى ما يمكن أن يصل الى هذا المستوى ، ولم يدخل الغرور قلوبنا ونحن نعدد أو نحاول حصر بعض ما أنجزته الخطة ... انما نقولها بشجاعة : لقد واجهتنا الصعاب .. ولقد وقعت أخطاء .. وظهرت المشاكل .. وفاجأتنا التحديات .. لكن لم يدخل قلوبنا خوف أو ضعف أو تردد .

اننا لا نخاف من الاخطاء .. فالخطأ دائما يقع من الذين يعملون .. أما الذين يحبسون جهدهم عن شرف العمل فهم وحدهم الذين لا يخطئون ...

اننا نؤمن أن الخطر هو فى تجاهل الخطأ وعدم اصلاحه وتقويمه .. والخطر أن نرى الخطأ ونتركه يتمادى ويتضاعف .

ولقد كنا نرى الله فى كل خطانا على الطريق يهدينا .. ونرى أمتنا وأملها المجسد أمامنا ، فيدفعنا ذلك الى أن نواصل الجهد والبذل حتى يبارك الله خطانا وحتى تكون أهلا لخدمة أمتنا .

ان ما تحقق خلال الخطة الخمسية الاولى هو من صنع كل مصرى .. فوق كل شبر من أرضنا الطيبة .. وبفضل كل نبضة من حياة فى مجتمعنا الاشتراكى .

والآن .. وقد بدأت أقدامنا تتحرك منتظمة قوية عزيزة فى مسيرتها القادمة ومرحلتها المشرقة الجديدة .. مرحلة تزودنا فيها من تجارب الخطة الاولى للتنمية بالدروس الغالية المستفادة ،

وبالذخيرة والمدد الوافر ماديا ومعنويا ، نمضى فى حركتنا الثورية التى لا تعرف الجمود أو التردد ، ولا تقبل ألرضى بما تحقق ، ولا تقنع الا بكل أملها المتجدد .

نمضى بعون من الله فى مرحلة جديدة وخطة ثانية تزيد من قوة مجتمعنا وقدراته ، وتؤكد من حريته الطليقة وفاعليتها .. وتفتح الآفاق الجديدة التى لا تنتهى عند أفق محدد ..

نمضى لمرحلة جديدة أقوى عزما وايمانا واصرارا على تحقيق نصر بعد نصر ، نقود حركة الثورة العربية لتحقق أملها الغالى فى الحرية والاشتراكية والوحدة .. ونشارك فى حركة الانسان وفى دنيا عصرنا بالايجابية والتعاون المنزه وتحقيق العدل الانسانى والسلام العالمى العادل ...

نمضى فى مسيرتنا الجديدة ، ونعبر بها عن أصالة هذا الشعب وعظمته وقدرته ، ونترجم بها عن ارادة الثورة وارادة التغيير وارادة الحياة التى نبتغيها ..

نمضى ونحن نعتمد على ايماننا بالله واستمساكنا بالقيم الروحية واثقين فى النصر ...

ونمضى فى مرحلة جديدة الى المستوى الذى يليق بثورتنا الاشتراكية ، وبقيادتنا القادرة المعلمة ، التى وهبت جهدها العظيم كله ، وقلبها الكبير كله ، وفكرها السديد كله ، وبالايمان والعزم ، لخدمة هذا الوطن العزيز والامة العربية المجيدة ، وحق الانسان وسلامه العادل ...

والله يرعى خطانا ويحفظ لنا مجتمعنا الاشتراكى ...

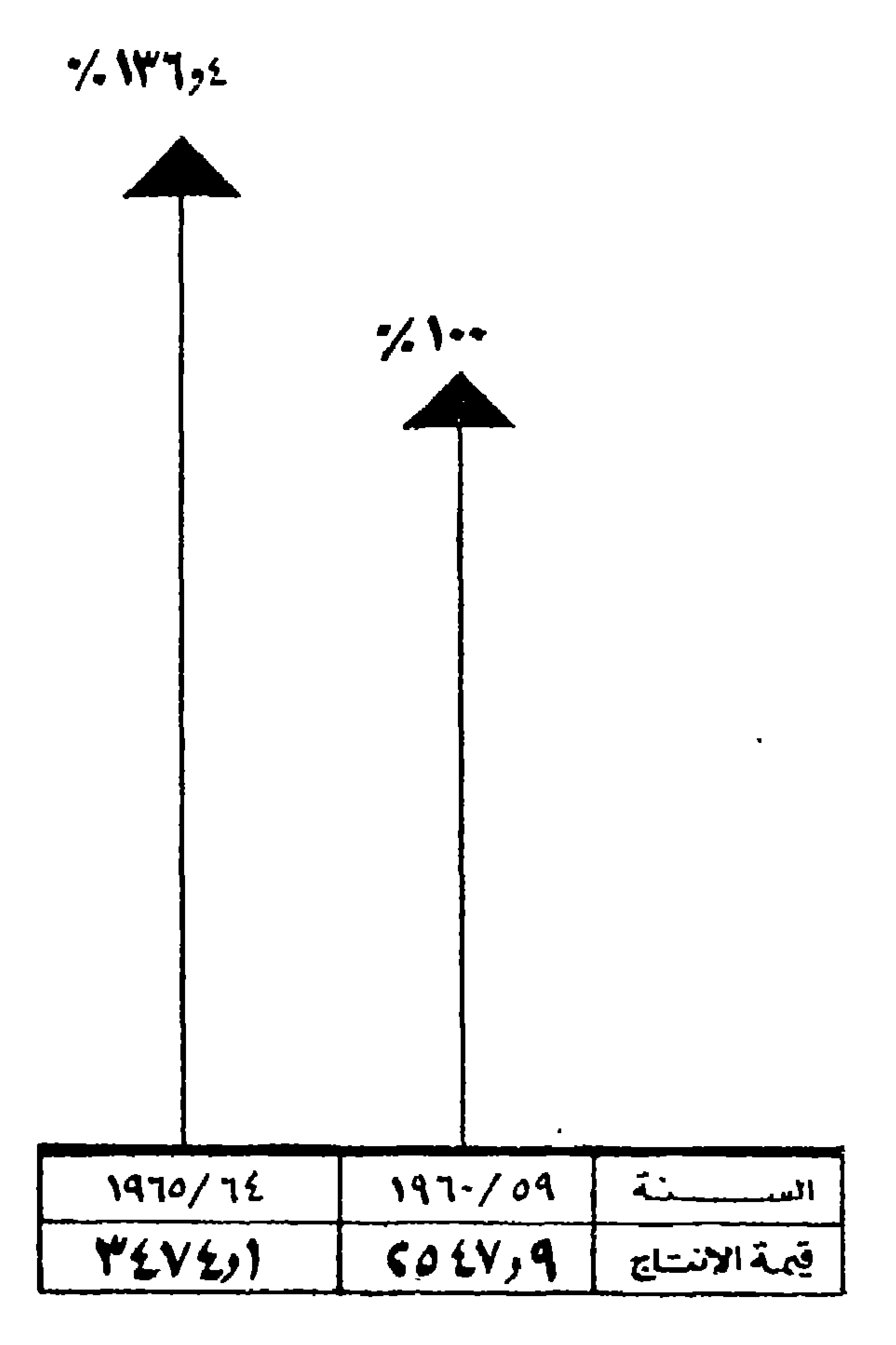
والله يوفق كل يد مخلصة تعمل من أجل الخير والعدل والسلام

ماحققته الخطة الخمسية الأولى

فى عام ٦٤/٦٥ مقارنا بأسعار عام ٥٩/١٩٦٠

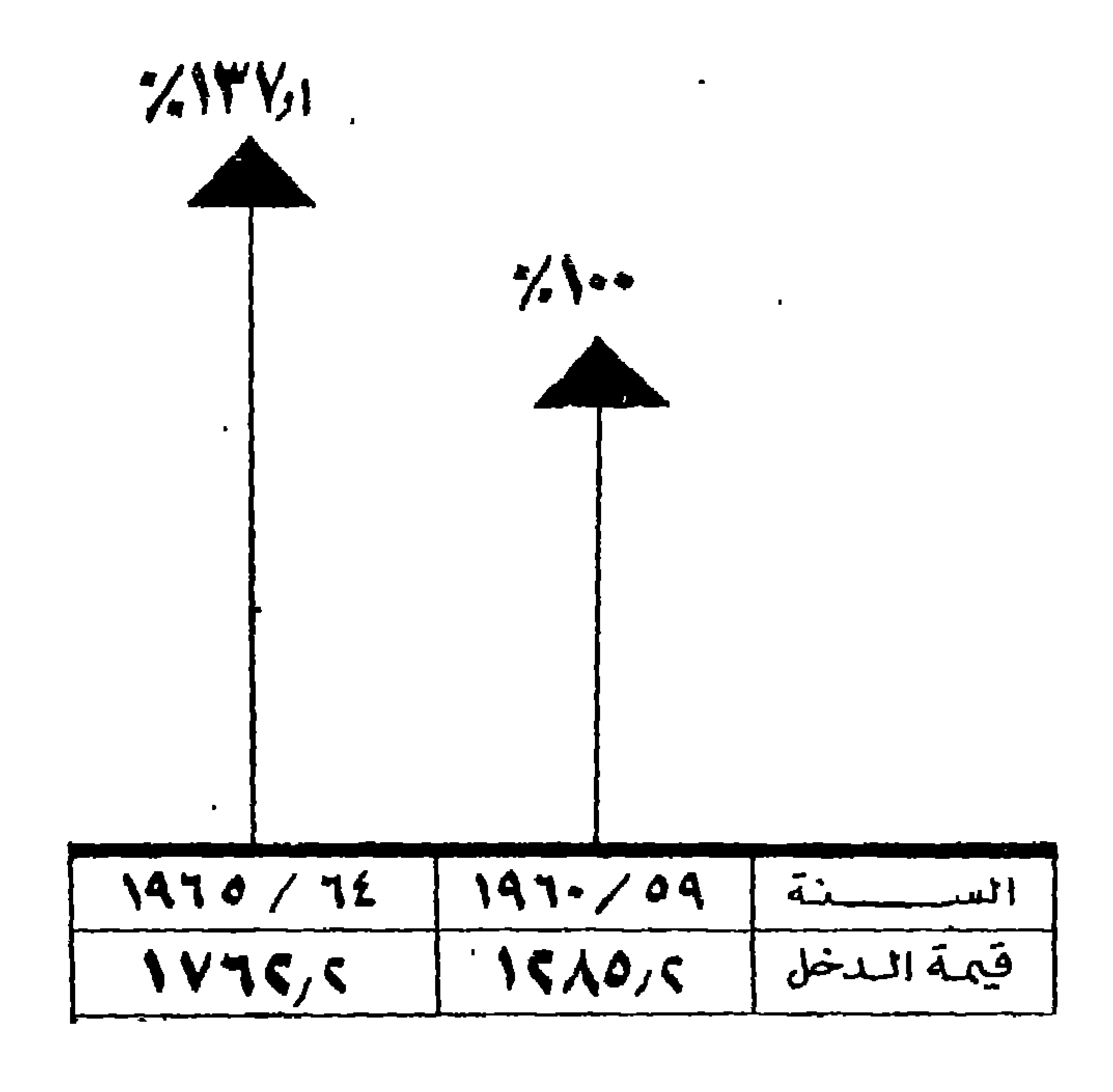
الإنتاج القـــومى

(بالمليون جنيه)



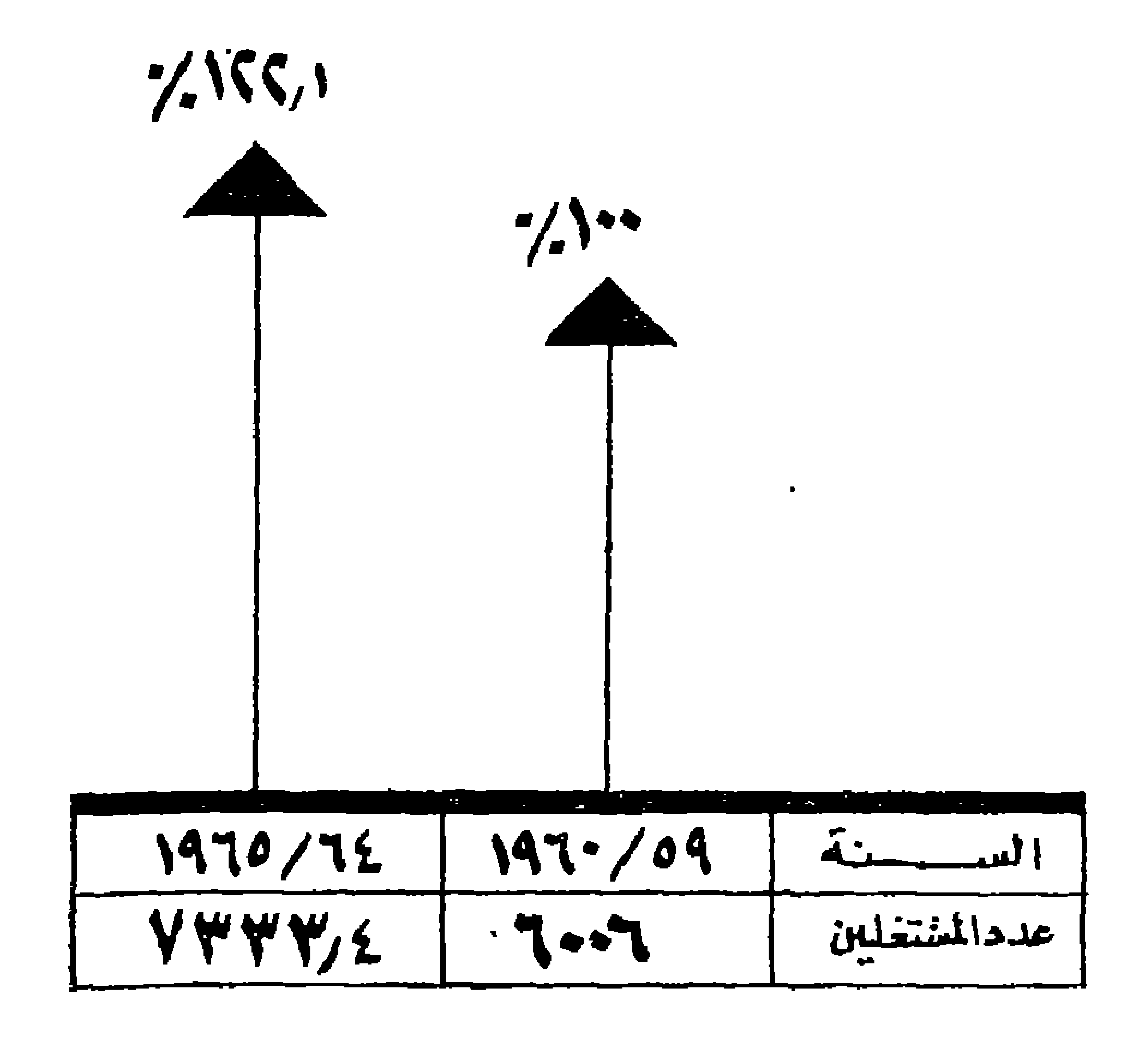
السنة	٥٩/١٩٦٠	٦٤/١٩٦٥
قيمة الانتاج	٢٥٤٧٫٩	٣٤٧٤٫١

الدخل القومى
(بالمليون جنيه)



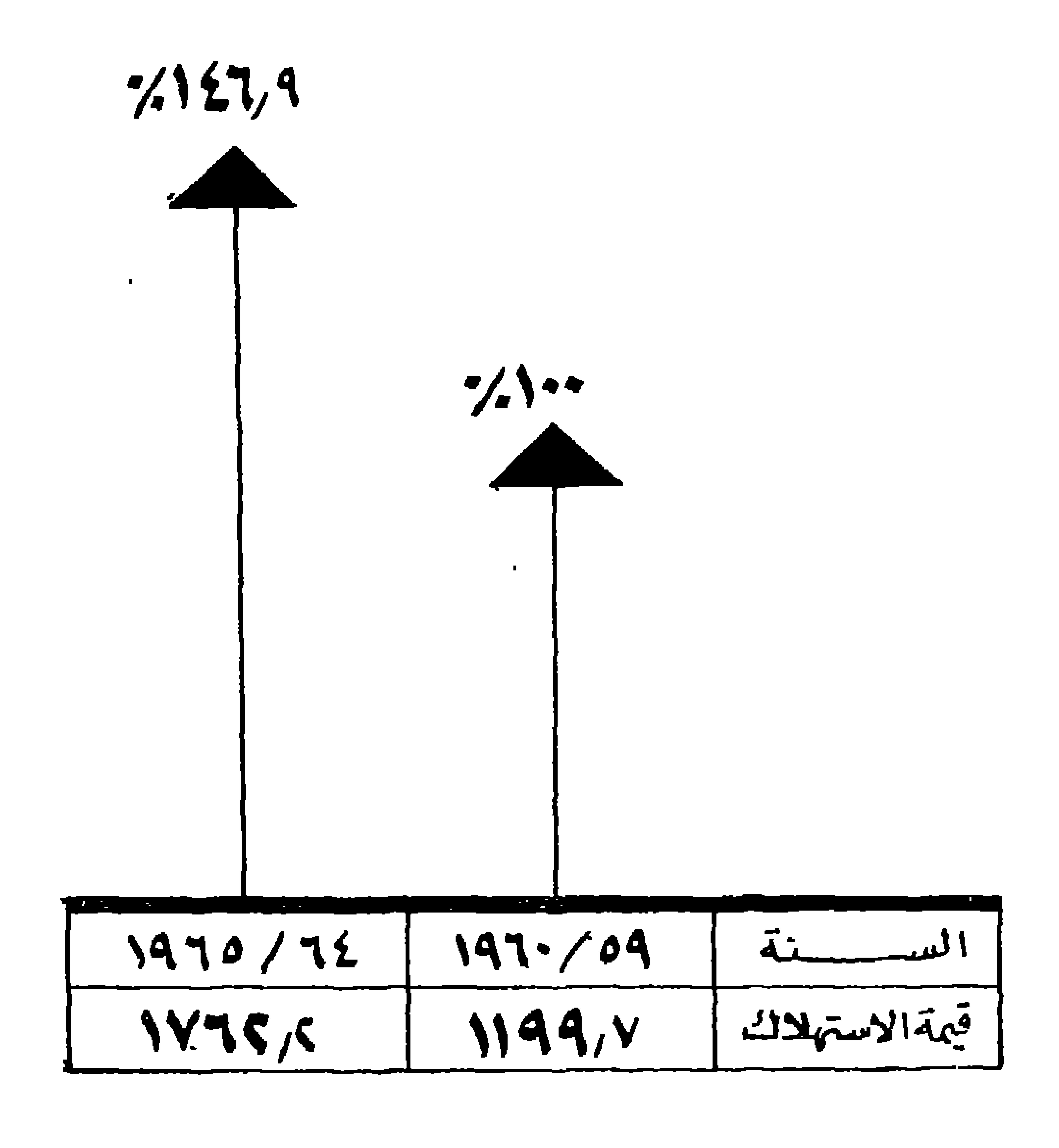
السنة	١٩٦٠ / ٥٩	١٩٦٥ / ٦٤
قيمة الدخل	١٢٨٥,٢	١٧٦٢,٢

عدد المشتغلين
(بالألف مشتغل)

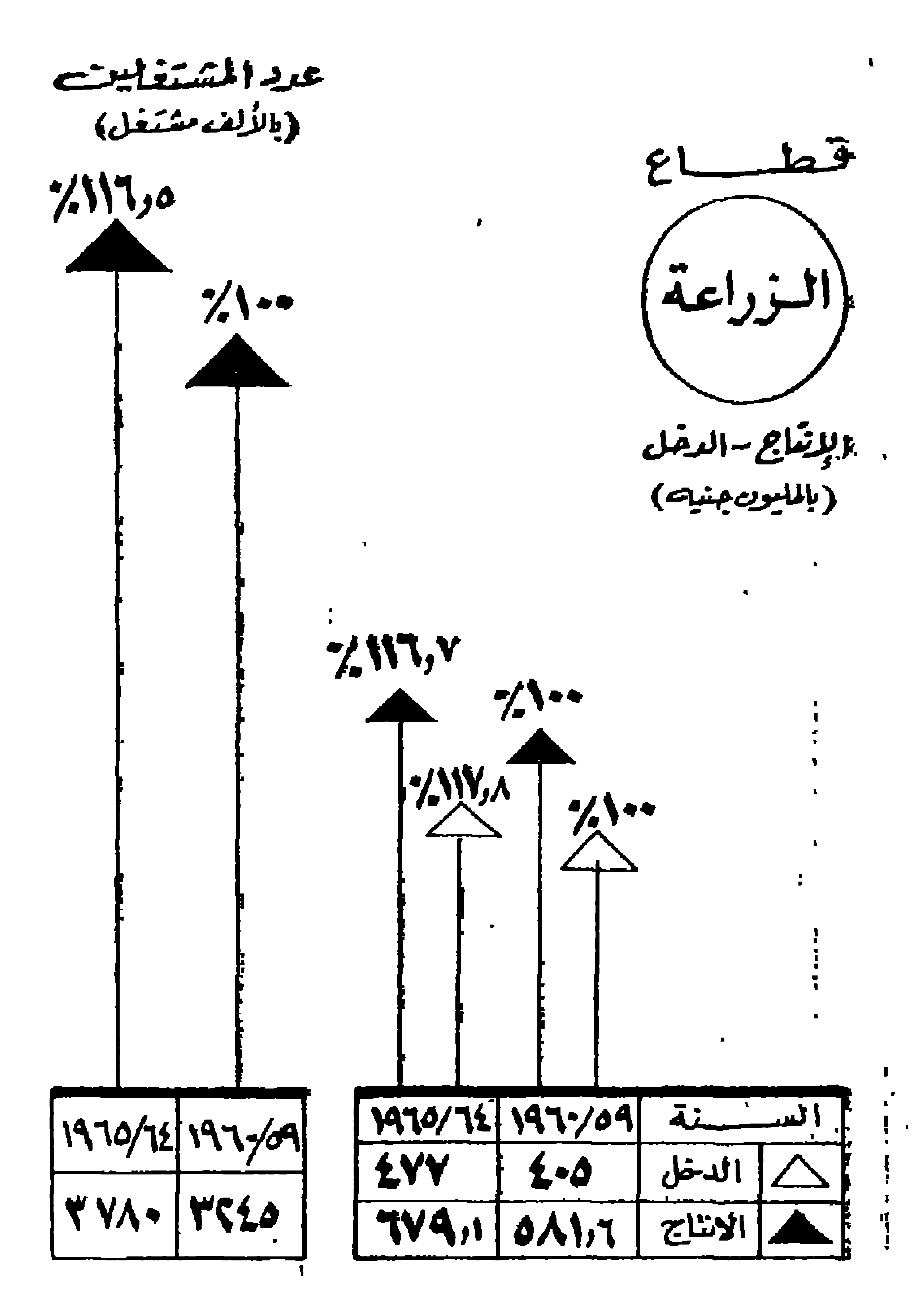


السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
عدد المشتغلين	٦٠٠٦	٧٣٣٣,٤

الاستهلاك
(بالمليون جنيه)

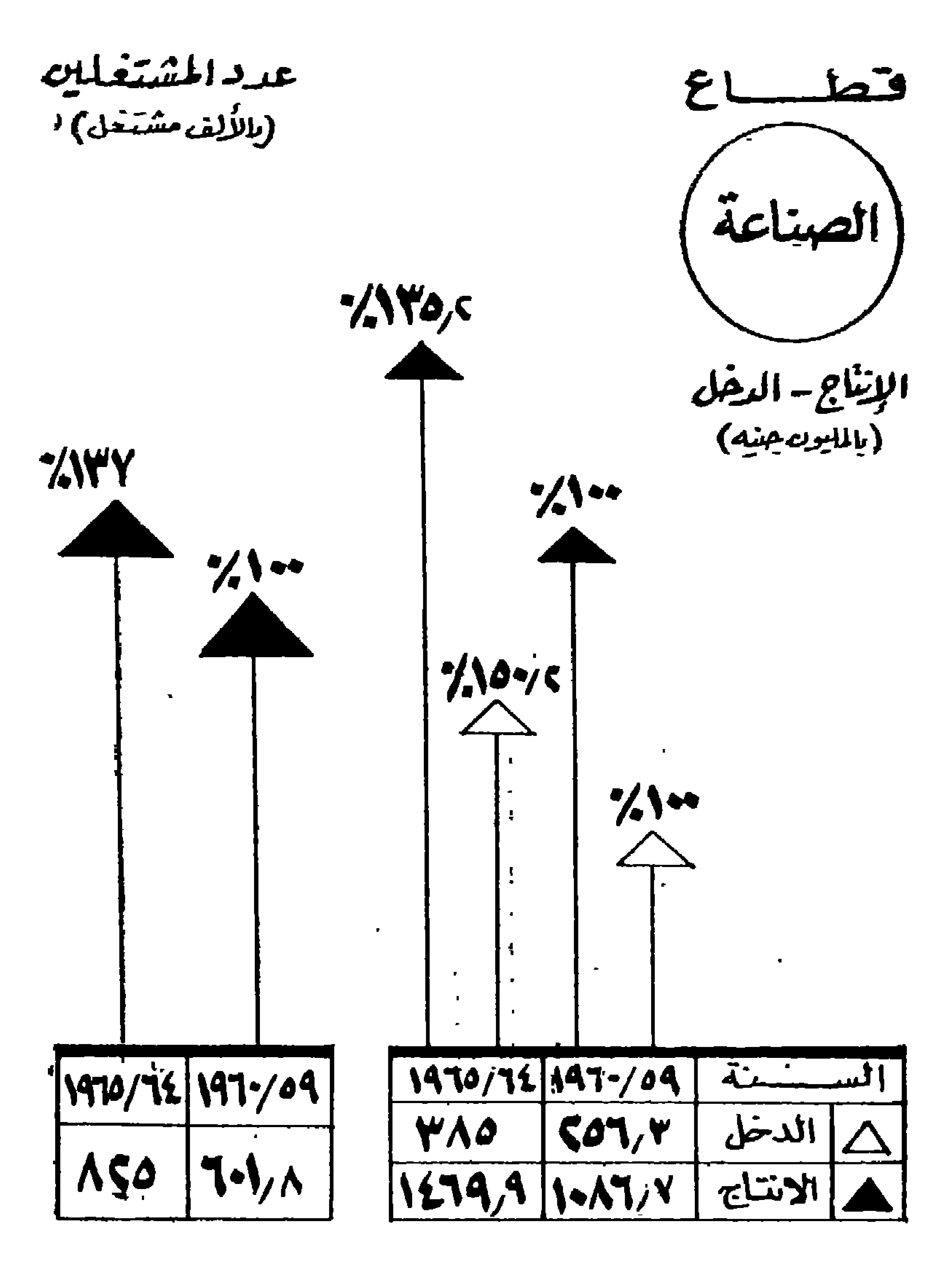


السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
قيمة الاستهلاك	١١٩٩,٧	١٧٦٢,٢



١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
٣٢٤٥	٣٧٨٠

السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
△ الدخل	٤٠٥	٤٧٧
▲ الإنتاج	٥٨١,٦	٦٧٩,١



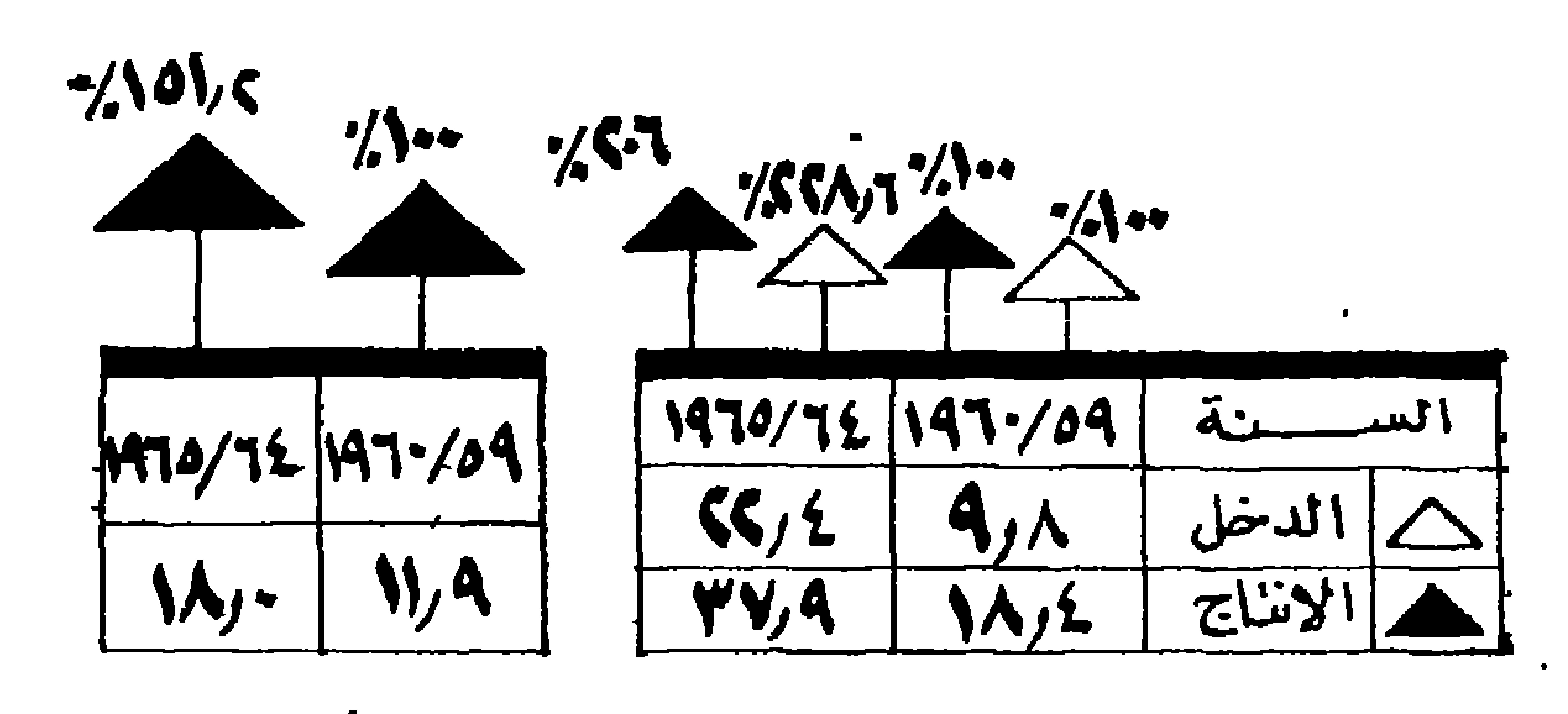
السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
△ الدخل	٢٥٦,٣	٣٨٥
▲ الانتاج	١٠٨٦,٧	١٤٦٩,٩

١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
٦٠١,٨	٨٢٥



عدد المشتغلين

(بالألف مشتغل)



السنة		١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
△	الدخل	٩٫٨	٢٢٫٤
▲	الإنتاج	١٨٫٤	٣٧٫٩

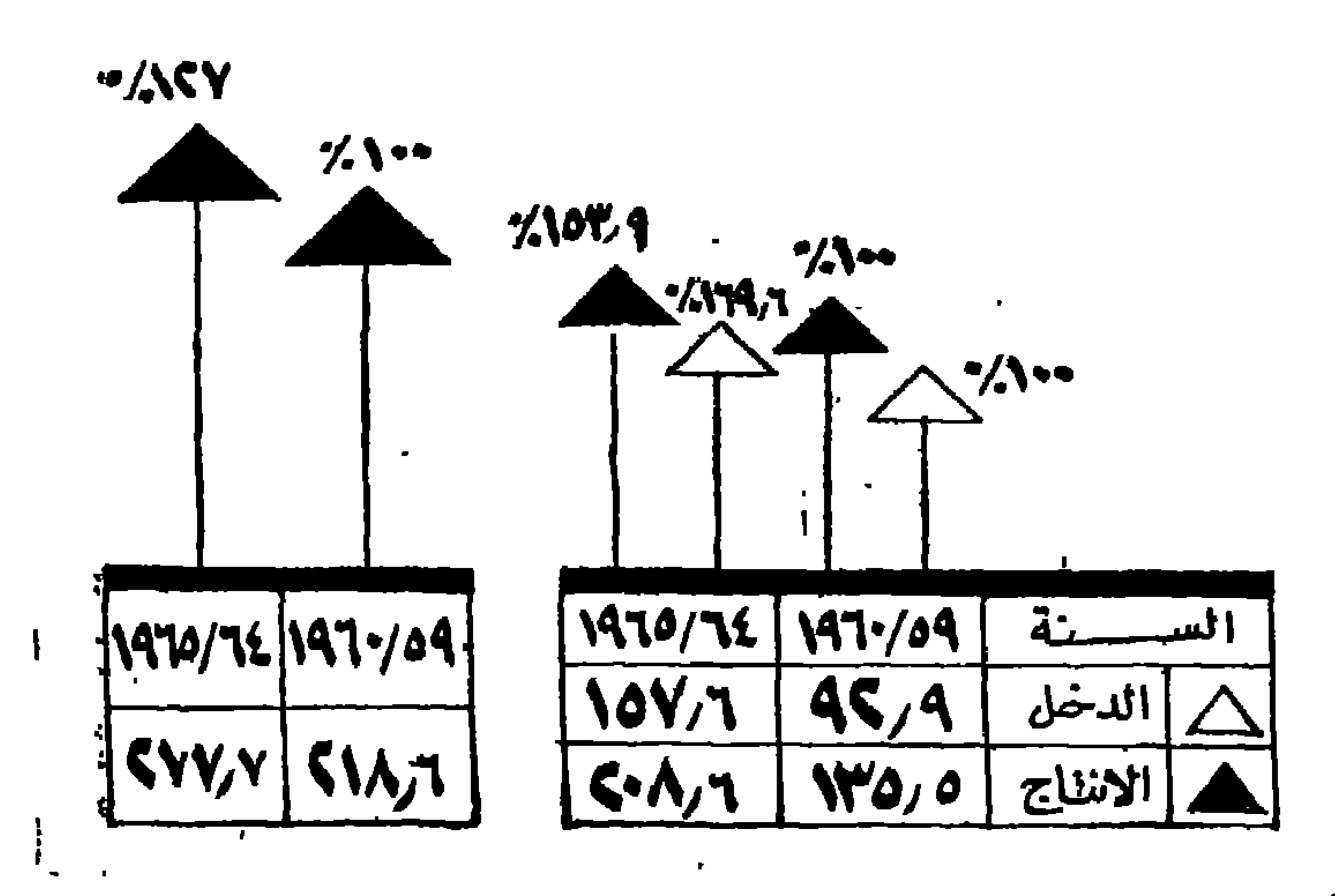
١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
١١٫٩	١٨٫٠

قطاع



الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

عدد المشتغلين
(بالألف مشتغل)



السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
△ الدخل	٩٢,٩	١٥٧,٦
▲ الانتاج	١٣٥,٥	٢٠٨,٦

١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
٢١٨,٦	٢٧٧,٧

قطــاع

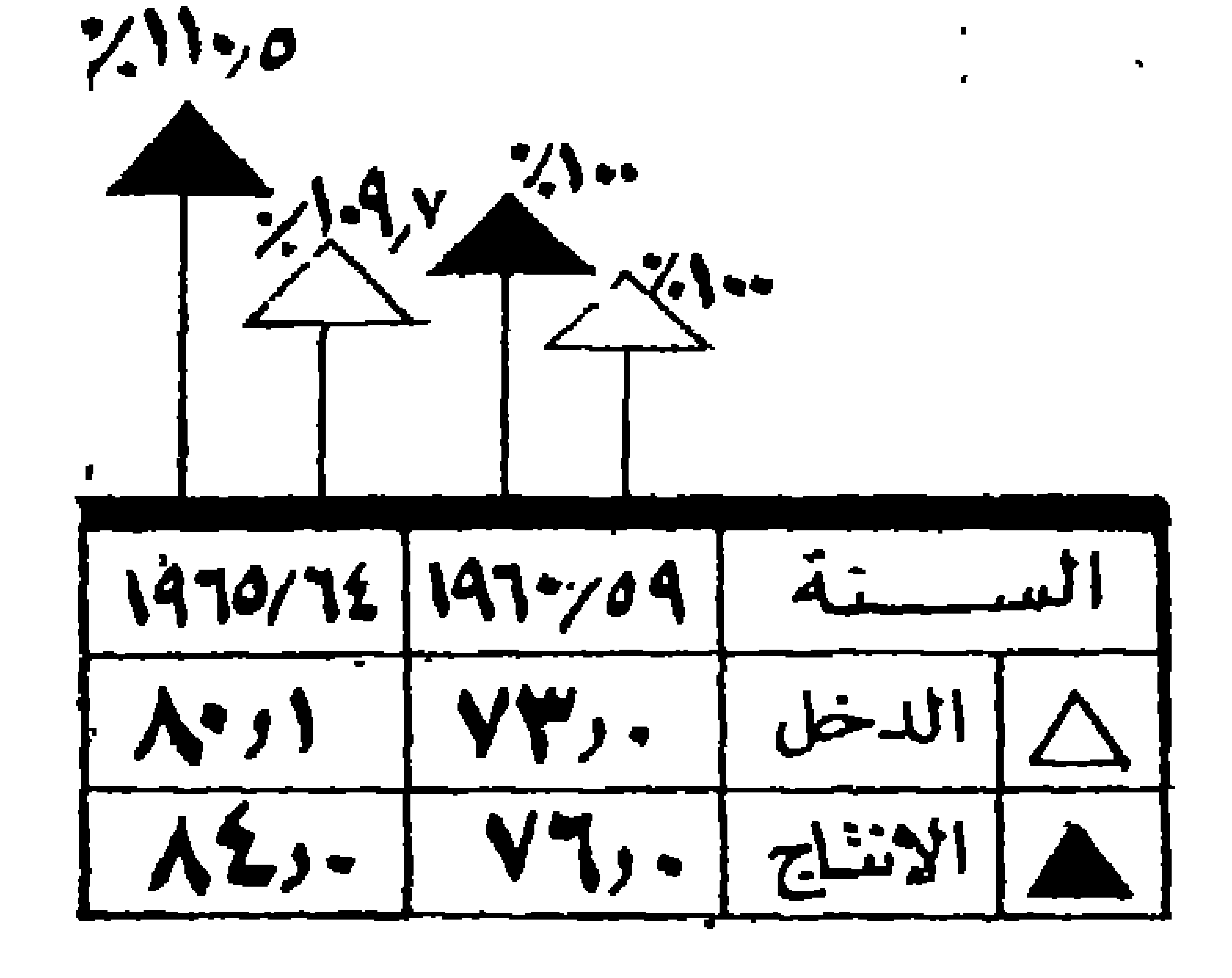
المبانى السكنية

الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

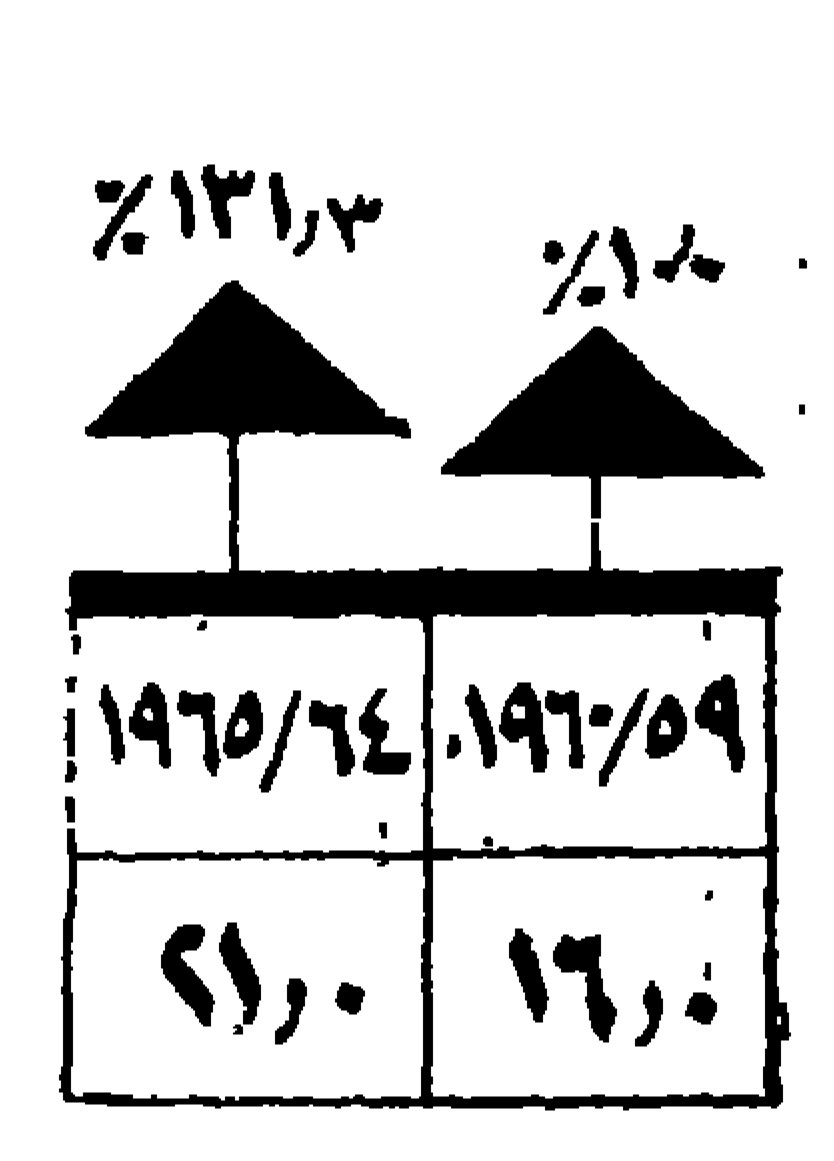
عدد الوحدات السكنية

١٩٦١/٦٠	٢٨٦٥٨
١٩٦٢/٦١	٥٣١٥٨
١٩٦٣/٦٢	٥٧٣٢٨
١٩٦٤/٦٣	٤٩٩٩١
١٩٦٥/٦٤	٣٢٨٩٨
الاجمالى	٢٢٢٠٣٣

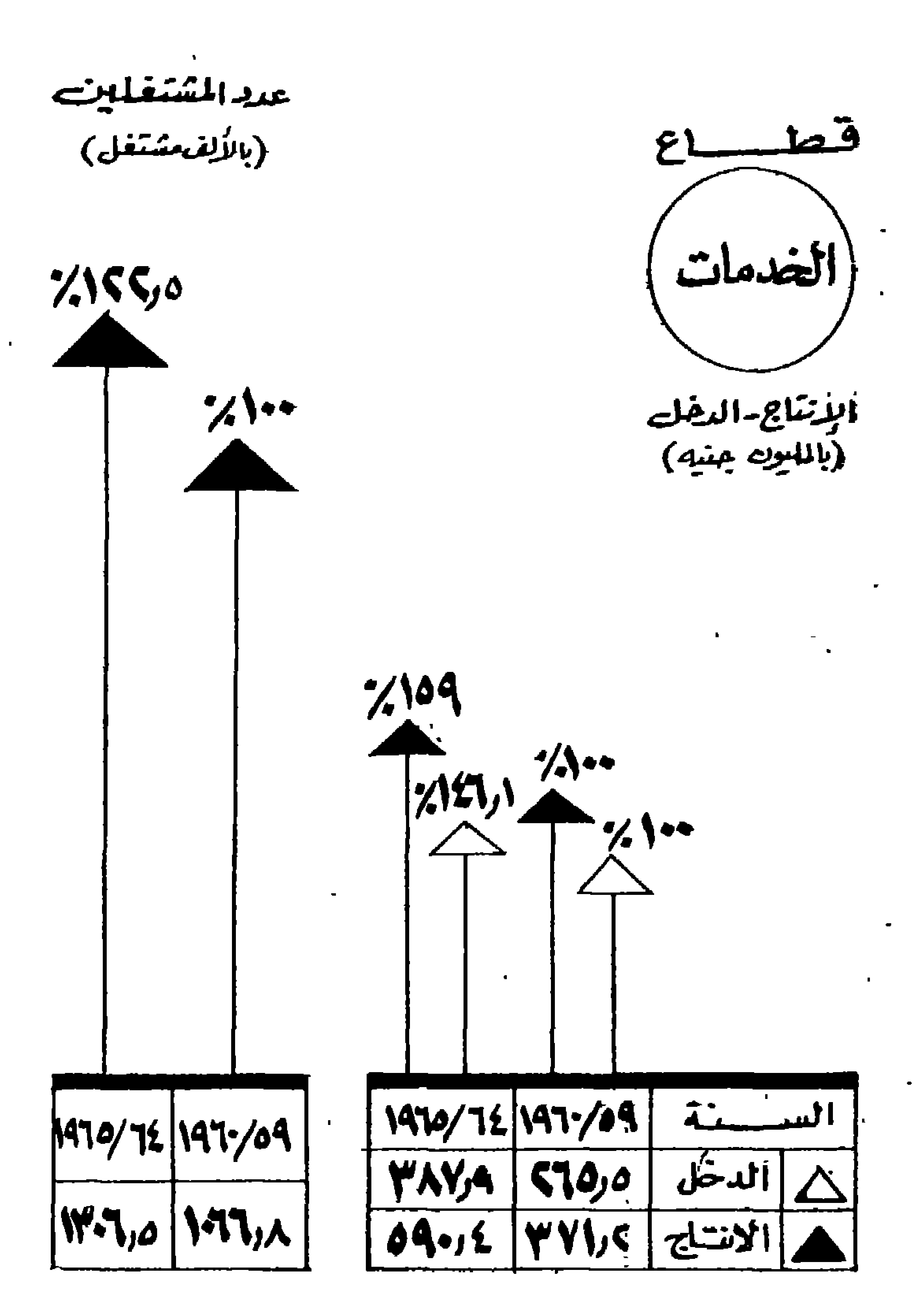
عدد المشتغلين
(بالألف مشتغل)



السنة		١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
△	الدخل	٧٣٫٠	٨٠٫١
▲	الانتاج	٧٦٫٠	٨٤٫٠



١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
١٦٫٠	٢١٫٠



السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
△ الدخل	٢٦٥٫٥	٣٨٧٫٩
▲ الإنتاج	٣٧١٫٢	٥٩٠٫٤

١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
١٠٦٦٫٨	١٣٠٦٫٥

فهرس

الثمن ٢٠ قرشا